مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 34 - 2015

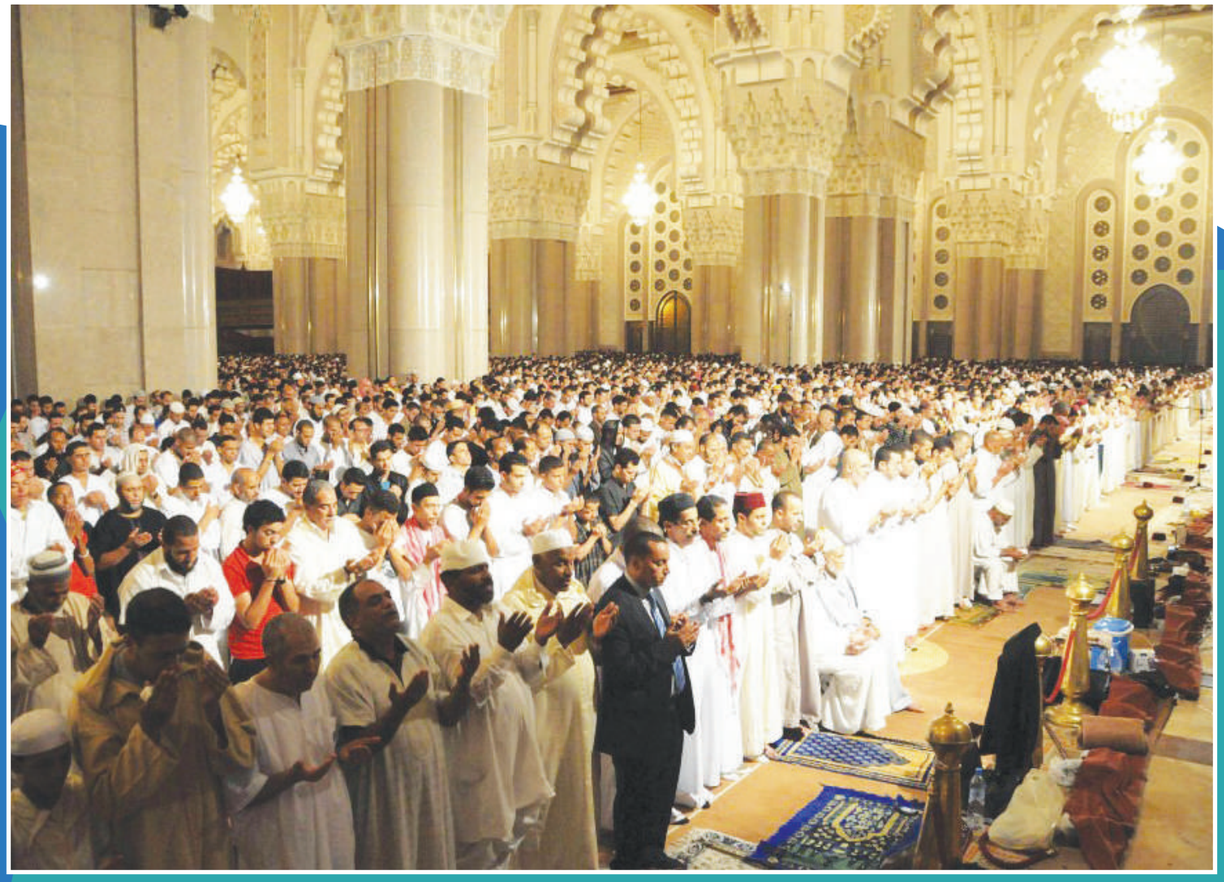

تجديد الخطاب الديني

راسلونا على العنوان التالي
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

15.00 درهم

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 34 - 2015

ملف العدد



تجديد الخطاب الديني



حادث شارلي إيبدو
واقع الإقصاء ومبدأ الحق في التعبير مقاربة متعددة الروايا

حوار



مجلة رهانات في حوار مع
رسول طوسون
كاتب صحفي تركي ونائب سابق



دراسة فكرة إعلان يهودية الدولة
وأثرها على مستقبل العملية السلمية

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات
و الأبحاث الإنسانية -مدى -
ملف االصحافة : 45 ص 05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة: مركز الدراسات و الأبحاث
الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي.الدار البيضاء
الهاتف: 27 42 22 22 05
rihanatmada98@gmail.com
www.madacenter.ma

العدد 34 - 2015

المدير و رئيس التحرير
المختار بنعبدلاوي

أعضاء هيئة التحرير
عبد الكريم جدي
محمد جليد
حياة الدرعي
زكرياء أكضيض
كمال فهمي
عبد الدين حمروش
محمد لهبوز

الغلاف و الإخراج الفني
محمد أمين نجمي
المهدي نجمي

الطبع
طباعة دريم
Dream Impression
Tél. : 05 22 52 88 61

التوزيع
سابريس - الدار البيضاء

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعكس بالضرورة رأي المجلة

مجلة

رهانات

Rihanat

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية - مدى -
العدد 34 - 2015

محتويات العدد

افتتاحية العدد:

تجديد الخطاب الديني — المختار بنعبدلاوي — 2

ملف العدد:

تجديد الخطاب الديني

* مشروع إصلاح المشهد الديني بالمغرب:الفاعلون والرهانات؟ — حياة الدرعي — 5
* إعادة هيكلة الحقل الديني في منظور الحركات الإسلامية والأحزاب السياسية المغربية — بوبكر الونخاري — 8
* مفهوم الإصلاح الديني: المقومات والأسس — عبد الإله الكلخة — 17
* التطرف و المشاركة داخل الحقل الديني المغربي: السلفية المغربية نموذجا — زكرياء أكضيض — 20
* مشروع ميثاق العلماء: قراءة في الدلالات والحصيلة — عبد الرحمن الشعيري — 28

حوار:

مجلة رهانات في حوار مع الكاتب الصحفي والنائب التركي السابق رسول طوسون — أجرى الحوار: المختار بنعبدلاوي — 38

دراسات:

فكرة إعلان يهودية الدولة و أثرها على مستقبل العملية السلمية — عامر عبد الرؤوف عبد السعايدة — 45

قراءات:

كتاب الإسلاميون في المغرب للباحث عكاشة بن المصطفى — زكرياء أكضيض — 54

إبداعات:

* شعر — صرخة — سناء غيلان — 56

متابعات:

حادث شارلي إيبدو: واقع الإقصاء ومبدأ الحق في التعبير مقاربة متعددة الزوايا — 58

إصدارات:

أثر المعتزلة في الفكر الإسلامي الحديث، المجال المقدس ووظائفه الاجتماعية،... — 62

شروط النشر في مجلة رهانات

1. المجلة لا تنشر بحوثا سبق نشرها أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر.
2. ضرورة اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث و خاصة فيها يتعلق بالتوثيق و الإشارة إلى المصادر و المراجع.
3. يجب ألا يتجاوز عدد كلمات الدراسة 3000 كلمة.
4. على الباحث أن يرفق ببحثه نبذة مختصرة عن سيرته العلمية، إلى جانب صورته الشخصية.
5. البحوث و الدراسات التي تقترح هيئة التحرير إجراء تعديلات عليها أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

افتتاحية العدد



المختار بنعبدلاوي

تجديد الخطاب الديني

يكاد التاريخ الديني للمغرب يكون متمازجا مع تاريخه السياسي. كان الدين أساس نشأة الدولة المغربية المستقلة الأولى، وهي الدولة الإدريسية، عندما لجأ إدريس الأول إلى المغرب، وأنشأ أول إمارة مستقلة عن الدولة العباسية في المشرق العربي. كما هو الحال في التأسيس، نشأت الدولتان المرابطية والموحدية على أسس دينية، تماما كما السعديين الذين قدموا أنفسهم للمجتمع بصفتهم قوة جهادية انتدبت نفسها للحفاظ على "هوية الأمة". مشروعية الدولة العلوية قامت بدورها، بصورة أساسية على مرتكزات دينية، تمثلت في النسب النبوي، وفي الإحالة إلى عدد من النصوص الحديثية والفقهية.

إن حساسية الآفاق التي يفتحها التجديد الديني اليوم هي أنها لم تعد تستند إلى مشروعية واحدة، هي مشروعية الدين، بل أصبحت تتجاور مع هذه المشروعية، إن لم تكن تتجاوزها، مشروعية ثانية، هي المشروعية المدنية... وهي مشروعية تتأسس على الإرادة الشعبية العامة، وسمو القانون، وقيم المواطنة.

إن هاتان المشروعيتان لا تتجاوران دائما، فهما في كثير من الأحيان تتعارضان وتتصادمان... لقد وقفنا على ذلك، ولو بصفة مخففة، في النقاش الذي دار حول "الخطة الوطنية لإدماج المرأة" ونرى ذلك اليوم في النقاش الدائر حول بعض فصول القانون الجنائي، وحول "تجريم العلاقات الجنسية خارج إطار الزوجية، وتجريم "الإجهاض" إلى جانب قضايا الإفطار في المجال العام، وبعض المطالب التي لا زالت خافتة، والتي تنادي بالاعتراف بالجماعات المثلية.

هذه التحولات الكبيرة لم تبدإ اليوم، وإن كان صوتها قد أصبح مسموعا أكثر... لقد بدأت منذ عقود طويلة، منذ أن تم تجريم الرق، وحلت نصوص القانون المدني، بفروعه المتعددة، محل النصوص الفقهية والأعراف، وتوسعت دائرة النشاط المصرفي والمالي. لقد مر جزء كبير من الإصلاحات في صمت لأن القاعدة المتعلمة كانت محصورة وضيقة جدا، وكذلك نتيجة غياب الصحافة، ومختلف أوجه حرية التعبير.

لم يكن السياق التقليدي يسمح بفتح "مجال عمومي" يتيح مثل هذه النقاش، كما أن درجة نضج التطور الكوكبي، وارتباطه بالمد الاستعماري، لم يكن يسمح بذلك، لا سيما وأن النظرة التقليدية كانت تقتصر على تقسيم العالم إلى فسطاطين: فسطاط الحق والإيمان، وفسطاط الكفر، وكانت كل خطوة إلى الإصلاح، مهما كانت بسيطة، مثل مسألة تعليم المرأة في مصر، تقدم على أنها التحاق بمعسكر الكفر.

إن أهمية عملية التجديد التي نقبل عليها تكمن في أنها سوف تتم بوعي وإرادة مجتمعيين، ولو بصورة جزئية، وأنها تتم كذلك على أسس إرادية وتداولية، وهو ما يجعل هذا التجديد عميقا، وقابلا للتطور بصورة غير محدودة.

تجديد الخطاب الديني

قد يتساءل الكثيرون: كيف يمكن الحديث عن تجديد ديني في المغرب، في الوقت الذي تهيمن فيه قوى دينية محافظة، داخل المجتمع، تقود حكومة سياسية في البلاد؟ لعل هذا السؤال لا يمكن أن نجيب عنه إلا بسؤال أوسع، وهو: متى كانت الإصلاحات والتجديد الديني يأتي من خارج المرجعية الدينية؟ إن الإصلاحات الدينية التي عرفتها الكنسية تمت في ظروف تشابه تلك التي يعيشها عالمنا العربي اليوم إلى حد بعيد، تماما كما أن الكرسي البابوي في الكنسية الكاثوليكية هو أهم فاعل في عملية تجديد القيم المسيحية.

لقد قام الملك، بصفته أميرا للمؤمنين، بإصلاحات واسعة في الحقل الديني المغربي أهلته إلى أن يأخذ طابعا مؤسساتيا، وإلى أن يعترف بحدود الدولة ومؤسساتها، وأنها هي من يمتلك حق المبادرة في المجال العمومي... هناك بالطبع مآخذ على هذه الإصلاحات، من حيث أن الفاعلين الدينين، أفرادا ومؤسسات، لم يعودوا يحظون بنفس القدرة على المبادرة في إطار المشهد الحالي، وتحولوا إلى موظفين مكلفين بالتسويغ، مع ذلك، لا ينبغي التسرع في الحكم على هذه المأسسة، إن عددا من الأعراض السلبية للإصلاحات مرتبطة بالظرفية الحالية، الانتقالية والمعقدة؛ ومع الزمن سوف تتلاشى هذه الظرفية وما سوف يتبقى ويتعزز هو الطابع المؤسساتي والمعقلن لهذه المؤسسات الدينية، والتملك التدريجي للمجتمع لها، بصورة متوازية مع تكريس الدمقرطة.

إن هذا الطابع المؤسساتي، هو نفسه آلية من آليات الدنيوة Secularization حيث إن طابعه المدين Secularized سوف يجعل الاجتهاد الديني يصب في مصلحة الدولة والمجتمع والإنسان، بصورة طردية مع تشبع المجتمع بالوعي المدني والديمقراطي.

بالرغم من أهمية هذا المشروع فإن الطريق إليه ليس مفروشا بالورود... هناك حالة كوكبية تؤدي إلى انتشار عدوى التطرف، وهناك حالة عامة من الإحساس باتساع الفوارق الاجتماعية والإحساس بالظلم، وانسلاخ الهوية، تسهل تقبل هذه التيارات، وهو ما يجعل هذه الإصلاحات تبلع كجرعة دواء مر يثير الامتعاض في أحيان كثيرة... من هنا فإن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا مع إقرانها بإصلاحات اقتصادية تمس قاعدة عريضة، ومع الإرساء التدريجي لدولة القانون، وإدماج طيف واسع من أشكال التنوع الديني داخل هذه المؤسسات، حتى لا تتحول إلى حالة مكرورة معزولة عن المجتمع، يضطر المجتمع معها إلى إنتاج تعبيراته الدينية الخالصة، التي قد لا تملك رؤية إصلاحية.

ضمن هذه الرؤية، وبقدر ما يبدو إقرار التميز بين المسجد والمجال العمومي أساسيا، وبقدر ما يتحقق الاعتراف بهذا التمايز من جميع الأطراف، يتوجب إضفاء المرونة على معايير الاعتراف والإدماج لكي تتسع لكل الاجتهادات والتأويلات، بالصورة التي تجعل هذه التجديد يتم بصورة شمولية، متوازنة، ومفتوحة على المستقبل.

ملف العدد



تجديد الخطاب الديني



مشروع إصلاح المشهد الديني بالمغرب : الفاعلون والرهانات؟



حياة الدرعي

شهد المغرب في السنوات الأخيرة مبادرات متعددة، طالت جوانب متنوعة منها السياسية والاقتصادية و الدينية بهدف إرساء قواعد حكم جديدة تضمن الاستمرارية و الاستقرار، وفي إطار عملية الترويج لمفهوم العهد الجديد الذي بدأ تداوله مع صعود الملك محمد السادس للحكم بعد وفاة والده.

من المجالات التي عرفت عدة إصلاحات نجد الحقل الديني، الذي يعد من أكثر المجالات حساسية في تاريخ الدولة المغربية.

يقصد بالحقل الديني مختلف القراءات للدين، التي يتولاها مجموعة من الفاعلين الدينيين، وتصدر عن مؤسسات دينية متعددة، مع كل ما يترتب عنها من مواقف وبرامج، وما تنتجه من تفاعلات تتجاوز فهم الدين كبنية مغلقة، و هو بذلك إطار جامع لشبكة من الفاعلين تؤثر في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تتداخل فيما بينها، ويؤدي احتكاكها إلى حدوث نوع من التنافس والتداخل بين الفعل الاجتماعي و القرارات السياسية، بفعل ثقل حمولاتها الاجتماعية، وتأثيرها على الجماعات التي يأخذ الجانب الديني بعدا مهما في حياتها.

يتعدد الفاعلون داخل الحقل الديني المغربي، إذ نجد ثلاثة فاعلين أهمهم إمارة المؤمنين تليها الزوايا، فالعلماء.

تشكل إمارة المؤمنين عنصرا حاسما في التاريخ الديني المغربي، بفعل دورها المحوري والحاسم في البلد وتجذرها في المجتمع، ولكونها العنصر الناظم لكل العلاقات والمهيكل لكل المؤسسات الدينية، وبفعل كونها بؤرة لحلقات الفعل والتفاعل بين مكونات الحقل الديني من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، فالملك باعتباره أمير المؤمنين يتصدر المشهد الديني، وصاحب المرجعية الدينية داخل المجتمع، ولا يحق لأي كان منازعته أو مشاركته هذا الحق، وهو بهذا الحق يمارس سلطة دينية وأخلاقية إلى جانب السلطة السياسية، ويمتلك بفعل هذا الحق اختصاصات سياسية وقانونية تخول له لعب دور الحكم في القضايا الدينية والسياسية الخلافية وغيرها.

سوف لن أخوض كثيرا في نقطة إمارة المؤمنين، على الرغم من كونها تشكل عنصرا هاما داخل الحقل الديني المغربي، وبالرغم من أهميتها، وأي خوض في مسألة تجديد الخطاب الديني بعيدا عن استحضارها يجعل المقاربة ضعيفة فاقدة للمصداقية.

إضافة إلى إمارة المؤمنين، لعبت الزوايا بالمغرب دورا مهما في تأطير السكان، وفي تركيز السلطة السياسية أو الانقلاب عليها، بفعل الوظائف التي كانت تضطلع بها، إذ كانت تجسيدا للمدارس الداخلية في وقتنا الحالي، وكانت تؤمن التعليم والغذاء والمكان الآمن لطلاب العلم بها، وكانت ملجأ للمريض والمتعب، وفضاء للذكر والترفيه عن النفس في فترة المواسم، مما جعلها متعددة الوظائف ومتشعبة التأثير في الحياة اليومية للأفراد، فاحتلت بذلك ثقلا اجتماعيا رمزيا، ومكانة عظمى لدى الفاعل السياسي، بفعل حضورها القوي، ووزنها الاجتماعي، وقدرتها في التأثير على المسار السياسي سلبا أو إيجابا.

إن تعاظم دور الزوايا والطرق الصوفية جعل منها حلقة مهمة في الحقل السياسي والاجتماعي المغربيين، وغدت مهمة التحكم بها أو التقرب منها إحدى أهم مشاغل السياسي المغربي، فأغدقت عليها الأموال، ومنحت لها امتيازات عديدة مقابل ضمان تأييدها ودعم سلطتها باستمرار، فأضحت



لازمة لضمان التوازن السياسي والاجتماعي، من خلال تأمينها لحاجيات المجتمع التعليمية والدينية والنفسية وما تؤمنه للسلطة من استقرار اجتماعي وسياسي. وهذا ما يفسر بروز نجم زوايا محددة في فترة حكم كل دولة من الدول التي تعاقبت على حكم المغرب. وهذا الدور لازال قائما من خلال المهمة التي تقوم بها الزاوية البودشيشية، فخروجها، في إطار حركة معاكسة، أيام الحراك الاجتماعي لعشرين فبراير يؤكد استمرار حضور الزاوية في الحقل السياسي المغربي.

أما العلماء فقد قام بعضهم بأدوار طلائعية مهمة عبر تاريخ المغرب. فكانوا سندا للملوك وكانوا مصدر مشاكل لهم أيضا، إذ غالبا ما قادوا تمرد القبائل ضد المخزن، وساندوه في فترات تراجع قوة الدول، كما قادوا المقاومة ضد المستعمر بداية القرن العشرين.

تستمد قوة العلماء من حضورهم القوي في متخيل الإنسان المغربي العادي وغيره، إذ احتل العلماء دائما مكانة مهمة في المجتمع، وحظوا بالاحترام بسبب احترام عموم المواطنين لحاملي كتاب الله وللمشرفين على تعليم مبادئ الدين، وكثيرا ما أثروا في تحولات المغرب السياسية العميقة، وفي العهد الجديد تم تحويل رابطة العلماء من جمعية إلى مؤسسة علمية بحثية سميت الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، واسند للملك مهمة تعيين رئيسها وأعضائها، وأحدثت عدة مجالس علمية وتخصصات جديدة، لكن كلها تحت إشراف الملك أو وزارة الأوقاف.

وتفسر هذه التغييرات بتصاعد منحى النقاش الديني في العشرية الأخيرة في المغرب ، وتناسل الجدالات والسجالات، وتنوع زوايا النظر ومرجعيات التحليل والنقد، والحاجة الملحة لتغيير وتجديد خطاب الحقل الديني، خصوصا مع التزايد المهول للحركات المتطرفة وللحشود الهائلة من المغاربة التي انخرطت في الجهاد داخل الجماعات المختلفة من نصرة وداعش وجهاد... فأمام هذا الزحف المهول للفكر المتطرف داخل المجتمع غدا الإصلاح الديني حاجة مجتمعية ملحة، لكن الأسئلة المشروعة التي يجب أن تطرح هي ماهو التصور الإصلاحي الذي يجب اتباعه ويتوافق مع الحالة المغربية المتداخلة؟ وما هي الآليات التي يجب إتباعها لضمان خطاب ديني يحافظ على خصوصية المغرب الدينية والتطوير في نفس الآن ؟ وكيف تتم مواجهة الفكر الديني الحالي بفكر أكثر تحررا؟ وهل يمكن تصور إصلاح ديني فيإطار بنيات دينية تقليدية قائمة ذات جذور تاريخية؟ وهل محكوم علينا كمجتمع بهذا التداخل بين السياسي والديني؟

أشرنا سابقا إلى أن مؤسسات عدة ظهرت خلال العهد الجديد وقبله، ساهمت في إعطاء صبغة خاصة للحقل الديني المغربي بعد الاستقلال، خاصة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، منها وزارة الشؤون الإسلامية والمساجد، ورابطة علماء المغرب والتعليم الديني والزوايا والطرق الصوفية، إضافة إلى القيمة والحمولة الثقافية والدينية للقب أمير المؤمنين، إلى جانب دور التعليم الديني في تعزيز مكانة الحقل الديني لدى عموم الناس، وقد تم توظيف مختلف هذه المؤسسات لمواجهة القضايا السياسية العالقة آنذاك خاصة مع تصاعد الخطاب اليساري في المجتمع، في إطار ما كان يسمى الصراع بين القصر و المعارضة، وفي عهد محمد السادس تزايدت الإصلاحات التي كان هدفها محاربة التطرف والإرهاب.

في إطار سياسة الإصلاح هاته تم سن مجموعة من القوانين والتشريعات في عدة مجالات دينيةمثل دور العبادة والوعظ والإرشاد، وتعيين الأئمة والخطباء والتعليم العتيق والقيمين الدينيين.... وظفت هذه الإصلاحات لمواجهة التطرف والغلو الديني عبر تحديث الوظيفة الدينية للدولة، فتم إدماج



النساء أكثر في هذه الفترة، وتم إقرار مشروع تعديل مدونة الأحوال الشخصية وقانون الأسرة بعد تحيكم ملكي، كما تم فتح المجال لمكونات الحقل الديني، وتوفير فضاءات تواصلية أوسع، فتم إنشاء إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، وبعدها تم بث قناة محمد السادس للقرآن الكريم... كما تمت إعادة تنظيم مؤسسة دار الحديث الحسنية لتصبح معهد دار الحديث الحسنية .. وتم تأسيس مركز تأهيل و تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، إضافة إلى ذلك تمافتتاح المجلس العلمي المغربي بأوروبا و إطلاق خطة ميثاق العلماء، ثم إحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينين ... ومع هذه المؤسسات وجب التمييز بين الإصلاح الديني المؤسساتي وبين الدعاية الدينية وهدفها وماذا تبتغ؟

إن هذه التحولات لم تكن وليدة الصدفة بل كانت مدفوعة بمجموعة من الإكراهات والأحداث والوقائع فرضت على الحقل الديني نهج وسن حركية جديدة، فقد وضعت أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء الخطاب الديني السائد آنذاك موضع مساءلة ومحط شبهة، وجعلت المؤسسات التقليدية في قلب العاصفة، مما حتم ضرورة إعادة النظر في وظائفها وأدوارهـا، وجعل الهاجس الأمني في صلب إصلاحات الحقل الديني ومكوناته لاسيما وأنه الحقل الذي ضمن الاستمرارية لنظام الحكم في أحلك الفترات، إنه مع هذا الحدث أدركت السلطة بالمغرب أن الحقل الديني تنخره وتشوبه تناقضات بنيوية، لن تتمكن من مواجهتها إلا بتجديد الخطاب الديني ومن داخله لان معالجته خارج هذه المؤسسة أمر مستحيل وغير مجد، وفي ظل هذا التطور بدأت عملية الانفتاح على الجماعات الإسلامية، بعد إقصائها مدة من الزمن، للاستفادة من خدماتها ولتوظيفها فيمواجهة التيارات المتشددة الصاعدة التي نجحت في احتلال عقول مكونات من المجتمع المغربي الذي كان موسوما بالاعتدال.

أثناء الحديث عن الخطاب الديني الحالي لابد من استحضار الاعتبارات السياسية التي كانت تحكم ولا تزال الحقل الديني المغرب، ففي عملية الإصلاح المغربية هاته نتحدث عن عملية سياسة دينية في نفس الآن، ذلك أن محاولات الإصلاح الحالية تهدف لوضع تصورات جديدة تسعى لضبط المجال الديني،لخدمة أهداف سياسية محددة، تحت شعار:"الدين في خدمة السياسة".

وفي ظل هذا الشعار نهج المغرب سياسة الانتقال إلى تجربة تدبير الشأن الديني بناء على مواصفات التدبير الثقافي والفكري الذي يفتح قنوات متعددة للفاعل الديني مع ضمان آليات مراقبة وضبط ذاتية ورسمية، فغالبا ما يعلل القائم على الشأن الديني عملية الضبط والرقابة الرسمية هاته بمنع توظيف الخطاب الديني لأغراض سياسية، غير أن التوظيف السياسي الرسمي للخطاب الديني رسميا لازال قائما، وقد تعددت المحطات التثبت فيها هذا التوظيف الرسمي مثل دعوة المصلين للتصويت بـ"نعم" على دستور فاتح يوليوز 2011 أثناء خطب الجمعة، في الوقت الذي حرم فيه على خطباء المساجد تناول قضايا سياسية أو مجرد التلميح لها، وقد تم توقيف مجموعة من هؤلاء بحجة مداولة الأمور السياسية.

تهدف عملية ضبط الخطاب الديني إلى حماية مرتكزات الخطاب الديني وجعل السياسة الداعمة لنظام الحكم أساس الدعوات الدينية والتعليم الديني والمنابر الإعلامية الدينية المستحدثة والتي ذكرناها سابقا.

عموما عرف الحقل والخطاب الديني تحولات مهمة، شكلا ومضمونا، لكن جوهر مضمونه لازال حريصا على دعم الخطاب الرسمي بعيدا عن خلق تحول عميق يساهم في بلورة فكر ديني مبني على العقل يعمل على تنوير المجتمع وصقل ملكة التحقق والتبصر التي لا يمكن أن تتحقق أية عملية جادة للإصلاح بدونها.



إعادة هيكلة الحقل الديني في منظور الحركات الإسلامية والأحزاب السياسية المغربية



بوبكر الوخاري

نهج النظام السياسي المغربي منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999 خيار المنافسة الميدانية للإسلاميين ومكامن قوتهم التنظيمية خاصة في المجال الاجتماعي[1] أو في الحقل الديني العمق الاستراتيجي لبلورة الفعل الدعوي والسياسي للحركات الإسلامية، وخاصة لدى قطبيها البارزين جماعة العدل والإحسان، وحركة التوحيد والإصلاح الحليف الاستراتيجي والعمق التنظيمي لحزب العدالة والتنمية.

لكن رغم تأثر كلا التنظيمين كما وكيفا على مستوى الفعل الديني من جراء تنزيل الدولة لمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني، إلا أن رؤيتهما وإستراتيجيتهما تتباين في اتخاذ الموقف اتجاهه والتعامل معه، تبعا للموقف السياسي العام من السلطة السياسية ومبادراتها بينما تحضر مقررات تدبير الحقل الديني وإصلاحه في البرامج الانتخابية الحزبية للانتخابات التشريعية الأخيرة 7 شتنبر 2007 لتؤكد مجموعة من الرهانات الحزبية الفرعية تصب كلها في اتجاه تدعيم هيمنة إمارة المؤمنين على تدبير الحقل الديني، وسنقتصر لدراسة ذلك على نموذج البرنامج الانتخابي لكل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية لما يمثلان داخل الساحة السياسية الحزبية من تمايز إيديولوجي وسياسي يسهم في مساعدة الباحث على جس نبض المؤسسة الحزبية في التعامل مع العديد من القضايا وفي مقدمتها مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني موضوع الدراسة.

الفقرة الاولى

الحركة الإسلامية وإعادة هيكلة الحقل الديني (التوحيد والإصلاح- العدل والإحسان نموذجا)

كان من البديهي أن تتفاعل أطراف الحركة الإسلامية مع مبادرة الدولة لإعادة هيكلة الحقل الديني لما تمتلكه من صفة الفاعل في الحقلين الديني والسياسي، المهتم أكثر من غيره من الفرقاء (الأحزاب – المجتمع المدني) بمحاولة إدراك أهداف واستراتيجيات صانع القرار الديني والسياسي من وراء تأكيد بسط هيمنته على السلطات الدينية وتحديد العلاقة بين الدين والسياسة[2] التي أصبحت حسب الخطاب السياسي الرسمي لا تجتمع إلا في الملك أمير المؤمنين.

ما نستشفه من مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني وهو محاولة الدولة ملء المساحات والميادين التي ينشط فيها الإسلاميون وفي مقدمتها الاهتمام بالإعلام الديني والتأطير النسوي والعمل الاجتماعي، الأمر الذي يجعل تعامل ومواقف المكونين البارزين داخل الحركة الإسلامية المغربية: حركة التوحيد والإصلاح وجماعة العدل والإحسان تتباين اتجاه مبادرة الدولة لضبط الحقل الديني.

* حركة التوحيد والإصلاح:

بشكل عام تتحدث أدبيات التوحيد والإصلاح بإيجابية عن مشروع إعادة الهيكلة ويتجلى ذلك في الكتابات الصحفية التي يصدرها بعض رموز الحركة في جريدة التجديد[3]، ثم في اهتمام هذه الأخيرة بتغطية أنشطة المجالس العلمية. ويندرج تأييد حركة التوحيد والإصلاح لمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني ضمن موقف فكري وسياسي عام مؤيد لمؤسسة إمارة المؤمنين ووظائفها السياسية والدينية، التي ترى فيها الحركة صمام أمان في مواجهة التطرف الديني واللاديني.

وفي هذا السياق ستعلن التوحيد والإصلاح بشكل مبكر عن دعمها واعتزازها" بما تعرفه بلادنا في عهدكم (أي الملك محمد السادس) من إصلاحات كبرى في مجالات مختلفة نذكر منها الحقل الديني، وما عرفه من تجديد المجالس العلمية وتعميمها، وتنظيم الفتوى العامة والنهوض بالإعلام الديني وغيره من المبادرات الرامية إلى توفير الأمن الروحي للمواطنين وتلبية حاجياتهم الدينية[4]. من جهته يفسر محمد الحمداوي الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح تأييد حركته لورش إعادة هيكلة الحقل الديني على اعتبار "أن الدولة بنهجها هيكلة الحقل الديني وتأطيره، قطعت الطريق على خيار تجفيف المنابع الذي كان يطمح له الاستئصاليون[5]. كما أن الحركة ساندت الخطوة مبدئيا لاقتناعها بأن الشأن الديني يجب أن يكون وفق سياسة جامعة، فنحن مع أن تكون للدولة سياسة عامة يتوافق عليها المغاربة من أجل تأطير الحقل الديني"[6].

كما يساهم إيمان حركة التوحيد والإصلاح بالتنسيق مع المؤسسات الدينية الرسمية وفي مقدمتها المجالس العلمية ضمن ما تسميه بالجبهة الدينية في بروز العديد من المبادرات التي تصبو إلى تنزيل هذه الأخيرة على أرض الواقع. وإن كانت يغلب عليها الطابع المناسباتي والفردي أحيانا، مثل تنسيق فرع الحركة بوجدة مع المجلس العلمي المحلي في بعض الأنشطة[7] نظرا للصلة الجيدة التي تربط مصطفى بنحمزة رئيس المجلس العلمي بوجدة بالحركة ورموزها، بالإضافة إلى اشتغال بعض الشخصيات المحسوبة على التوحيد والإصلاح ضمن المؤسسات الجديدة المؤطرة للحقل الديني مثل تنشيط خالد الصمدي لبرنامج إعلامي في قناة السادسة والمشاركة المستمرة لنعيمة بنيعيش -عضو المكتب التنفيذي السابق للحركة- في أنشطة المجلس العلمي لطنجة...

لكن رغم التأييد المبدئي للحركة لمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني فإنها تبدي بعض التحفظات عن احتكار الدولة تأطير الشأن الديني، لما تشعر به إن استمرت الدولة في ذلك من تهديد لفعلها الدعوي داخل المجتمع بل ولشرعيتها الوجودية.

لذلك أكد رئيس الحركة السابق محمد الحمداوي ضمن كلمته الافتتاحية في الجمع العام الوطني الثالث للحركة المنعقد أيام 4-5-6 نونبر 2006 بمدينة المحمدية على أن "أي محاولة للانجرار وراء دعوات إغلاق الباب أمام جهود المجتمع، وأمام مساهمة الجمعيات وهيئات المجتمع المدني في هذا الشأن سوف لن يؤدي إلا إفراغ هذه الإصلاحات من محتواها وإلى إضعاف المجهودات الرسمية في تأطير الشأن الديني، وإضعاف مستوى تنافسيته في ظل عولمة الخطاب الديني"[8].

وبعكس التأييد الرسمي الذي تبرزه الحركة دوما لمبادرات الملك/ أمير المؤمنين، سيعلن الرئيس السابق للحركة وعضو مكتبها التنفيذي الحالي أن أسوأ ما يخشاه في تدبير الحقل الديني الحالي هو " تخنيط الشأن الديني، وتخنيط العلماء بحيث يفقدون استقلاليتهم وطعمهم ومبادرتهم وحرية تفكيرهم، ويصيرون مثل آلات يتم التحكم فيها[9].

في المحصلة تتلخص الحسابات التنظيمية والسياسية للتوحيد والإصلاح تجاه إعادة هيكلة الحقل الديني في إبراز التأييد المبدئي له، مع إبداء بعض الملاحظات والمقترحات لتطويره، ثم الاستمرار في تطبيع العلاقة مع المؤسسات الدينية الرسمية بشكل تخال به الحركة تقوية حضورها المجتمعي خاصة في مواجهة ما تسميهم بالاستئصاليين.

الهوامش

1. Tawfik Bouarif, l'action du ministère des habous et des affaires islamiques sous le nouveau règne. Op. cit.p:30
2. Malika Zeghal, les islamistes marocain le défi à la monarchie. Op.cit.pp:292-295
3. يتفاعل العديد من رموز الحركة من خلال مقالاتهم بإيجابية مع مبادرات المرتبطة بمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني ويبرز ذلك بوضوح في المساهمات الصحفية المتنوعة لمحمد يتيم، محمد الحمداوي- خالد الصمدي...
4. مقتطف من برقية لحركة التوحيد والإصلاح إلى الملك محمد السادس، جريدة التجديد ع: 1533. 17-19 نونبر 2004، ص : 1.
5. تقصد أدبيات الحركة بالاستئصاليين: بعض التوجهات اليسارية واللائكية التي طالبت بحل حزب العدالة والتنمية بعد أحداث 16 ماي 2003.
6. حوار مع محمد الحمداوي الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح، جريدة التجديد عدد خاص عن مرور عشر سنوات من تأسيس الحركة، 23 أكتوبر- 15 نونبر 2006، ص: 3.
7. من أبرز هذه الأنشطة التنسيقية محاولة تنظيم مهرجان، "نصرة الرسول ًصلى الله عليه وسلم" إبان إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة، لكن السلطات منعت تنظيم النشاط في مارس 2008.
8. جريدة التجديد عدد: 1524، 6 نونبر 2006، ص : 4.
9. حوار مع أحمد الريسوني، جريدة التجديد، عدد: 1791، 29 دجنبر 2007، ص: 7



* جماعة العدل والإحسان:

من جهة أخرى تتزعم جماعة العدل والإحسان معارضة احتكار الدولة وتدبيرها للحقل الديني على اعتبار أنها تكرس "لإسلام رسمي" خاضع لمزاج السلطة الحاكمة[10]. وينبثق هذا الموقف المعارض مبدئيا لكل مبادرات النظام السياسي المغربي بما فيها المرتبطة بالدين، من الموقف العام للجماعة من الصفة الدينية التي يمتاز بها الملك في المغرب أي إمارة المؤمنين، ثم لمعارضتها للدستور والمشاركة الانتخابية في ظل شروطها الراهنة، مما يجعلها في طرف النقيض للمؤسسات الدينية الرسمية وبرامجها المرتبطة بمشروع إعادة الهيكلة، ورغم التقائها الموضوعي مع بعض المرتكزات الإيديولوجية المؤطرة للحقل الديني من خلال إيمانها بضرورة الوحدة المذهبية والعقدية تحصينا من اختراقات الوهابية والشيعية... إضافة إلى اعترافها بالدور التاريخي للتصوف بالمغرب في مجالات التربية والتعليم والجهاد[11] فإننا نلحظ استمرار التوتر السياسي بين الجماعة والنظام المغربي، وهو ما ينعكس جليا ضمن الحقل الديني عبر توقيف السلطات لمجموعة من الخطباء والأئمة والمرشدات المنتمين للعدل والإحسان بالإضافة إلى استمرار الأجهزة الأمنية في منع أنشطتها الدعوية والسياسية وفي مقدمتها "مجالس النصيحة" التي تعول عليها الجماعة كثيرا في التأطير التربوي والفكري لأعضائها، وقد تصاعدت حملة الاعتقالات في صفوف أعضاء الجماعة ومنع أنشطتها بوتيرة مرتفعة بعد ترويج العدل والإحسان لما عرف"برؤيا 2006" ثم لتنظيم دائرتها السياسية في ماي من نفس السنة لأنشطة تواصلية مع المواطنين أطلقت عليها"الأبواب المفتوحة".

استمرار التوتر على علاقة النظام المغربي بالعدل والإحسان، تجعل هذه الأخيرة ترفع من منسوب انتقاداتها لمجمل السياسات العامة للدولة، وقد أكدت ذلك في استمرارها من خلال إصدار دائرتها السياسية وثيقة جميعا من أجل الخلاص[12] التي لامست بالمعارضة الحادة والتقييم العديد من المجالات نخصتها في العناوين التالية:

* 7 شتنبر اليوم الوطني...(تطرقت فيه لتدني التصويت في الانتخابات).
* تذكير.
* أرقام وآلام (الوضع الاقتصادي).
* كارثة وطنية (المقصود بها وضعية التعليم).
* معالم الغد (الهدر المدرسي- تشرد الطفولة- انتشار المخدرات...).
* أخطبوط مخزني (هيمنة شركة أونا).
* حصاد (الدعارة- الفقر...).
* حمى الملة والدين (انتشار الخمور- المخدرات- الشذوذ الجنسي).
* أما بعد (اقتراح حوار وطني للخروج من الأزمة).

ولم تشر الجماعة ضمن محور "حمى الملة والدين" إلى مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني ومقاربته بالنقد والتقييم، بل تحدثت بلغتها الحادة عن تردي واقع التدين من خلال ما اعتبرته تحول المغرب إلى "مفسقة يقصدها كل أفاك أثيم من كل جهة مضلة، وأصبح المغاربة يقرؤون كل يوم ويسمعون ويرون المخازي غير المسبوقة: أعياد للخمور، وأخرى للمخدرات، وشذوذ تريد شرذمة من المنبوذين المدعين" داخليا "وخارجيا أن تطبعه في بلد مؤمن أبي شهم رغم مكر الليل والنهار والسر والعلن"[13]. وتحمل الجماعة المسؤولية في هذا التوصيف القائم للنظام السياسي وليس للمؤسسات الدينية والعلماء الرسميون، على اعتبار أن "الحديث عن تخليق المجتمع عامة والحياة السياسية خاصة، لا معنى له إن لم نتحدث بوضوح

وصدق عن تخليق"الرعاة" أولا. فالإرادة السياسية – المفتاح المرجو لحل أزماتنا – هي أساسا فعل أخلاقي بأعلى معاني الأخلاق وأسماها في العمل والممارسة والواقع[14].

وفي تصريح نادر لقيادي من الجماعة حول تقييم مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني، اعتبر عمر أحرشان -عضو الأمانة العامة لدائرة السياسة للجماعة- بأن "هناك استمرارية في الخطوط العريضة لتدبير"الشأن الديني"خاصة فيما يتعلق باحتكار الدولة لهذا المجال تأويلا وتنفيذا، والعمل على إقصاء كل شريك وتهميش كل من له رأي مخالف"[15]. وأكد احرشان أن الجديد في التدبير الراهن للحقل الديني يكمن في الأسلوب حيث كان العهد القديم يعتمد على التيارات الوهابية للوصول إلى هدفه بينما العهد الجديد يعتمد على الطرق الصوفية.."[16]ثم في استقطاب أشخاص لهم سابق علاقة بالحركة الإسلامية وإفراغهم من كل محتوى وغسل أدمغتهم بحيث يصبحون بلا طعم ولا رائحة وأجسادا بدون أرواح، ودمجهم في المؤسسات الدينية التي تفتقد إلى المصداقية والشعبية لأنها موضوعة كديكور وبعيدة عن قضايا الناس واهتماماتهم"[17].

يتضح من خلال استقراء مواقف الجماعة فيما يتعلق بالشأن العام، أنها لا تهتم بإعطاء تقييم لإعادة هيكلة الحقل الديني بشكل واضح ودقيق، بقدر ما تكرس استمرارية نزعتها المعارضة المفتقدة لحد الآن إلى المقترحات الدقيقة، التي بلا شك يبقى طرحها خاضعا لمنطق الحسابات السياسية لدى الجماعة.



الفقرة الثانية

إصلاح الحقل الديني في برامج الأحزاب السياسية (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية نموذجا)

أصبحت الأحزاب السياسية المغربية تستحضر الحقل الديني وضرورة تنظيمه وهيكلته بقوة في مرحلة ما بعد أحداث 16 ماي 2003، بعد غياب طويل لحضور ملف الحقل الديني في معظم البرامج السياسية والانتخابية الحزبية، ويعزى ذلك للاتفاق وإيمان جميع الأحزاب السياسية المغربية بمعادلة خضوع الحقل الديني وكل مايرتبط به كمجال خاص ومحفوظ للمؤسسة الملكية، من خلال وظيفة إمارة المؤمنين وهذا ما يجعل هاته الأحزاب تنضبط كذلك بشكل عميق لاستمرارية حضور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كوزارة للسيادة مع تأييد جميع الإصلاحات والمبادرات الملكية لضبط الحقل الديني.

لكن رغم الإجماع الحزبي حول احتكار الملك أمير المؤمنين لتنظيم الحقل الديني والإشراف عليه، فثمة رهانات سياسية متعددة للأحزاب من وراء ذلك وخاصة لدى حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والعدالة والتنمية.

الهوامش

10. نجد هذه الانتقادات في مختلف كتابات مرشد الجماعة عبد السلام ياسين وخاصة في رسالتيه الشهيرتين "الإسلام أو الطوفان" سنة 1974 ، ومذكرة لمن يهمه الأمر" سنة 2000.
11. تتحدث أدبيات الجماعة بإيجابية عن التراث الصوفي بشكل عام والمغربي بصفة خاصة نظرا للخلفية الصوفية لعبد السلام ياسين الذي كان من مريدي الزاوية البودشيشية.
12. صدرت هذه الوثيقة عن المجلس القطري للدائرة السياسية المنعقدة في الثامن والتاسع من دجنبر 2007 بالرباط، وتم نشرها بالموقع الرسمي لجماعة العدل والإحسان www.aljamaa.com
13. نفس المرجع.
14. نفس المرجع.
15. حوار مع أسبوعية المشعل ع:161 من 3 إلى 9 أبريل 2008 عن www.aljamaa.com
16. نفس المرجع.
17. نفس المرجع.

* حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:

يتحدد موقع الحزب ضمن اليسار الحكومي. لذلك يراهن على مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني لضمان المزيد من مراقبة واحتكار الدولة لهذا الحقل الاستراتيجي الذي يستمد منه الفاعلون الإسلاميون القوة التنظيمية والسياسية. إضافة إلى استثمار ذلك لتأكيد تحوله منذ حكومة التناوب التوافقي بقيادة عبد الرحمن اليوسفي من حزب المعارضة إلى قطب أساسي في التشكيلات الحكومية. الملم بقواعد تسيير شؤون الدولة والمتماهي مع خطاباتها.

من ثم سيبلور حزب الاتحاد الاشتراكي رهانه على ضبط الحقل الديني لإضعاف خصومه السياسيين. أي الحركات الإسلامية بتقديمه لمجموعة من المقترحات والملتمسات للمؤسسة الملكية عبر برنامجه الانتخابي للانتخابات التشريعية 7شتنبر2007 [18]. وبالضبط ضمن المحور الثالث "مغرب التماسك المجتمعي"[19]. الذي حدد فيه مقاربته لتحديث الحقل الديني وفق خمسة منطلقات وعشرة إجراءات:

* المنطلقات:

* القيم المشرقة للإسلام التي تشكل القوة الأخلاقية المؤطرة لمفهوم المواطنة وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي المنفتح.

* إمارة المؤمنين. لكونها تمثل إحدى ركائز الشرعية الدينية للمغرب بكيفية تضمن للبلاد استقلالها وفرادتها إذ توحد بين الدين والدولة في الوقت الذي تفصل بين الدين والسياسة.

* مؤتمرنا الوطني السابع الذي نادى بإصلاح الشأن الديني وإعادة هيكلة الحقل الديني في سياق مقاربة مندمجة تبعد كل التوجهات الغريبة عن تاريخنا وكل توظيف للدين كمحاربة الديمقراطية والحداثة. وهو ما يؤكده الدستور ويلتزم به قانون الأحزاب.

* التمسك بالإسلام السني على المذهب المالكي.

* رفض إقحام الدين في التنافس الحزبي. نظرا لما يكتنفه ذلك من مخاطر ولتناقضه مع مقتضيات الدستور وواقع البلاد كمجتمع إسلامي وتحصين كل الفضاءات الدينية من كل استغلال سياسي ومذهبي يمس بوحدة المغرب الروحية.

وبناء على هذه الأسس الإيديولوجية يعتبر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن إنجاح الاستراتيجية الوطنية لتدبير الحقل الديني تتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

* تحديث وعقلنة آليات اشتغال المجالس العلمية وتكريس دينامية مندمجة في النسق العام لاختيارات المغرب الديمقراطي والحداثي.

* انفتاح المجلس العلمي على المختصين في العلوم الإنسانية والتاريخية لينتظم عمله في تاريخ البلاد ومكتسباتها السياسية والحقوقية والاجتماعية والثقافية.

* إصلاح دار الحديث الحسنية وإصلاح جامعة القرويين.

* تأهيل المدارس العتيقة وتحديث آلياتها وبرامجها التعليمية.

* تأهيل البرامج التعليمية في المدارس الدينية وفي مسالك التعليم والبحث بما يحميها من الفكر الإقصائي والمتطرف.

* ضبط توجيه خطباء المساجد والدعاة والأئمة والمرشدين والمرشدات إلى جانب تطوير برامج الوعظ والإرشاد. واعتمادا على تقنيات التواصل الحديثة المتطورة بما يستجيب للحاجيات الداخلية في التأطير الديني السليم ويساعد على نشر الفكر الإسلامي المتنور والعقلاني.

* المضي في تأهيل المساجد وتكوين الموارد البشرية الضرورية لإنعاش الحياة الروحية للمواطنين وتحصين الوحدة الروحية للمغرب.

* رد الاعتبار للقيمين على المساجد وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

* العمل على انخراط إدارة الأوقاف في خدمة أهداف التنمية البشرية ومحاربة الأمية والفقر.

* الحرص على الاجتهاد الفقهي بما يتلاءم وفقه الواقع[20].

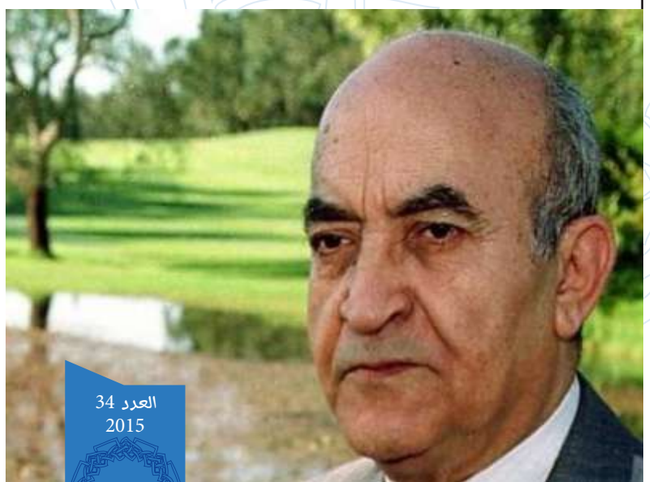

* حزب العدالة والتنمية:

من جانبه تطرق حزب العدالة والتنمية منذ برنامجه الانتخابي لسنة 2002 لتدبير الحقل الديني. واستكمل ذلك بتفصيل أكثر في البرنامج الانتخابي لانتخابات السابع من شتنبر 2007 [21]. ورغم إدراك الحزب أن تدبير الحقل الديني هو مجال مغلق في وجه المقاربات الحزبية. إلا أنه يتقدم بمقترحاته في ذلك تأكيدا لمرجعيته الإسلامية التي تضمن له التعاطف الشعبي. ثم لتدعيم خطه السياسي القائم على دعم مؤسسة إمارة المؤمنين لمواجهة التطرف الديني واللاديني حسب أدبياته.

لذلك أدرج الحزب في برنامجه الانتخابي ملف النهوض بدور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورفع فعالية المؤسسات الدينية ضمن محور: تقوية منظومة القيم الوطنية وتعزيز الهوية الحضارية الإسلامية للمغرب.[22]

وبمقارنة مع البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. يتميز البرنامج الانتخابي للعدالة والتنمية فيما يتعلق بالحقل الديني بالدقة وكثرة المقترحات الرامية إلى تطويره. بلغت في مجموعها أربعين مقترحا تمت صياغتها كما يلي:

أولا: النهوض بدور وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورفع فعالية المؤسسات الدينية.

أ – النهوض بالقيم الإسلامية وتعزيز التدين والأخلاق

1- نشر وتقوية القيم الأخلاقية الأساسية لنهضة الأمة والعمل على ترسيخها بسياسة أفقية تشمل مختلف القطاعات الحكومية الإعلامية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والدينية. وإقرار آلية لتنسيق فعال بينها.

2- دعم وتفعيل المؤسسات الدعوية المجتمعية. وتيسير مساهمتها في نشر قيم الوسطية والاعتدال. ومعالجة تحديات القيم والتدين في ظل العولمة المتسارعة. وفق منظور يشجع قيم الانفتاح الإيجابي والفعال.

3- مضاعفة البرامج الإعلامية المخصصة للتعريف بالإسلام والحض على قيمه. والزيادة في ساعات البث ومستوى التغطية للتراب الوطني وللمغاربة بالخارج.

4- تقوية وتمديد ساعات بث إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم والقناة السادسة وتطويرها نحو مزيد من المهنية والجودة.

5- اعتماد سياسة وطنية لتعزيز العمل التشاركي بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والجمعيات الدعوية المدنية في إطار مبادرة وطنية للنهوض بالقيم والأخلاق. واحترام المقدسات والشعائر الدينية.

ب – تقوية منظومة الوعظ والإرشاد والخطابة

1- تأهيل وإدماج 4000 خطيب وواعظ بمعدل 500 سنويا. وإحداث ماستر في كل قطب جامعي للوعظ والإرشاد الديني ضمن مسالك شعبة الدراسات الإسلامية.

2- وضع دليل إرشادي عملي لإعداد وإلقاء خطبة جمعة جيدة.

الهوامش

18. نعتمد على النسخة المنشورة في جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 8649، غشت 2007.

19. تضمن البرنامج الانتخابي للحزب المعنون" اختاروا مغربكم" ستة محاور رئيسية: مغرب ينتج الخيرات ويدفع معدل النمو- مغرب يلبي حاجيات المواطن ويعزز المواطنة- مغرب يضمن التماسك المجتمعي- مغرب يحسن تدبير مجالاته وموارده- مغرب التوازن والانفتاح- مغرب الجيل الجديد من الإصلاحات لتأمين المستقبل الديمقراطي.

20. البرنامج الانتخابي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، م س ذ ، ص 8.

21. البرنامج الانتخابي" جميعا نبني مغرب العدالة " الانتخابات التشريعية العامة 7 شتنبر 2007 مطبعة إمارسي.

22. حدد حزب العدالة والتنمية ضمن برنامجه ثماني توجهات كبرى: رفع جودة منظومة التربية والتكوين والنهوض بالبحث العلمي- إطلاق دورة جديدة للتنمية الاقتصادية تمكن من تطوير اقتصاد المعرفة والابتكار وتوفير فرص شغل قارة ومضاعفة الاستثمار وإرساء اقتصاد التضامن وإنتاج الثروة وكسب رهان المنافسة- رفع مردودية وفعالية القطاعات الإنتاجية- تعزيز الخيار الديمقراطي وتأهيل نظام الحكامة- تقوية منظومة القيم الوطنية وتعزيز الهوية الحضارية الإسلامية للمغرب- مضاعفة المجهود الوطني في التنمية البشرية بما يحقق أهداف العدالة والتنمية المجالية وصيانة الوارد الطبيعية- تقوية سيادة المغرب واسترجاع إشعاعه الحضاري.

3- تنظيم دورات للتكوين والتأطير مرتين في السنة على الأقل.

4- تعميم الوعظ الديني في جميع السجون المغربية من حيث هي مؤسسات للتربية وإعادة التأهيل.

5- اعتماد اللغة الأمازيغية في التأطير والتوعية الدينية.

ج – تطوير الأوقاف وتنميتها

1- إحداث وكالة وطنية تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تعمل على التدبير المندمج الشفاف والفعال للأملاك الوقفية.

2- إصدار مدونة حديثة للأوقاف

3- يخضع تأسيس الوكالة لقانون يحدد مهامها وشروط عملها.

4- اعتماد برنامج لإحياء وتعزيز ثقافة الوقف الديني والاجتماعي وتنمية المساهمة المجتمعية.

5- تطوير مساهمة الأوقاف في بناء المساجد ورعايتها وتيسير مشاركة المحسنين في ذلك.

د- تشجيع الاجتهاد وتطوير نظام الفتوى ونشر التراث الإسلامي

1- تشجيع الاجتهاد والتجديد في قضايا الإسلام والعصر، ومواكبة التحديات المستجدة واعتماد نظام الجوائز الجهوية لأحسن البحوث في الدراسات الإسلامية.

2- تعزيز عمل الهيئة العليا للإفتاء ودعمها بالأطر والموارد اللازمة.

3- تطوير تجربة الخط الأخضر لطلب الفتوى.

4- تأسيس قاعدة معلوماتية موحدة خاصة بالمفتين تساعد على الاستشارة وتبادل الرأي كما تمكن من العودة إليها.

5- تأهيل المجالس المحلية لاستعمال الأنظمة الحديثة في التواصل والتأطير والتفاعل مع المحيط.

6- تقوية العلاقة بين المجالس العلمية ووحدات البحث والتكوين المتخصصة بالدراسات الإسلامية والاجتماعية في الجامعات.

7- تأهيل العلماء المغاربة المشتغلين في مجال تأطير المغاربة بالخارج على خصوصيات المجتمعات الأخرى وقضايا التدين المرتبطة بها وحاجات الإفتاء الخاصة بها.

8- إحياء الجامعة الصيفية للصحوة الإسلامية كمحطة للتداول في قضايا الإسلام والعصر.

9- ترسيخ ثقافة الحوار بين التوجهات والآراء ومحاورة الفكر المتشدد. ورفع مستوى التأطير خاصة في الأحياء الهامشية والمؤسسات السجنية.

10- مضاعفة جهود طباعة ونشر كتب التراث الإسلامي المغربي والتعريف بها.

هـ – بناء المساجد ورعايتها والعناية بالقرآن الكريم

1- اعتماد برنامج خماسي لبناء مساجد القرب الصغيرة والمتوسطة في الأحياء وخاصة منها الهامشية أو الحديثة مع مضاعفة عدد المساجد المبنية في إطار البرنامج العام للوزارة مع برنامج خاص بإصلاح المساجد الحالية.

2- إنشاء مكتبات مسجدية صغيرة للمطالعة.

3- تيسير دور الجمعيات الشعبية المحلية في العناية بالمساجد. وتمكينها من الدعم والمواكبة التقنية في حالة انخراطها في مشاريع بناء المساجد.

4- مضاعفة حركة طبع المصاحف من قبل مؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف الشريف بما يضمن تلبية الاحتياجات.

5- مضاعفة إدماج مساجد العالم القروي في برامج محو الأمية. والوصول إلى 200 ألف مسجد في برامج محاربة الأمية بالمساجد.

6- وضع برنامج دوري للتكوين المستمر على المستوى الجهوي للقيمين الدينيين وذلك في المجالات الخاصة بترشيد الإشراف على المساجد والعناية بها صيانة وتجهيزا بما يعيد للمسجد دوره الرسالي والحضاري في محيطه الاجتماعي.

و – تعزيز اندماج التعليم العتيق وتأهيل التعليم الديني

1- إصلاح وتطوير دار الحديث الحسنية وجامعية القرويين ضمن رؤية تعمل على استعادة وتقوية أدوارها في تأهيل العلماء وتحفيز الاجتهاد وتكوين الأطر والتفاعل مع التحولات الوطنية والعالمية.

2- إقرار إطار قانوني منظم ومشجع لدور تحفيظ القرآن الكريم والعناية بالسنة النبوية.

3- مضاعفة نسبة تأهيل مدارس التعليم العتيق بالوصول إلى 400 بإدماج 200 مؤسسة إضافية بعد تأهيلها. مع مراجعة وتطوير أنظمة الدراسة والتحصيل والتكوين. مع برنامج خاص بالأطر التربوية. وتعزيز اندماجها في محيطها الاجتماعي. وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في تنمية مؤسسات التعليم العتيق. ودعم مبادرة جائزة التميز التربوي لمؤسسات التعليم العتيق.

4- تطوير جودة الكتاتيب القرآنية وتعزيز مساهمتها في التعليم الأولي.

5- رفع خريجي معهد الأئمة والمرشدات إلى 500 ضمنهم 200 مرشدة.

ز – تيسير شروط الحج والعمرة

1- إحداث وكالة مستقلة تشرف على التدبير التقني والإداري للحج تشتغل بمنطق الجودة والمنافسة مع توسيع تدريجي لحصة وكالات الأسفار الجادة والملتزمة مع الاستمرار في مراقبة صارمة لأدائها تجاه الحجاج.

2- إنشاء صندوق التوفير لأداء مناسك الحج باكتتابات تتفاوت بحسب القدرات المادية للمواطنين.

3- العمل بنظام الإجازة لأداء مناسك الحج.

4- فتح المجال للجمعيات الشبابية لتقديم المساعدة في تنظيم الحجاج في المطارات المختلفة ذهابا وإيابا[23].

هوامش

23. البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية م س ذ . ص ص 58-57.



خاتمة:

نحن نتفق على أن الشأن الديني هو شأن خاص بالمغاربة ككل دون تفريق. ولا يحق لأي كان أن يستحوذ عليه بدعوى تعيينه أو انسلاكه في منظومة حاكمة. لاسيما وإن من سيماء الشأن الديني أنه شأن ثابت زمنا غير خاضع لهوى الحاكم وحاشيته.

وعلى الرغم من هيمنة توجه أحادي في تدبير الشأن الديني وعدم إخضاعه للنقاش المسؤول من قبل مختصين، نرى لزاما طرح رؤيتنا للموضوع وإن كانت ستبقى حبيسة التجريد دون إنزالها إلى المستوى الواقعي...

أولا – نقاط الوفاق:

* إبعاد الشأن عن التطاحنات والتجاذبات الدينية : نحن نتفق على أن الشأن الديني خاص بميزة واحدة تميز المغاربة عقودا زمنية متطاولة، وهي محل إجماع منذ قرون، وهي أنه يدينون الله تعالى بعقيدة الإمام الأشعري، وفقه الإمام مالك، وتصوف الإمام الجنيد رحمهم الله تعالى... لذلك فالتوجهات الدينية المخالفة كالمنهج التكفيري الحنبلي التجسيمي.... لذلك فتوحيد المرجعية الدينية في الإفتاء لازمة، على أساس أن يكون القيم على ذلك جمهرة من العلماء المعتد بهم كالغماريين وغيرهم من العلماء الأثبات.

* ثم إن المهمة الأساس للمسجد إنما هي بناء الإنسان وغرس المبادئ القرآنية فيه مما يفضي حتما إلى إلزام كل المسؤولين الدينيين على أن ينأوا بأنفسهم عن تمرير أو تسويغ أو تبرير أمر سياسي، أو الدعوة لتوجه ذي حمولة مخالفة للمهمة الكبرى للمسجد، حفاظا على الطمأنينة والسكينة والهدوء الذي يصطبغ به جوه الوديع .

ثانيا – نقاط الاختلاف:

* حصر تدبير الشأن الديني في زاوية وتوابعها: نحن لا نتفق بتانا مع الممارسة الاستئصالية التي تتبعها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في جعل الشأن الديني مرتهنا بتوجه متساوق مع قناعة واحدة متمثلة في هيمنة فكر دروشي يرنو لجعل تدين المغاربة ذي سمة طاغية على الحركية العلمية للمسجد وهي سمة توجيهات شيخ الزاوية، لاسيما

وإن المغرب قد شهد منذ قرون علماء جددوا في الفكر الديني كالشاطبي صاحب الموافقات الذي كان خطيبا وكذلك الإمام القاضي عياض وأبو بكر بن العربي دفين فاس، وكلهم كانوا مرتبطين بالشأن الديني خطابة، وأضافوا في الصرح العلمي لبنات خالدة لتميزهم بقوة علمية قل نظيرها في المشرق ولم ينكمشوا في فكر الاستكانة والدروشة وجعل زاوية وأعرافها معيارا حقيقيا يقاس به الشأن الديني ككل...

* الاستتار على ميزانية ضخمة تشرف عليها الوزارة دون حسيب أو رقيب وكأن تلك الأموال قد وضعت في أيد أمينة ابتداء، مع ما برز إلى السطح من اختلالات في التوزيع واستغلال للمرافق وبناء المساجد ... لذلك فالحكامة الاقتصادية يجب أن تطول هذا الشأن لاسيما حين يكون هناك توجه أحادي يسيره ويشرف عليه وما يؤدي إليه من استتباع الأموال إليه بداهة.

* التناغم التام مع سياسات آنية مظروفة بزمن، في إطار تناقض صارح للأصل المدعى به بداية، وكأن الشأن الديني تابع للشأن السياسي، بل إنه غدا الحمولة الحقيقية له، إذ ما من خطوة يقدم عليها المخزن وإن كانت ضدا على إرادة جمهور كبير من المسلمين فإن وزارة الأوقاف تنبري لاستساغته وتبريره وشرعنته ووسم المخالف له بأنه خارجي شاذ على جماعة المسلمين... فضلا عن تبرير حفلات مائعة وشرعنة انتهاكات لحقوق الإنسان صارخة وتقديس سياسات خاطئة وتأويل مصطلحات شرعية وتنزيلها على واقع مخالف لبروزها بداية، كمصطلح البيعة الذي نشأ في إطار حرية سياسية ولم يظهر أبدا في وسط استبدادي...

* على العموم فالتسيير للشأن الديني أحادي استئصالي ينضح بفساد مستشر وإن كان بلبوس ديني وفي ذلك خطر على ثوابت الأمة عقيدة وفقها وتصوفا.

مفهوم الإصلاح الديني: المقومات والأسس



عبد الإله الكلاعة
باحث في الدين والسياسة

يتعين في البدء تحديد مفهوم الإصلاح الديني ليتماشى مع ماهية الدولة نفسها الإصلاح في معناه العام هو التماس تغير في منظومة فكرية ما نعتقد في ثباتها، لكن في العمق نطمح في توجيهها الاتجاه الذي نراه سليماً أو نعتقده كذلك، أَقَلُّهُ ظاهر في الجزئي كأن نتحدث عن إصلاح القانون المنظم للأسرة، أو القانون المرتبط بالتعليم مثلاً.

في بداية القرن 18 دعا الناصري إلى إصلاح منظومة الجيش وتحديثها، كان ذلك إثر انهزام الجيش المغربي أمام الفرنسيين في معركة إسلي (1844م)، اتضح مع هذه الدعوة إلى الإصلاح أن المنظومة العسكرية المغربية تقليدية غير قادرة على حماية الذات والدفاع عن سيادة الدولة.[1]

في السابق كما في اللاحق لا يتعدى الإصلاح هنا معنى إعادة النظر في الثابت القائم، الغاية هي الحفاظ على الهوية الوطنية التي توزعت عبر تاريخها السياسي الحديث (القرن 19،بداية الحماية الفرنسية) بين الحس الديني الداعم لسيادة الدولة القائمة.

إذا كان هذا الأفق المنوط بالإصلاح بالمعنى الجزئي هو إعادة ترتيب منظومة فكرية ما ذات قاعدة اجتماعية كالأسرة مثلاً، أو ذا حمولة سياسية دينية كالحفاظ على سيادة الدولة، فإن الإصلاح بمعناه الشامل سيكون هو تطوير الشأن السياسي في تعالقه مع المقدس الديني، إذا في تفاعلهما الديني واستقلالهما الواحد عن الآخر، تأسيس لمبدأ العدالة الاجتماعية المسنودة بحرية الأفراد كما الجماعات في إقامة دولة موحدة بمبدأي الحق والقانون.

كان هذا بتركيز شديد مشروع الحداثة الغربية الموجهة في المجمل بفلسفة أعلنت نفسها أنها تنويرية.

هيأت فلسفة الأنوار (القرن18) بفكرها النقدي القائم على العقل إلى ترسيخ مبدأ سيادة الأمة، واعتبرته مصدراً للسلطات، الحرية في هذه الفلسفة حق شخصي يكفله القانون، يقصد بذلك بالتخصيص حرية الاعتقاد والتدين.

من هذا الموقع بالذات وبحسب هذه الرؤية يبدو الإصلاح في العمق متداخل مع السياسي (le politique) . بل ويطلبه إلى حدٍ بعيد.

لنقل إن السياسة في العمق هي تسويغ لمبدأ الحرية لا باعتبارها شعاراً تحوم حوله السلطة، ولكن بكونها أداة توجه سلوك الفرد نحو المبادرة وإبداء الرأي، "إن الغاية القصوى من تأسيس الدولة – يقول سبينوزا – ليست السيادة أو إرهاب الناس، أو جعلهم يقعون تحت نير الآخرين، بل هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمانٍ بقدر الإمكان، أي أن يحتفظ بقدر المستطاع بحقه الطبيعي في الحياة وفي العمل دون إلحاق الضرر بالغير".[2]

إذا كانت الغاية من قيام أية دولة منوط بالحرية، فهذا يعني في المقابل اعتمادها على نظام العقل وحده "الأعلى الخداع والغضب والحق"[3]. يظهر هنا أن إقامة دولة باسم المقدس الديني قد يصبح مقدمة لممارسة القهر والعنف باسم الدين نفسه، إن تملكه واحتكاره من قبل الدولة، أو أية جماعة دينية هو الواجب الطبيعي لإفراغ الحرية من قيمتها، في الجهة الأخرى

الهوامش

1. الناصري (أحمد بن خالد) الاستقصا،دار الكتاب- الدارالبيضاء 1956 ج 9.ص 53. وصف الهزيمة في إسلي واعتبرها "مصيبة وفجيعة كبيرة، لم تفجع الدولة بمثلها" كان هذا الإحساس بالغبن، مقدمة للدعوة إلى إصلاح الجيش المغربي الذي رآه تقليديا بالمقارنة مع نظيره الفرنسي.
2. سبينوزا (باروخ) رسالة في اللاهوت والسياسة. تر. حسن حنفي الهيئة المصرية العامة لتأليف والنشر. القاهرة ط 4. 1971. ص446.
3. نفسه ص.446.



بين ج.ج. روسو مفهومه للدولة. وجعله قائماً على أساس تعاقد اجتماعي. فالحرية الجماعية في الاختيار مقدمتها هي الإرادة الحرة للأفراد الهادفة إلى بناء مجتمع عادل متصالح مع الذات يخضع فيه الكل للقوانين المنوطة بالحق والواجب.

على هذا الأساس يكون مفهوم الحرية بالمعنى العام مقدمة للإصلاح والتصحيح. بالدين ليس معتقداً يُتفقُ بشأنه أو هو منظومة فكرية تحتاج إلى إعادة النظر والمأسسة. بما أنه جزءٌ من ماهية الفرد يدخل في حريته الشخصية لا يتعداه. وهو ما يوازي عند روسو الفطرة السليمة. " أو من – يقول روسو- إذن أن الكون تسيره إرادة قادرة وحكيمة. أرى ذلك بل وأشعره... أذكر أن أعرض ما في فؤادي لا أن أفرضه على أيٍ كان."[4]

عمدت الدولة الحديثة المدعومة بفلسفة الأنوار الى تحرير العقل من أية رقابة دينية. بما انه الأس الذي تقوم عليه الإدارة الحرة. فتحرير الإنسان من كل سلطة أو رقابة محتملة فيه توجيه للفرد نحو الإنتاج الفكري والاقتصادي الحر. هي ليبرالية (libéral) بمعنى ما. لأنه دعوة في الأصل إلى تحرير التنقل من كل رسوم جمركية وفق قاعدة (دعه يعمل دعه يصر). هذه الحرية الاقتصادية تعني إعطاء الحق للفرد في المبادرة المشروطة بالإنتاج مع حرية التملك وفق ما يسمح به القانون والمؤسسات الدستورية.

باختصار أصبح الاقتصادي مدخلا للسياسي و أيضا الديني. فالدين في الجوهر إيمان فردي خالص. والاقتصادي ينمي مبدأ المبادرة. والسياسة موجهة بالرأي والحجة. والدولة هي من يدعم هذه الحريات ويحميها وذلك بأن يضعها في أفق عقلاني صرف.

الحاصل هو أن الذات /الفرد توجهت نحو الدنيوي. وتخلصت من مبدأ الدفاع عن القداسة لأنها مدخلا للتعصب والعنف وتمرير الأهواء والنزعات والأحقاد. فـ :

" الوهم والتعصب الديني كما يقول "كانط" ، هو الموت الأخلاقي للعقل وبدون عقل لا يكون هناك دين ممكن."[5]

لا يتعدى الإصلاح بالمعنى النفعي حدود مأسسة المعتقد. وتحويله إلى أورتوذوكس (ortodoxe) أي عقيدة جديدة نراها من موقع إيديولوجي أنها سليمة وأي خروج عنها يُعد خروجاً عن سيادة الدولة نفسها.

" إن تجربة الحرية الأولى التي يتعرف عليها أي فرد من أفراد المجتمع الإنساني – يؤكد ع. الله العروي- هي تجربة الإمكان بالمعنى المادي. أي الاستطاعة على القيام بعمل يُرغبُ فيه. وبالمعنى القانوني السماح له بذلك بحيث لا يتعرض لأي عقاب إذا فعل ما يريد. تعني الحرية في هذه التجربة الأولية مجموع



الحقوق المعترف بها للفرد ومجموع القدرات التي يتمتع بها."[6]

خضع الإصلاح في الدولة المغربية عموماً لسيرورة التاريخ السياسي، وقد كان من أبرز تجلياته هو ظهور دولة وطنية يتعاقد فيها الجميع على مبدأ المصلحة والمنفعة العامة، أكرر بمعناها السياسي كانت تعني التحرر من الكولونيالية، كان هذا هو الوجه الظاهر لهذه الرؤيا الإصلاحية التي ربطت مبدأ التحرر بالرجوع إلى عقيدة السلف الصالح.

استمال السلف إلى مقدس جديد. وشكل في العمق قطب التجاذب والصراع بين الدولة الوطنية القائمة أنداك (بعد الاستعمار) والجماعات المتدينة التي ظهرت في المسرح السياسي كجزء من ماهية الهوية الوطنية.[7]

النهضة كانت تستتبع الإصلاح. وهذا الأخير كان مشروطاً بالسلف الصالح لا يتعداه. "ماذا يعني الإصلاح في نظر مفكر تقليدي؟ يتساءل "علي أمليل" أين يعني أساساً دعوى لوضع الإسلام الاجتماعي في مستوى الإسلام المعياري (أي ماذا ينبغي أن يكون عليه المجتمع إسلامياً)."[8]

مدخل الإصلاح في الثقافة العربية عموماً كان هو الديني(le religieux) بامتياز. ونقصد بالديني إعادة قراءة المقدس بما يسمح بإعادة إنتاج أمة متصالحة مع ماضيها وحاضرها على السواء. غير أن الذي طفا في السطح هم حراس المقدس الديني الذي يراهنون بالأساس على توجيه الواجهة التي يرتضونها له."ما دامت الشريعة الإسلامية لا تقوم إلا بسلطة سياسية (وهذا ما يتف عليه غالبية الفقهاء). فإن الإصلاح نفسه لا يتحقق عمليا إلا بسلطة سياسية. فإذا كان غالبية الفقهاء قالوا بأن "طاعة سلطان جائر أخف ضررا من الفتنة" فإن هذا الحكم لا يجري على من توفرت له القدرة على إقامة سلطة بديلة."[9]

الإصلاح بالمعنى السياسي الصرف. هو تصوير لآليات السلطة باعتبارها إدارة حرة يحس فيها (الكل بالاشتراك في بناء الرأي. وجه هذا الإصلاح الظاهر هو عدالة اجتماعية



مصنفة بتعبير "راولز". "فالفكرة الأولية عن العدالة ليست سوى ترجمة للأمل –يقول بول ريكور- "في الحياة السعيدة في مستويات العيش المشتركة الثلاثة : الحوارية والجماعية والمؤسساتية. وهذا الارتباط بين الحياة الطيبة وبين العدالة قد وجد تعبيره القار في مفهوم المصلحة العامة."[10]

سيكون الإصلاح الديني تابعاً لسياسي إذا استطاع هذا الأخير أن يتخلى عن أدلجة المقدس. لأن في ذلك إمعان في حرية الفرد وفي سعادته الدنيوية ولربما الأخروية أيضا.

الهوامش

4. روسو. ج.ج دين الفطرة، أو عقيدة قس من جبل السافوا. تعريب ع. الله العروي. المركز الثقافي العربي ط1. 2012.ط 47).
5. Kant (E) la religion dons les liniles de la siuple roison 4ém eb. Trd.j. fibilin. Poris. Vri.1968. P221.
6. العروي(عبد الله) مفهوم الحرية. المركز الثقافي العربي. البيضاء 1981. ص91.
7. أنظر بخصوص هذا الاسم السياسي في المغرب " مقاربة وثائقية، محمد ظريف منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ط1. 1992.
8. أمليل (علي) الإصلاحية العربية والدولة الوطنية المركز الثقافي العربي. ط2. 2005. ص 13.
9. نفسه ص :15-14.
10. ريكور (بول). الكون والتاريخي. تر. حسن بن حسن. مدارات فلسفية عدد 6. ص 151.

لائحة المراجع

• أمليل علي الإصلاحية العربية والدولة الوطنية. المركز الثقافي العربي. ط 2 / 2005.

• روسو ج ج دين الفطرة أو عقيدة قس من جبل السافوا تعريب. عبد الله العروي. المركز الثقافي العربي. ط1 .2012.

• سبينوزا باروخ. رسالة في اللاهوت والسياسة. ترجمة حسن حنفي. الهيئة العامة المصرية للنشر. القاهرة ط4. 1971.

• العروي عبد الله. مفهوم الحرية المركز الثقافي العربي البيضاء.1981.

• Kant ;(E) la religion dans les limites de la simple raison. 4 éme ed. trad. J. gibelin. Poris. Paris , vrin 1968.

التطرف و المشاركة داخل الحقل الديني المغربي: السلفية المغربية نموذجا



زكرياء اكضيض

ساهمت التغيرات غير مكتملة الآليات التي عرفتها المنطقة العربية في خلخلة أسس البراديغم السلفي من خلال إعادة النظر في تأويل السلفية لخيارات التغيير في المجتمع، حيث تمت إعادة تأصيل مفاهيم المشاركة السياسية و التطرف والديمقراطية. ويظهر أن هنالك تفاعل تلازم بين مفاهيم السلفية و التطرف و المشاركة السياسية؛ بحيث يتحدد من جهة سلوك التطرف السلفي بمدى تأصيل السلفية لمفهوم المشاركة السياسية، و يتحدد من جهة أخرى سلوك المشاركة السياسية للسلفية بمدى تأصيلها لرفض مفهوم التطرف. ومن أجل رصد هذا التفاعل المفاهيمي، لابد في البداية من تحديد سريع لدلالات المفاهيم المشكلة للموضوع.

يعد مفهوم السلفية من المفاهيم الدينامية الذي تحدد دلالته المعلنة و المضمرة حسب تفاعلاته مع سياقاته الزمانية و المكانية، فهو يعتبر من المفاهيم العابرة لحدود الزمان و المكان التي انطلقت شراراتها من عصر النبوة إلى زمن الحنبلية، مرورا بزمن تقي الدين بن تيميةوانتهاء بزمن الوهابية، و رغم ترحالية مفهوم السلفية إلا أنه حافظ على إعادة إنتاج محددات مشتركة، تتخذ أشكال مختلفة حسب البنيات الاجتماعية، أشكال تعبر عن نفسها طقوسيا و إيديولوجيا و ميتافيزيقا و اجتماعيا بسمات محددة.

وإذا كانت السلفية فعالية تعبر عن نفسها وفق سمات محددة، فإن أشكال مشاركتها السياسية مختلفة، حيث تعرف المشاركة السياسية سوسيولوجيا بكونها مجموعة من النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون، بحيث تكون قابلة لكي تمنحهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، و ذلك حسب منظور السوسيولوجي فيليب بروفي كتابه علم الاجتماع السياسي. هذا التعريف يبرز أن المشاركة السياسية هي مفهوم يتضمن نشاطات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية، ولا يمكن جعله يقتصر على المشاركة من داخل مؤسسات الدولة.

ولمقاربة سلوكي التطرف و المشاركة عند السلفية، لابد من معرفة دلالة التطرف التديني سوسيولوجيا الذي يظهر أنه من اللازم تعريفه باستحضار مفهوم اللامعيارية لإميل دور كايم باعتباره يجسد ذلك السلوك الإنساني الخارج عن قواعد الوعي الأخلاقي السائد، نفس الأمر يمكن تطبيقه على مفهوم التطرف باعتباره سلوك يقع خارج إطار الوعي الديني السائد، حيث يوصف بكونه سلوك متطرف عندما يخرج من وضعه المضمر لكي يعبر عن نفسه بشكل علني رمزيا و ماديا و لفظيا.

بناء على هذه التحديدات المفاهيمية، يمكن طرح الأسئلة التالية: كيف تعبر السلفية عن نفسها من خلال مجالي المشاركة السياسية و التطرف التديني؟ وما علاقة المشاركة السياسية بالتطرف التديني؟ هل هي علاقة امتداد أم انفصال؟ وهل يمكن القول بأن غياب المشاركة السياسية هو سبب التطرف السلفي؟ وما أثر أنماط التدين السلفي على سلوكي المشاركة و التطرف عند السلفية؟ وما هي المحددات القيمية و السياسية و الاجتماعية المتحكمة في إنتاج سلوكي التطرف و المشاركة عند السلفية؟ ما أثر مراجعات الوعي السلفي والدينامية السياسية للحقل الديني، و تناقض أنماط التدين المجتمعي على سلوكي التطرف و المشاركة السياسية عند

السلفية ؟ وما هي مظاهر و أنماط التطرف و المشاركة السلفية ؟ وماهي المقولات التي تحكم سلوكي التطرف و المشاركة عند السلفية ؟ وهل هي مظاهر و أنماط فردية أم جماعية ؟

I. محددات خياري التطرف و المشاركة عند السلفية:

1- تناقض التدين السلفي مع التدين المغربي: الإسلام المغربي:

اهتمت السوسيولوجيا الاستعمارية بالتدين المغربي، حيث انطلقت من فرضية حكمت جل دراساتها مفادها أسلمة بلاد الأمازيغ محافظتهم على معتقداتهم ما قبل الإسلامية التي انصهرت مع نمط التدين الإسلامي. و في هذا الإطار نجد الدراسة التي أجرها السوسيولوجي ميشو بيلير حول الوهابية في المغرب من حيث أسسها و سياق ولوجها إلى المغرب، و مدى تقبل التدين المغربي لها مبينا أن السلفية الوهابية نفذت إلى المغرب برغبة من السلطان المغربي المولى سليمان وابنه سيدي محمد بن عبد الله اللذان تخليا عن الاتجاه الباطني للمذهب المالكي لصالح الاتجاه الظاهري الحنبلي لابن تيمية، وذلك في خطوة سياسية أكثر منها دينية، كانت تهدف إلى مقاومة تمردات الطرق الصوفية و القبائل المغربية.

ولقد خلص السوسيولوجي ميشو بيلير من خلال هذه الدراسة إلى أن التدين السلفي الوهابي لم يستطع النفاذ إلى عمق الحياة الدينية المغربية، بحيث حافظ المغاربة على الإسلام المغربي الذي يستند على الإعلاء من شأن الأولياء المحليين، معتبرا أن تدين أمازيغ المغرب كان بعيدا كل البعد عن مفهوم الإله الواحد في الإسلام المعياري مقارنة مع دلالة الإله التي كانت سائدة عند عرب شبه الجزيرة العربية، فلم يستطع التدين السلفي الوهابي رغم غطائه السياسي تغيير نمط تدين المغاربة الذي اكتسى طابعا إسلاميا، ما جعل المغاربة يرفضون المس بخصوصياتهم الدينية.

وفي السياق ذاته، بين السوسيولوجي عبد الحكيم أبو اللوز أن التدين السلفي يعبر عن رفضه للتجليات الطقوسية للإسلام المحلي من خلال محاربته للطقوس البدعية، و التقليص من قدر العبادات إلى حدودها الدنيا، لذلك نظر للسلفية بكونها نزعة تعبدية تقشفية،و حركة احتجاجية على التطورات المحدثة في المجال الطقوسي و التعبدي.

هذا التناقض بين نمط التدين السلفي و نمط التدين المغربي، يجد مسوغات داخل الوعي السلفي من خلال سعيه لإحداث مسافة حسب الباحث السوسيولوجي عبد الحكيم أبو اللوز مع ما درج عليه المجتمع، محذرا من مجالسة أهل البدع و حضور مناسباتهم الاحتفاليةو الجنائزية، هذه المسافة تروم تقوية الهوية السلفية، و المحافظة على رموزها و مفرداتها، بما يتيح فرص كافية لتنميط قواعد السلوك في صفوف الأتباع، هذا إلى جانب نزعة التمركز حول الذات القائمة على تصور الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة في آخر الزمان الواردة داخل النسق السلفي من جهة، و عقيدة الولاء و البراء التي تحث على التبرؤ من أهل البدع و الأهواء،و واجب الولاء للخالق تم للنبي و الصحابة و السلف، و مجاهدة من خالفهم.

نستنتج أن الدراسات السوسيولوجية بينت تناقض التدين الشعبي مع التدين السلفي الذي ولج المغرب برغبة سياسية من السلطان المولى سليمان من أجل التصدي لتمردات الطرق الصوفية و القبائل، حيث ظل التدين السلفي تدينا نخبويا نتج عنه الجيل الأول من الوطنيين المغاربة، غير أنه ظل على مستوى أدبياته الإيديولوجية يشدد على ضرورة خلق مسافة مع ما درج عليه المجتمع، وذلك بناء على مقولات الولاء و البراء و الطائفة المنصورة و عقيدة الولاء و البراء من أجل المحافظة على هويته في صفوف الأتباع، و عدم حتهم على الانخراط الكلي في المجتمع.



2- الديناميات السياسية للحقل الديني المغربي: النظام السياسي:

أعلنت أحداث 16 ماي 2003 عن بداية مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني، حيث اتخذت السلطة الدينية ممثلة في إمارة المؤمنين العديد من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز مشروعيتها الدينية من جهة، و من جهة أخرى مراقبة الخطاب الديني من أجل تحقيق ما يسمى في أدبيات الإسلام الرسمي الأمن الروحي للمملكة الذي استدمج المكون الصوفي داخل الهوية الدينية المغربية.

و لتحقيق هذه الغاية، تم التوجه نحو إعادة مأسسة الحقل الديني عبر تجديد آلياته المادية و البشرية و العلمية من أجل مزيد من الضبط و الرقابة، الأمر الذي مكن الإسلام الرسمي من سحب البساط من تحت أقدام الإسلام السياسي على المستويات الرمزية و التشريعية و الإفتائية، هذا التوجه كرسه دستور 2011 الذي نص على دسترة المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه الملك كمؤسسة علمية رسمية تعنى بالإفتاء وتمكينه- المجلس العلمي الأعلى - من حضور وازن في العديد من المؤسسات الدستورية.

وفي ضوء المتغيرات التي لاحت في المنطقة العربية والمغرب على وجه الخصوص، وما ساقته من انخراط الفاعل الديني في الصراعات السياسية و التدافعات القيمية داخل المجتمع المغربي، توجهت الدولة إلى التصدي للخطابات غير المنسجمة مع خط الديني الرسمي للدولة، و ذلك من خلال تفعيل وزارة الأوقاف لسطرة العزل في حق العديد من الأئمة و الخطباء بسوغات المس بالأمن الروحي للمغاربة أو المس بثوابت الأمة و غيرها من المسوغات الأخرى، و صدر رسميا عن وزارة الأوقاف أن أسباب عزل الأئمة ترجع إلى عدم الالتزام بثوابت الأمة و فقدان الأهلية الشرعية وعدم إلتزام الحياد في الانتخابات والخروج عي السياق الشرعي و الخوض في الحساسيات السياسية.

و بموجب الفصل 41 من الدستور الذي ينص على صلاحيات إمارة المؤمنين الحصرية المتمثلة في إصدار الظهائر المنظمة للحقل الديني، صدر في 20 ماي 2014 ظهير جديد ينظم مهمة القيمين الدينين، و يمنعهم طيلة أدائهم لوظائفهم الدينية من ممارسة أي نشاط سياسي و نقابياً و التعبير عن موقف يكتسي صبغة سياسية و نقابية، و ذلك تفاديا " للإخلال بشروط الطمأنينة و السكينة و التسامح و الإخاء الواجب توافرها في الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي".

نخلص بأن الحقل الديني هو حقل للصراع المادي و الرمزي بين فاعلين بأنماط تدين مختلفة، يظهر من خلالها الملك باعتباره أمير المؤمنين الفاعل الذي يتواجد فوق جميع الفاعلين بمنطوق الدستور و حضوره الرمزي لدى الوعي الجمعي المغربي، حيث يحتكر الرأسمال الرمزي الذي يخول له التسامي فوق الفاعلين، و إعادة إنتاج الهيمنة بآليات الضبط و الإقصاء والاحتواء التي تتجسد بشكل مضمر و علني في نفس الآن.

3- التحولات القيمية داخل الوعي السلفي - المراجعات السلفية:

* المصالحة و المناصحة - القاعدة: الأخطار و المخاطر

وبعد أحداث 16 ماي 2003 في مدينة الدار البيضاء التي أعقبتها اعتقالات في صفوف العديد من السلفيين؛ صدرت من داخل السجن و خارجه العديد من البيانات الداعية إلى مراجعة البراديغم السلفي، فداخل السجن صدرت وثيقتين لصاحبيهما عبد الوهاب الرفيقيو علي العلام، و مبادرة ثالثة صادرة عن حسن الخطاب المعتقل السلفي، وزعيم خلية أنصار المهدي، و لعل أهم ما يميز مراجعات السلفيين المغاربة ما صدر عن علي العلام الذي انتقل من الدعوة للعمل المسلح القاعدي باعتباره من الأفغان المغاربة إلى دعوة المسؤولين في السجون المغربية من أجل السماح له بترويج كتابه حول "تفجيرات القاعدة : الأخطاء و الأخطار"، حيث لم يعتبر هذه المراجعة ظاهرة نكوص، بل وصفها بكونها خط ديني جديد يراعي التغيرات الموضوعية و قناعات الفاعليين السلفيين قبل و أثناء و بعد الاعتقال.

إضافة إلى ما صدر عن عبد الوهاب الرفيقي الذي أقر أن تجربته الدعوية المتواضعة شابتها جملة من الأخطاء لأنها عمل بشري مجرد عن العصمة، خاصة ما رافقها من حماسة الشباب و قوة العاطفة و فوران الغيرة، مما أوقعها في مسالك ضيقة و أخطاء قاتلة، معتبرا أن المراجعات ضرورة شرعية وواجب عقلي و سمو أخلاقي، أما من خارج السجن، فقد صدرت إنتاجات سلفية تدعو إلى مراجعة مقولات الوعي السلفي، حيث برز كتاب "الاستبصار و التؤدة" لصاحبه الفقيه حماد القباج، مبرزا في كتابه أن من مظاهر ضعف البصيرة هي عدم المشاركة السياسية في مؤسسات الدولة و نظمها، معتبرا أنه من الضروري تنزيل فقه الموازنة لأن الظروف السياسية تغيرت، حيث أصبحت لآليات المشاركة السياسية معنى، بعدما كانت في السابق غير ذات جدوى، فحاول بذلك القباج التأصيل لقواعد فقيه و شرعية تبيح المشاركة السياسية.

يظهر أن الوعي السلفي بمختلف تلويناته الجهادية والدعوية و العلمية أعاد مراجعة مقولاته التي جعلته غير مقتنع بجدوى المشاركة السياسية، حيث توجهت أغلب المراجعات التي تمت من داخل السجن من طرف التيار الجهادي و من خارج السجن من طرف السلفية التقليدية إلى إبراز أهمية المشاركة السياسية و التأصيل الشرعي لها.



II. أشكال و أنماط التطرف و المشاركة السياسية:

1- أشكال المشاركة السياسية:

أ - المشاركة السياسية على مستوى المؤسسات الحزبية

وبعد العفو الملكي عن معتقلي السلفية سنة 2012 عبر هؤلاء عن استعدادهم للمشاركة السياسية داخل المؤسسات الحزبية بناء على مراجعاتهم الفكرية داخل السجن، فلا يعتبر سلفيو المغرب حديثي المشاركة في العمل الحزبي على المستوى الوطني أو العربي، حيث سبقهم تاريخيا تجربة السلفية الوطنية لعلال الفاسي و محمد بن العربي العلوي التي تحولت من سلفية تاريخية تقليدية وهابية الطابع تبناها المخزن كإيديولوجيا من أجل مقاومة تمردات الطرقيين إلى سلفية وطنية كونت الجيل الأول من رجال الحركة الوطنية، و قدمت لهم الأساس الفكري لتطلعاتهم النهضوية من جهة، و من جهة أخرى سبقهم إقليميا تجربة السلفية في الكويت و البحرين.

وبخصوص المشاركة السلفية على مستوى المؤسسات الحزبية، نجد انضمام المعتقل السابق عبد الوهاب الرفيقي لحزب النهضة و الفضيلة، و محاولة تأسيس الحركة السلفية من أجل الإصلاح التي رفضت السلطات تسليمها وصل الإيداع، و دعوات الفيزازي عقب خروجه من السجن من أجل تأسيس حزب سياسي بروح سلفية.

هذه الدعوات تبرز تجاوب الوعي السلفي مع المتغيرات التي عرفتها المنطقة المغاربية، فكانت ردود فعل تجاوبها متمثلة في مراجعة مقولاته، سعيا للانتقال من فكر دوغمائي إلى فكر قادر على الاستيعاب المحدود لتناقضات المجتمع، حيث تم تكييف مقولات السلفية مع المتغيرات الجديدة (التكييف الإيديولوجي)، فلم تعد تعني مقولة طاعة أولي الأمر و عدم الخروج على الحاكم تلك العزلة الشعورية التي كانت تتخذها الجماعة السلفية تجاه ما درج عليه المجتمع، و التماهي مع السلطة الحاكمة - خصوصا بالنسبة للسلفية التقليدية

والعلمية - بل أصبحت الطاعة مقرونة بالمشاركة، و الخروج على الحاكم مقرون بالممارسة السياسية من داخل قواعد الحقل السياسي.

وتستوجب مقولة المشاركة الحزبية الاهتمام بالشأن القطري – الوطني بدل مقولة الخلافة الإسلامية التي كانت تحكم السلوك الدعوي و الجهادي و العلمي للوعي السلفي. ويعني الاهتمام بالشأن القطري الاعتراف بالفاعليين الآخرين، التخلص من مقولة المفاضلة القائمة على مبدأ الطائفة المنصورة التي ينبغي أن تحافظ على هويتها حتى بلوغ الموعود الإلهي. و يستلزم هذا التخلص النسبي الرفع من جدوى آليات الديمقراطية. حيث وضح الفقيه القباج أن الوعي السلفي ينبغي أن يستدمج مفهوم الديمقراطية بناء على ما أشار إليه شيخ الإسلام بن تيمية، بخصوص ضرورة مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم و لغتهم، فهذا – في نظر الفقيه القباج - ليس مكروها إذا تطلب الأمر ذلك،و كانت المعاني مشروعة.

و راجع الوعي السلفي أولوياته العقدية نحو النظر للدين في شموليته بدل التوجه السابق نحو المعارك العقدية من خلال مواجهة البدع، إذ نجد السلفية حافظت على استحضارها للمستوى العقدي لكنها سمت به ليلامس الدين في بعده الشمولي، حيث تطلب الأمر - عقب التغيرات التي عرفتها المنطقة العربية - من السلفيين تحديد مواقفهم بخصوص الحرية و التعددية الدينية و السياسية و الاقتصاد و السياسة الخارجية، الأمر الذي تطلب تفعيل مبدأ المصالح المرسلة في الشريعة من خلال البحث عن التلاؤم بين الشريعة و مصلحة البشر على اعتبار أن المشاركة السياسية قائمة على النسبية لأن المصالح البشرية لم يشرع الشارع حكما لتحقيقها، و لم تقيد بدليل اعتبار أو دليل إلغاء، فهي تتجدد بتجدد أحوال الأفراد و اختلاف بنيابتهم الثقافية، حيث قد يجلب حكم نفعا في زمن ما لكنه يشكل ضررا في زمن آخر، كما قد يجلب الحكم داخل الزمن الواحد نفعا في بيئة ثقافية و ضررا في بيئة أخرى.

وفي السياق ذاته، بين الفقيه القباج في كتاب الاستبصار و التؤدة أنه من الضروري تنزيل فقه الموازنة بحكم تغير الظروف، حيث أصبحت – في نظره – الوقفات الاحتجاجية و الانتخابات، كآليات للديمقراطية ذات جدوى مقارنة بالسابق، فغياب فقه الموازنة يعني الانكفاء على الذات، و تضييق أفق المشاركة السياسية للسلفيين، حيث مكن فقه الموازنة الوعي السلفي من تحقيق الموازنة بين المصالح بعضها مع بعض، و الموازنة بين المفاسد بعضها مع بعض، و الموازنة بين المصالح و المفاسد؛ فيمكن قبول مفسدة يسيرة في هذا الإطار تحقيق المصلحة الكبيرة، و تغتفر المفسدة المؤقتة لجلب المصلحة الدائمة و طويلة المدى.

ويتضح مما سبق أنه تمت مراجعة المقولات السلفية من داخل الوعي السلفي نفسه، و ذلك اعتمادا على عقل استرجاعي انطلق من المتغيرات الراهنة للبحث عن تأصيلها بالرجوع للسلف الأقرب إلى الحقيقة الإلهية المقدسة فهما و تطبيقا، كعودة الفقيه القباج لشيخ الإسلام بن تيمية من أجل إعادة تأصيل المشاركة السياسية، ومن تم فنحن أمام مرجعات لا تخرج عن آليات التأويل التي تحكم البراديغم السلفي.

ب – المشاركة السياسية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني

* المنحى الدعوي – التعليمي

فإذا كان المجتمع المدني هو الوجود الخاص المنظم الموجود خارج نطاق الدولة رغم كونه على علاقة جوهرية معها، فإن السلفية المغربية وجدت حضورا لها داخل المجتمع المدني من خلال بعدين أساسيين : البعد الأول الانخراط في جمعيات المجتمع المدني من خلال تأسيس جمعيات تهتم بالدعوة و التعليم الديني، كجمعية الدعوة التي يترأسها الفقيه السلفي المغراوي الذي يتبنى التيار السلفي التقليدي، حيث تتضمن جمعيته العديد من الفروع التي تعمل دعويا و تعليميا في المجال الديني.

و يعتقد تيار المغراوي السلفي في الاختيار التغييري للسلفية التقليدية القائم على التربية و التصفية من خلال دعوة التيار السلفي من جانب المجتمع إلى تصفية العقيدة من الممارسات الشركية التي نهلت من نمط التدين الشعبي، و من جانب آخر تربية المجتمع على الإسلام الوهابي بعد عملية التصفية التي تعتبر الجسر الأساسي لتحقيق التربية على الإسلام الصحيح، هذا المنهج القائم على التصفية و التربية هو الذي سيؤدي في النهاية إلى قيام دولة الإسلام دون الاضطرار إلى التدافع السياسي و المسلح مع الحكام أو التشكيك في شرعيتهم، وهذا التيار السلفي هو الذي يعلي من شأن مقولة طاعة الحكام و عدم الخروج عليهم، و رفض المشاركة في المؤسسات الحزبية.

ولقد بين السوسيولوجي عبد الحكيم أبو اللوز أن عملية التلقين الإيديولوجي داخل تنظيم جمعية الدعوة للقرآن و السنة، يتأسس على ثلاثة مراحل أساسية، و هي مرحلة الإنتاج و مرحلة الترسيخ و مرحلة إعادة الإنتاج، فترتكز المرحلة الأولى على إنتاج الخطاب السلفي داخل الحلقات الدينية و التعليمية، بينما في المرحلة الثانية تعتمد على البت الإيديولوجي الذي يستهدف ترسيخ المعتقد من خلال تمكين الأتباع من جهاز تشفير يحصنهم ضد كل ما يمكن أن يشوش على تصورهم الإيديولوجي من تناقضات منطقية و علمية، حيث تنقل هذه المرحلة المريد من مرحلة الوعظ الديني إلى مرحلة التعليم و التعلم داخل معاهد الجمعيات السلفية، وتتوجه مرحلة إعادة الإنتاج الثالثة إلى تمكين الأتباع من ترجمة التصور الوجودي للسلفية على مستوى سلوكهم اليومي و خطابهم الذاتي.

و تتماهى الإيديولوجيا السلفية التقليدية مع الخطاب السياسي الرسمي، حيث حث الفقيه المغراوي أتباعه إلى التصويت بنعم على دستور 2011، مستحضرا في نظره المصلحة العليا للبلاد في الظروف الحساسة التي تمر منها، هذا إلى جانب دفع التنظيم الجمعوي للمغراوي الأتباع نحو التسجيل في اللوائح الانتخابية، والمشاركة في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي جعل التنظيم الجمعوي السلفي يعمل على ترسيخ أهمية المشاركة السياسية باعتبارها تغيرا عميقا في سلم أولويات الوعي السلفي الذي كان يركز على الاستقامة الفردية.

* المنحى النضالي – الاحتجاجي

ويتمثل البعد الثاني في حضور السلفية من خلال تنسيقية الدفاع عن المعتقلين السلفيين التي كانت انطلاقة شرارتها الأولى مع البدايات الأولى لحركة عشرين فبراير التي نسق داخلها السلفيون مع باقي التيارات الوطنية حول توحيد شعارات الحركة في إطار تفاوض نضالي مرحلي لم تكتمل أطواره فيما بعد ، ليستقل السلفيون بعد ذلك عن الحركة، و يتخذون شكل تنسيقية للدفاع عن معتقلي السلفية التي تعمل على الأشكال النضالية - الاحتجاجية الرامية إلى تحريك ملف المعتقلين السلفيين في السجون المغربية، هذا الفعل النضالي - الاحتجاجي يعكس تغير واضح لدى الوعي السلفي الذي كان ضد فكرة التنظيم و العمل الجماعي، معتبرا أنها بدعة تمس بالبعد العقدي، و الاقتصار على الفعل الجماعي غير المنظم.



هذا التوجه نحو التنظيم الجماعي القائم على الاعتقاد في جدوى الاحتجاجات و المظاهرات. يعكس تغير لدى الوعي السلفي الذي كان ينظر إليها أولا بكونها بدعة لعدم ورودها في العصور الذهبية التي تشكل أرضية التأصيل السلفي. انطلاقا من حديث : "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد". و ثانيا بكونها تمس بمقولة طاعة أولي الأمر. و من تم لا يجوز شق عصا الطاعة لأنها بدعة. فمادام الحاكم يقيم الصلاة. فإنه من اللازم الالتزام باستمرارية بيعة الحاكم. و ثالثا في كون المظاهرات تشبها بالغرب الكافر الذي تواترت بخصوصها الأدلة الناهية عن التشبه بالكفار و تقليدهم. و رابعا الاعتقاد بأن المظاهرات لا تتناسب مع الضرورات الخمس التي جاءت بها الشريعة. و منها حفظ النفس. حيث تؤذي المظاهرات للإفساد في الأرض و سفك الدماء وإزهاق النفس البريئة.

ترسخ مقولة الجدوى من المظاهرات جعلت التيار السلفي الجهادي ينظم في سابقة من نوعها مظاهرات على المستوى الوطني تنديدا بالرسوم المسيئة لنبي الإسلام. و ذلك في ثاني خروج للتيار السلفي للتعبير عن مطلب خارج ملف المعتقلين السلفيين في السجون المغربية. وقد نظمت هذه المظاهرات مباشرة بعد صلاة الجمعة. و عقب عدم مشاركة الخارجية المغربية في شخص الوزير مزوار في المسيرة التضامنية مع أحداث شارلي إيبدو في باريس. وذلك لكونها ترفع شعارات و صور مسيئة لنبي الإسلام.

ويبرز من خلال أشكال المشاركة السياسية للسلفية أن مراجعة الوعي السلفي لذاته. مكنته من توسيع مشاركته السياسية نحو المنحى الاحتجاجي - النضالي بدل الاقتصار على الحضور الدعوي - التعليمي. فقد توجه المنحى النضالي

- الاحتجاجي نحو تشكيل إطار خاص بملف المعتقلين. و إعلان الطلاق الكلي مع حركة 20 فبراير. في حين ظل المنحى الدعوي – التعليمي منحى يتماهى مع الخط الرسمي للدولة. و ذلك من خلال استثمار القاعدة السلفية في إنجاح المحطات السياسية الكبرى.

2- أنماط التطرف التدييني :

أعاد الوعي السلفي الجهادي مراجعة أولوياته و رهاناته و اختياراته دون التخلي على النواة الصلبة للتيار القائمة على مبدأ الحاكمية الإلهية المتمثلة في التشبث بحق الإله في التشريع بدل التصور الذي تقدمه الديمقراطية باعتبارها تتناقض مع أحكام الشريعة. و حق الإله في التشريع الأرضي. وللحفاظ على هذه المقولة. فإن إستراتيجية العنف المسلح والخروج على الحاكم بالسيف هو أمر مشروع عندما يخرج هذا الأخير عن عقد البيعة.

و ينتقد التيار السلفي الجهادي الأطروحة السلفية التي ترتكز على تحقيق التوحيد من خلال التركيز على شرك القبور. في حين ينبني الطرح الجهادي على الجمع بين شرك القبور و شرك القصور باعتبارهما الأسس التي تقوم عليها أطروحة مشروعية العنف المسلح. إذ انتقل هذا الاختيار من فكرة الجهاد المسلح ضد الأجنبي الداعم للأنظمة اللادينية إلى فكرة الجهاد الداخلي ضد العدو القريب و البعيد. ومن تم هنالك انتقال من فكر القاعدة القائم على مواجهة العدو البعيد إلى فكر أنصار الشريعة القائم على مواجهة القريب و البعيد التي تجد لها حضورا في المنطقة المغاربية.

هذا التطرف التديني المادي يحضر إلى جانب التطرف

اللفظي الذي تجسد في العالم الافتراضي من خلال التفاعل اللفظي للتدين السلفي مع مجريات المتغيرات الجديدة. خصوصا دعوات الحريات الفردية و إعادة مراجعة التراث الديني. فيمكن هنا استحضار نموذجين: نموذج سلفي يعتبر الانتخابات المغربية هي تشبه بالكفار. و دعوته لضرورة القطع معها من خلال تبني مفهوم الشورى. و المحافظة على التأويل السلفي لقضايا المساواة و الإرث في الإسلام. أما النموذج الثاني فهو لا يطعن في الشرعية السياسية. و لكنه وظف العالم الافتراضي للرد على دعوات الحريات الفردية.

ونستنتج أن التطرف السلفي ينبني على مقولات الحاكمية الإلهية في شموليتها و الخروج على الحاكم بالسيف و مواجهة القريب والبعيد. حيث تتخذ أشكال و مظاهر التطرف بعدين مادي ولفظي يعبران عن نفسيهما في العالم الافتراضي. فالتطرف السلفي اللفظي نتج عنه بشكل مباشر عزل الأئمة الذين تصدر عنهم خطابات متنافية مع الوعي الديني السائد- حسب الخطاب الرسمي لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية -. في حين تعمل السلفية الجهادية المغربية على التجييش الإيديولوجي في العالمين الافتراضي و الواقعي بشكل سري غير منظم.



تركيب :

نستنتج مما سبق أن سلوكي المشاركة والتطرف عند السلفية تفاعل مع المراجعات السلفية. و الدينامية التي يعرفها الحقل الديني و السياسي. و التناقض الكامن بين أنماط التدين داخل المجتمع المغربي. فتفاعل هذه المحددات الثلاثة نتج عنه أنماط و مظاهر جماعية و فردية للمشاركة والتطرف عند السلفية: تفاعل محكوم بتوجهين:

1- فكلما عرف الوعي السلفي تحولات قيمية في إطار حقل سياسي و ديني قادرة على استيعاب هذه المراجعات القيمية من خلال آليات الضبط و الاحتواء الرامية لتخفيف حدة تناقض نمط التدين السلفي مع نمط التدين السائدة. فإن النتيجة المفترضة تشكل توجه سلفي يؤمن بأهمية و جدوى المشاركة السياسية في مستوياتها السياسية والجمعوية. غير أن هذه النتيجة لا تكتسي بعدا جماعيا عند السلفية. بل هي مجرد حالات فردية تعبر عن سلوك المشاركة السياسية المنظمة. كحالة عبد الوهاب الرفيقي.

2- كلما تراجع الوعي السلفي عن المراجعات الفكرية في ظل حقل ديني و سياسي منغلق على ذاته. و غير قادر على تخفيف حدة التناقض بين نمط التدين السلفي و أنماط التدين السائدة. فإن النتيجة المفترضة هي تشكل توجه سلفي يتبنى مختلف أنماط التطرف الجماعي و الفردي التي تعلن عن نفسها في الوجود الاجتماعي.

مشروع ميثاق العلماء : قراءة في الدلالات والحصيلة

عبد الرحمن الشعيري
باحث في العلوم السياسية

كانت محطة الإعلان عن ميثاق العلماء، فرصة سياسية بامتياز لكي تعلن المؤسسة الملكية عن دخول التدبير الرسمي للحقل الديني في مرحلة ثانية من أطواره، تتميز بمحاولتها الرامية إلى تفعيل "سياسة القرب" الميداني من المجتمع في عمل المؤسسة الرسمية للعلماء، خاصة في مجال تكوين أئمة المساجد على حفظ الخصائص المميزة لطبائع التدين المغربي وذلك وفق برنامج تعليمي عبئت من أجله جهود، و رصدت له ميزانية مهمة من المال العام، لكن لم تكن نتائج الميدانية والعملية في مستوى الهالة الإعلامية التي واكبت الإعلان عنه.

أ- برنامج ميثاق العلماء، السياق والأهداف:

تعد خطة ميثاق العلماء التي عنها الملك محمد السادس إبان ترؤسه لافتتاح الدورة السابعة للمجلس العلمي الأعلى في ليلة 27 رمضان 1429 الموافق لـ 28شنبر2008 بتطوان، بمثابة العنوان الموجه للمرحلة الثانية من برنامج الدولة في إعادة هيكلة الحقل الديني الوطني. ومن ثم جاء الإعلان عن مشروع ميثاق العلماء إيذانا بالانتقال من مرحلة "تأهيل" المؤسسات الدينية الرسمية ورسم المعالم الكبرى لإستراتيجية الدينية لحكم الملك محمد السادس، إلى طور جديد من الفعل الديني المؤسساتي أساسه نهج "إستراتيجية القرب" في تأطير الحياة الدينية للمواطنين، كأجرأة لخيار اللامركزية وعدم التركيز في تدبير الحقل الديني، والذي تبلور في توسيع خريطة المجالس العلمية المحلية و تأسيس المجلس العلمي المغربي لأوربا، وتفعيل الدور الرقابي للمندوبيات المحلية للأوقاف على صعيد الجهات والعمالات والأقاليم.

ففي خطابه المعلن عن مشروع ميثاق العلماء حدد الملك محمد السادس ماهيته ومضمونه في قيام العلماء باعتبارهم نوابا لأمير المؤمنين على تأهيل أئمة المساجد، وعلى التوعية الدينية العامة للسائر المواطنين وفق مبادئ "الإسلام الوسطي" وذلك بقوله "... وفي هذا الصدد قررنا تدشين مرحلة جديدة من الإصلاح الديني، بإطلاق خطة رائدة، هي ميثاق العلماء، باعتبارها برنامجا نموذجيا للتوعية والتنوير، يقوم على حسن أدائكم لأمانة الإرشاد والتفقيه في الدين عن قرب، وهو ما يقتضي من العلماء الإنكباب على تأهيل أئمة المساجد، فضلا عن الانتشار في البوادي والمدن لتوعية عامة الناس وتوجيههم ومحاربة وتفنيد أباطيل التطرف"[1].

كما تزامنت مبادرة المؤسسة الملكية في تعبئة العلماء الرسميين لتأهيل أئمة المساجد في ظل خطة ميثاق العلماء، مع تزايد قلق شخصيات سياسية ودينية في الدولة من مخاطر التحديات والاختراقات التي يواجهها نمط التدين المغربي، وفي مقدمتها تنامي ظاهرة التشيع، وما تشكله من خطر سياسي ومذهبي على اللحمة الدينية الوطنية الجامعة.

وقد تجسد هذا القلق المغربي الرسمي، الموضح للسياق الخاص لميلاد مشروع العلماء سنة 2008، والمهد كذلك كذلك لقطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مارس من سنة 2009 في عدة تصريحات، كانت من أهمها:

* اعتبار الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء في تصريحه لوكالة الأنباء الإسبانية "إيفي" يوم 20 دجنبر 2008 بأن تنامي ظاهرة التشيع بالمغرب أصبح "مقلقا".

* تصريح أحمد الخمليشي مدير دار الحديث الحسنية لموقع الأخبار الإلكتروني العربي middle-east-online.com في أكتوبر من نفس السنة، اعتبر فيه بأن تنامي مخاطر حركات الدعوة للتشيع كأحد الظواهر الطارئة على الحقل الديني المغربي يعود بالأساس إلى عدم الوضوح في تجديد العقيدة الإسلامية على نحو يضمن مسايرتها للعصر.

* تعبير مؤسس "حركة لكل الديمقراطيين" وقتئذ فؤاد عالي الهمة في أوج الاهتمام الإعلامي بمبادرته على أن الحزب الذي كان في طور تأسيسه سيضع من بين أهدافه محاربة من وصفهم بـ" المتشبعين بالأفكار والقيم الشيعية".[2]

كما تعكس خطة ميثاق العلماء إدراك النظام السياسي المغربي لخطورة التحديات المهددة للطابع التاريخي المشكل للتدين المغربي وأركانه العقدية والفقهية وممارسته "الطقوسية" والسلوكية، والتي أضحت تخترق المجتمع المغربي في تجليات متعددة منها: التشيع والتنصير والوهابية والإلحاد، في ظل عجز كبير للخطاب الديني الرسمي في الدفاع والحجاج عن الاختيارات العقدية والمذهبية المشكلة للاجتماع المغربي عبر التاريخ.

ومن ثم جاءت هذه الخطة الدينية الرسمية لتعبر عن إرادة الدولة في تجديد وظيفة العلماء ضمن بنيتها، من خلال توجيه وتعبئة جهودهم الفكرية والتعليمية للإشراف على التكوين العقدي والمذهبي والسياسي للأئمة والقيمين الدينين بالمساجد بما ينسجم مع أركان "الإسلام الرسمي" القائم على رباعية: العقيدة الأشعرية والفقه المالكي والتصوف والإمامة، ويسهم في الآن نفسه في تحصين الحقل الديني المغربي من نزوعات التطرف والاضطراب المذهبي.

وبذلك ارتكزت ماهية مشروع ميثاق العلماء على التعبئة الإيديولوجية والبيداغوجية لتجديد طبائع التدين المغربي، التي لا يمكن ضمان استمرارية حضورها في المجتمع - في ظل التحولات الثقافية وعولمة الفكر الديني- بنهج المقاربة الأمنية والمؤسساتية والسياسية فقط، بل تحتاج كذلك إلى إيلاء البعد الثقافي والتأطيري أهميته في صيانتها لتحصين عامة المواطنين، وخاصة الشباب منهم من نزوعات الغلو والتطرف الديني واللاديني.

لذا كان العنوان الأبرز للمشروع هو انخراط علماء الدولة في حملة دينية وتعليمية تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، في تثبيت الخصوصية الدينية المغربية في المساجد لمواجهة أنماط التدين المخالف "للإسلام المغربي" على مستوى العقيدة والمذهب، وفي هذا السياق عرف أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ميثاق العلماء بكونه "عقد يلزم العلماء باعتبار دورهم في حفظ العهد القائم بين الملك والأمة، بمساعدة هذه الأخيرة في حماية دينها وملتها، وألا يتركوا مجالا للتشويش على العقيدة"[3].

وهكذا تترجم خطة ميثاق العلماء الشق الإيديولوجي الصرف لمشروع إعادة هيكلة الحقل الديني، كما تشكل من الناحية الإجرائية أسلوبا بيداغوجيا للمؤسسة الدينية الرسمية بقيادة المؤسسة الملكية، وبتنفيذ من العلماء أنفسهم في "التطهير الفقهي للبيئة الدينية المغربية من عناصر التطرف والمروق المذهبي، و في إعادة ترميم الفقه المالكي في العقل والوجدان بعدما اغبرت صورته، واهتزت أسسه، لكن، دون تحقيق هذه الأهداف، تجد عقبات كثيرة اعترضت نجاح خطة ميثاق العلماء، تتجسد أساسا: في الفقر المعرفي والثقافي الذي يعاني منه الفقهاء والأئمة المستهدفين، بحيث نلحظ بأن معظمهم لم يستكملوا تكوينهم في اللغة والعلوم الشرعية، واكتفوا فقط بحفظ القرآن.[4]

كما يروم برنامج ميثاق العلماء تفعيل المؤسسة الرسمية للعلماء، لتقوم بدورها الديني نيابة عن الملك - أمير المؤمنين

هوامش

1. خطاب الملك محمد السادس في افتتاح دورة المجلس العلمي الأعلى بتطوان في 28 شتنبر 2008، مجلة المجلس التابعة للمجلس العلمي الأعلى العدد السادس فبراير 2009، ص 4.
2. انظر مجمل هذه التصريحات، سليم حميمنات، كرونولوجية المشهد الإسلامي سنة 2008، مسارات حركية متعددة الاتجاهات، وحساسيات مذهبية تبحث عن ذاتها، ضمن حالة المغرب 2008-2009، كراسات إستراتيجية، عدد 5 منشورات وجهة نظر، ص 130.
3. انظر تصريحه بجريدة التجديد عدد 453 ل25 و26 أكتوبر 2008.
4. امحمد جبرون، إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة، قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني المغربي، مراصد 4، كراسات علمية تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية 2011، ص 35.

في تأطير الأئمة والفقهاء - الذين يعدون بمئات الآلاف - على التمكن من آليات الحجاج والإقناع بأسس التدين التاريخي المغربي، بما يؤهلهم من الإسهام الميداني في التحصين العقدي والمذهبي للمواطن المغربي وفق نمط الإسلام السني المالكي المتصالح مع العمق الروحي الصوفي، والمتشبث بنظام الحكم القائم على إمارة المؤمنين، الذي يشكل في أسسه النظرية العامة، الدعامة الأساسية للاستقرار الأمني والسياسي للبلاد.

كما يستبطن مشروع ميثاق العلماء، كذلك طبيعة التصور الملكي لوظيفة العلماء في النسق السياسي، والتي يجب أن تنحصر في إنتاج المعرفة الفقهية بطابعها الفردي، وتنفيذ الخطط الدينية الصرفة المنكبة على صيانة الأمن الروحي للمملكة وفق التوجهات الصادرة عن الإمام الأعظم- أمير المؤمنين، باعتباره مصدرا للقيم الدينية[5] الملزمة للفاعلين الدينين والسياسيين ضمن الحقل المؤسساتي، وذلك انسجاما مع خطاب العرش سنة 2004 الذي أكد فيه الملك محمد السادس على ضرورة الفصل بين الشأن الديني والسياسي في الدولة بقوله" فالسياسة والدين في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين،... حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى على أن تزاول السياسة في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات.."[6].

فالميثاق يسعى إلى ترسيخ الوظيفة الدينية للعلماء في بنية الدولة، وحصرها أساسا في حراسة العقيدة والمذهب، وهو ما يتأتى من خلال تكليفهم بالإشراف على تكوين أئمة وخطباء المساجد، وتعميق إدراكهم للأسس العقدية والمذهبية المشكلة "للإسلام المغربي"، في تتمة لمسار تأطيرهم، الذي انطلقت معالمه الأولى سنة 2006 بإصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدليل مرجعي مؤطر لعملهم الديني اليومي والمناسباتي بالمساجد، الموسوم بعنوان "دليل الإمام والخطيب والواعظ".



و قد حدد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق الأهداف الإجرائية لميثاق العلماء وفق الرسالة الملكية الموجهة لأعضاء المجالس العلمية في 29 أبريل 2009 في لقائهم التأسيسي حول المشروع، بمسجد السنة بالرباط، فيما يلي:

أ- تحصيل أئمة المساجد بالمملكة للمعرفة الضرورية بالثوابت والاختيارات الدينية التي قام عليها كيان الأمة المغربية، وانبنت على أسسها وحدتها في العقيدة والمذهب والسلوك والنظام السياسي الساهر على حمايتها واستقرارها، وهي:

* المذهب السني الذي ينتمي إليه أهل السنة والجماعة، الذين يمثلون السواد الأكبر والغالبية العظمى من المسلمين، الذين حافظوا على ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام وسلكوا نهجه وطريقته.

* العقيدة الأشعرية: التي هي عقيدة أهل السنة والجماعة وإمام المسلمين في هذا المذهب، المتسمة بالوسطية والاعتدال ومناهضة الغلو والتشدد والتطرف في الاعتقاد وهو الإمام أبو حسن الأشعري الذي نافح عن المذهب السني بلسانه وبقلمه، ومن أبرز حسنات هذا المذهب أنه لا يكفر أحدا من المسلمين بالمعاصي، وحتى الكبائر منها باستثناء الإشراك بالله تعالى.

* الفقه المالكي: وهو الفقه المؤسس على اجتهاد الإمام مالك بن أنس عالم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ودار هجرته في عصره، ويتميز فقه هذا المذهب بمرونته ووسطيته وسخاء مصادره ومواده، وبقدرته على معالجة المستعصى من قضايا الناس لسعة مصادره وتنوع مواده.

ومن مظاهر مرونة الفقه المالكي بحسب الوزير قابليته للتطور، وضبط ما يحدث في مجتمع الناس من قضايا،

وتوسعه في الأخذ بالمصلحة المرسلة التي يعتمدها في غياب النص الآمر والناهي شريطة ألا يعارضها نص ثابت... فللمصلحة العامة في فقه هذا المذهب مكانة بارزة، كما أنه يعتمد أعراف البلد، وما جرى به عمل أهله ما لم يناقض نصا شرعيا.

* فقه سلوك: ويقصد به ما درج عليه أهل المغرب واختاروه لتطهير نفوسهم وتنقية وجدانهم، وهو التصوف السني الجنيدي، والجنيد هو إمام هذه التربية الروحية وقطب رحاها.

* فقه إمارة المؤمنين: وهو الفقه المرتبط بأحكام الإمامة العظمى وما هو منوط بها شرعا من حراسة الملة، وصيانة الثوابت والحفاظ على الهوية الدينية والحضارية والثقافية والتاريخية وما يتعلق بذلك من البيعة الشرعية.

ب- تحصيل المعرفة بوظائف الإمام التي لا يكتمل وصف الإمامة فيه إلا بها وهي:

* الالتزام بثوابت الأمة واختياراتها والمحافظة عليها والذود عنها وتعليمها لمن يجهلها.

* التقيد في إمامته بالمذهب الذي عليه أهل المغرب وهو المذهب المالكي، وعدم الخروج عنه تحت أي ذريعة.

* القيام بتعليم أطفال أهل المسجد، أو غيرهم الكتابة والقراءة وتحفيظهم كتاب الله تعالى.

* إرشاد الناس ووعظهم وتثقيفهم في أمور دينهم الحكيم، البصير بأحوال الناس، وما يناسبهم في أفراحهم وأتراحهم، والمسارعة إلى إطفاء نار الفتن بينهم وإصلاح ذات البين وإسعاف المنكوب، وإسناد الضعيف واليتيم والعمل على تنقية العلاقة بين الناس، وحسن الجوار، والعشرة الطيبة وما إلى ذلك من مكارم الأخلاق"[7].

وانطلاقا من هذه الأرضية التأسيسية الموجهة، سعت مؤسسة إمارة المؤمنين من خلال تبنيها لمشروع ميثاق العلماء، إلى توظيف مؤسساتهم الرسمية وفي مقدمتها المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية في عملية رفع الوعي العقدي والفقهي والسياسي للأئمة والخطباء باعتبارهم مشرفين مباشرين عن تأطير الحياة الدينية للمغاربة، وذلك بغية المحافظة على الوحدة العقدية والمذهبية والسياسية في مواجهة المخاطر الأمنية المعولمة، المهددة للكيان الوطني، والمرتبطة إلى حد كبير بالعقيدة الدينية وعلاقتها بالسياسات الأمنية والصراعات الدولية والإقليمية.

ومن ثم اعتبر العلامة مصطفى بن حمزة رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة والعضو البارز بالمجلس العلمي الأعلى على أن ميثاق العلماء ينشد بحشده للأئمة والفقهاء في لقاءات تكوينية بإشراف العلماء إلى تأهيلهم للمرافعة والإقناع بالأسس الدينية للدولة المغربية تجاه الأطروحات الدينية والمذهبية المخالفة لها، وذلك بقوله، أنه من خلال تلك" اللقاءات في مجالات العقيدة، سوف تملأ كل الفراغات والفجوات العقدية التي أصبحت تشكل مسارب ومداخل لكثير من الانحرافات العقدية، التي ينذر تكاثرها واتساعها بنشوء بؤر مجموعات عقدية، تشتغل على هدف خلخلة العقيدة القائمة على منهج أهل السنة والجماعة، وهو ما يورث ولاشك صراعا عقديا يمزق وحدة الأمة ويشل حركتها من أجل النهوض...ومن شأن تلك اللقاءات والنقاشات أن تتدارس كل الأسئلة الفقهية التي أصبحت بعض الجهات توهم أن اختياراتها تمثل الحق والصواب والالتزام بالكتاب والسنة، في حين أن الأقوال الفقهية الأخرى ليست إلا شذوذا أو انحرافا عن العمل بالكتاب والسنة"[8].

وبكلمة تبقى خطة ميثاق العلماء في مجملها تعبيراً عن إستراتيجية جديدة للحكم إزاء مؤسسة العلماء، تقوم بموجبها هذه الأخيرة بوظائف مستجدة تندرج في صميم مساعدتها للمؤسسة الملكية في ضبط الحقل الديني

الهوامش

5. محمد معتصم، التطور التقليداني للقانون الدستوي المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 1988 ، ص 157.
6. خطاب العرش لسنة 2004.
7. انظر، تقرير عن لقاء وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق مع أعضاء المجالس العلمية يوم 29 أبريل 2009 بمسجد السنة بالرباط بمناسبة انطلاق برنامج ميثاق العلماء، تقريرا بمجلة المجلس العدد السابع 2009، ص: 10-11.
8. مصطفى بنحمزة، ميثاق العلماء المعنى والغاية، مجلة المجلس ، العدد السادس فبراير 2004، ص 10.

ومأسسته. وذلك من خلال اضطلاعها بمهام :

* تنشيط الحياة الدينية الرسمية.

* تأهيل الأئمة والفقهاء وتكوينهم على الأصول العقدية والفقهية "للإسلام المغربي".

* المرافعة والحجاج عن الخصوصية الدينية المغربية في مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بها.

وهي نفس التوجهات حددتها الأرضية التأسيسية لمشروع ميثاق العلماء بشكل رسمي في خمسة أهداف. كلفت العلماء الرسميون بتنزيلها في تواصلهم مع أئمة وخطباء مساجد المملكة. من خلال حرصهم على:

* ضمان الأمن الروحي للأمة عن طريق توعية الأئمة بالإطار الشرعي لعملهم.

* ضمان الأمن الروحي للأمة عن طريق تمكين الأئمة من تحمل مسؤولياتهم في جعل المساجد منبعا للخير والنور بعيدا عن الأهواء والتحيزات.

* تعبئة الوازع الديني لدى المواطنين عن طريق تأهيل الخطباء والوعاظ على تنزيل التوجيه والهدي النبوي. تنزيلا يراعي المقاصد ويتخذ التيسير أسلوبا للتبليغ.

* دعم رسالة الأئمة مع المجلس العلمي الأعلى بواسطة المؤطرين.

* إعادة ربط وشائج التراحم بين العلماء والأئمة[9].

ب- ميثاق العلماء ، البرامج وأحصيلة :

ارتكز مشروع ميثاق العلماء أساسا على تحقيق التواصل المعرفي والفقهي بين علماء المؤسسات الدينية الرسمية والأئمة والفقهاء. وعلى صوغ برامج تعليمية ترنو إلى الرفع من الرصيد العلمي المتواضع لجلهم. و كذا توحيد خطابهم الديني وسلوكهم الشعائري لينسجم مع تقاليد "الإسلام الرسمي" لما يمثله هذا الأخير. من نمط وحيد معتمد في إجراء وإمضاء الأحكام المتعلقة بالدين. متبنى ومفروض من قبل السلطة. نتيجة لتأويل رسمي ناتج عن الجسم الفقهي المرتبط بها[10].

وقد انطلق برنامج تأهيل الأئمة باعتباره المحور الأساسي والتجلي الأوحد لميثاق العلماء في 27 يونيو من سنة 2009 وفق دورية زمنية تتحدد في لقاءين تكوينيين في كل الشهر (السبت الأول والسبت الثالث من الشهر) يسهر على تأطيرهما مؤطر ينتدبه المجلس العلمي الأعلى لفائدة الأئمة على صعيد كل جماعة قروية أو حضرية. ويتم هذا التأهيل في مساجد يتولى مندوبون من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإعدادها وتهيئتها لاستقبال عملية التكوين على شكل مجموعات. بحيث تتكون كل مجموعة من أربعين إماما. بلغ عدد المستفدين منهم من هذا التكوين العلمي والسياسي حوالي 42 ألف على الصعيد الوطني. يشرف على تأهيلهم 1432 عالما في مساجد اتخذت مراكز لهذه العملية البيداغوجية بلغ عددها كذلك 1432 مسجداً[11].

وفيما يلي نموذج إحصائي لتنزيل عملية تأهيل الأئمة وفق مشروع ميثاق العلماء بجهة طنجة- تطوان حسب المجالس العلمية المحلية:[12]

المجلس العلمي المحلي	عدد المساجد	عدد مراكز التأهيل	عدد العلماء المشرفين
طنجة	572	90	19
فحص- أنجرة	230	7	7
تطوان	897	30	30
العرائش	824	20	20
شفشاون	1490	44	44
المضيق الفنيدق	113	4	4

وحددت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتنسيق مع المجلس العلمي الأعلى مضمون البرنامج التكويني للأئمة في كل لقاء. في أربع مواد:

المادة الأولى : الثوابت التي تحكم التزام الإمام في مساجد المملكة المغربية :

- مذهب أهل السنة والجماعة.
- العقيدة الأشعرية داخل مذهب أهل السنة والجماعة.
- المذهب المالكي داخل مذهب أهل السنة والجماعة.
- احترام الحياة الروحية للمغاربة في إطار التصوف السني.
- مضمون البيعة وحقوق إمارة المؤمنين والضمانة التي تمثلها في حماية الملة والدين.

المادة الثانية : ما تصلح به الإمامة في مختلف الصلوات وأدلة المذهب المالكي عليها.

المادة الثالثة : تعليم القرآن الكريم ومتطلبات الوعظ والإرشاد وخطبة الجمعة.

المادة الرابعة : السلوك المطلوب لإعادة بناء الدور الروحي والتربوي الإصلاحي للإمام في صيانة المجتمع وتنميته.[13]

كما نصت الورقة التوجيهية لميثاق العلماء على ضرورة تدريس ومناقشة المواد الأربعة في كل لقاء تأهيلي وفق التقسيم الزمني التالي:

المادة	الحصة الزمنية
الموضوع الأول	45 دقيقة
الموضوع الثاني	45 دقيقة
الاستراحة	30 دقيقة
الموضوع الثالث	45 دقيقة
الموضوع الرابع	45 دقيقة

ولإنجاح هذا البرنامج التأهيلي للأئمة. الذي يعد الأول من نوعه في مساجد المملكة عبر تاريخها الديني. خصصت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لإنجاحه ميزانية مهمة. بلغت سنة 2012: 114 مليون درهم. تشمل تعويضات العلماء المشرفين والأئمة المستهدفين وكذا الساهرين على الجانب التنظيمي والتقني ومصاريف الطبع. وذلك وفق التوزيع التالي :

* 15 مليون درهم: تعويضات العلماء المؤطرين.
* 95 مليون درهم: مكافآت للأئمة المستهدفين من التأهيل.
* ثلاثة ملايين درهم: مكافآت للمشرفين.
* مليون الدرهم: لطبع كتيبات دروس التأهيل المسلمة للأئمة المستهدفين[14].

وتحفيزاً لحضور الأئمة لهذه اللقاءات والتكوينات الإلزامية. خصصت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مكافآت مالية لهم تعويضا عن التغذية والتنقل على النحو التالي:

* 50 درهما: مصاريف التغذية للإمام عن كل لقاء.
* تعويضات التنقل يتم احتسابها على أساس المسافة بين سكنى الإمام ومركز التأهيل بحسب الحالات التالية:
  - 40 درهم للحصة. إذا كان سكن الإمام يبعد عن مركز التأطير بمسافة تقل عن 15 كلم.
  - 70 درهم للحصة. إذا كان سكن الإمام يبعد عن مركز التأطير بمسافة ما بين 15 كلم و30 كلم.
  - 100 درهما درهم للحصة. إذا كان سكن الإمام يبعد عن مركز التأطير بمسافة تفوق 30 كلم[15].

وقد ساهمت هذه التحفيزات المالية المقدمة للأئمة والفقهاء في ضمان نسبة عالية من الحضور بلغت في كل لقاء حوالي 95% بحسب إحصائيات تقييمية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول مشروع ميثاق العلماء في سنة 2012. بعد ثلاث سنوات ونصف من انطلاقه.

هوامش

9. وثيقة تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء اللقاء التمهيدي الأول 27 يونيو 2009، منشورات المجلس العلمي الأعلى، 2009 ص 4.
10. عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة، دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء الطبعة الأولى 2001، ص 199.
11. تقرير الحالة الدينية 2009/2010 ، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ص 94.
12. وثيقة تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء ،منشورات المجلس العلمي الاعلى ، ص 5.
13. نفس المرجع، ص 4.
14. برنامج تأهيل الأئمة في إطار خطة ميثاق العلماء، منشور في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية www.habous.net
15. وثيقة تأهيل أئمة المساجد في إطار ميثاق العلماء، البطاقة رقم 5 خاصة بالتعويضات مرجع سبق ذكره، ص 6.

كما كان للطابع التواصلي لهاته اللقاءات التكوينية، أثرا إيجابيا على مستوى الحضور والمشاركة لدى عامة الأئمة المستهدفين بالتكوين الذين بلغ عددهم سنة 2012: 46.500 إماما[16]. وهو ما حولها إلى لقاءات للمدارسة الفكرية والتوعية السياسية حول الثوابت التاريخية للتدين المغربي في أبعاده العقدية والمذهبية والسياسية. وقد جاء تطبيق هذا النمط البيداغوجي من قبل أعضاء المجالس العلمية المحلية، انضباطاً منهم لتوجيهات الورقة التأسيسية للبرنامج، التي نصت على أن "اللقاء ليس تعليميا بقدر ما هو تواصلي للمذاكرة فيما يخص الأئمة في أداء رسالتهم بما يناسب الثوابت الدينية، ويستجيب لما ينتظره الناس من إمام المسجد من أدوار توجيهية وإصلاحية في عصرنا هذا"[17].

وقد أدت هذه الحركية التي مست جهاز العلماء الرسمي -المعروف بخموله وفعله الديني الموسمي الروتيني- بفعل الحيوية الميدانية لبرنامج ميثاق العلماء الذي وصل معدل لقاءاته التكوينية إلى 24 لقاء سنويا، إلى تحفيز المجلس العلمي الأعلى على التطوير الجزئي لفعله الديني المؤسساتي، من خلال تزعمه لحملة وطنية لمواجهة تحدي التنصير على مستوى المساجد والمجالس العلمية المحلية، ختمت برفع الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى رسالة إلى الملك محمد السادس موقعة من قبل سبعة آلاف من علماء المغرب في أبريل من سنة 2010، عبروا فيها عن "تأييدهم لقرار الدولة بطرد مجموعة من المنصرين الأجانب من مدينة عين اللوح في شهر فبراير من نفس السنة، قاموا بمحاولات تنصير لأطفال مغاربة". معتبرين في رسالتهم هاته، "بأن الاختراق التنصيري للمغرب يعد "اغتصابا معنويا، وإرهابا دينيا واختطافا سريا لأطفال أبرياء، من طرف فئة من المنصرين اتخذوا من العمل الإنساني ذريعة لمحاولة صرف بعض أطفال المغرب عن دينهم وعقيدتهم"[18].

وإذا كان من الإنصاف أن نقر بأن ميثاق العلماء ساهم من خلال صداه الإعلامي وحيويته التأطيرية في سائر التراب الوطني ساهم في إيلاء العناية بالخطاب الديني للمساجد من حيث التكوين والترشيد، فإنه عرف كذلك -من خلال التقييم الميداني- مجموعة من الاختلالات والإكراهات الذاتية والموضوعية، نجملها في العناوين التالية:

* <u>الاستعجال في تنزيل المشروع</u> : وقد بدا ذلك جليا في اقتصار ميثاق العلماء على الشق المتعلق بتأهيل الأئمة والفقهاء في المساجد، وهو ما أسقطه في تناقض مع الإستراتيجية التوجيهية المعلن عنها من قبل الملك محمد السادس حول المشروع في خطابه ليوم 28 شتنبر 2008 بمدينة تطوان، الذي دعا فيه العلماء –بالإضافة إلى القيام بوظيفة تأهيل الأئمة- إلى الانتشار في البوادي والمدن لتوعية عامة الناس وتوجيههم وتفنيد أباطيل التطرف. ومع ذلك لم يشهد الحقل الديني الوطني منذ بدء تنزيل خطة ميثاق العلماء في يونيو من سنة 2009 أية حركية للمجلس العلمي الأعلى أو للمجالس العلمية المحلية فيما يتعلق بتوعية المواطنين، وفقا للمنطلقات التصورية لميثاق العلماء القائمة بحسب وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق على مساعدتهم " للأمة في حماية دينها وملتها، وأن لا يتركوا مجالا للتشويش على العقيدة جراء تسرب العديد من الأفكار التي شوشت على أذهان الناس في العديد من المسائل بسبب الاختلاف بين المذاهب وتقارب وسائل التواصل بين أطراف العالم الإسلامي ...من خلال إعادة تصحيح تلك الأفكار المشوشة والتذكير بأصول القرآن والحديث الشريف طبق لما يستند إليه مذهبنا وعقيدتنا".[19]

فجميع هذه المعطيات جعلت من مشروع ميثاق العلماء يأخذ صدى إعلاميا أكبر من واقع حاله، المستند في برنامجه التعليمي بشكل كبير على تطبيق مضامين دليل الإمام والخطيب والواعظ المعد من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ سنة 2006.

* <u>ضعف المستوى المعرفي للمستهدفين</u> : أبانت تجربة خمس سنوات من أجرأة ميثاق العلماء من خلال برنامج تأهيل الأئمة عن وجود فقر معرفي كبير في العلوم الإسلامية لدى فئات واسعة من نخبة الأئمة الساهرين على تدبير الشعائر الدينية اليومية والموسمية للمغاربة. فقد بين فحص رسمي قامت به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بخصوص المستوى العلمي والمعرفي للأئمة، على أن 18% منهم فقط من ولجوا مدارس التعليم العمومي، بينما بلغ عدد الذين درسوا في التعليم العتيق 37%، في حين مثل الأئمة والفقهاء الذين اقتصروا فقط على حفظ القرآن الكريم مع تحصيل المعلوم من الدين بالضرورة نسبة45%.[20]



وبإزاء هذه الوضعية المعرفية الضعيفة للمستهدفين المباشرين بالتكوين الديني والسياسي في ميثاق العلماء، فقد كان من البديهي أن يكون إدراكهم للمواد العلمية الملقاة عليهم ضعيفا، خاصة وأنها تتناول قضايا عقدية وفقهية بأسلوب أكاديمي معمق ومركز، مما انعكس سلبيا على المردودية العلمية المرجوة من عملية التأطير والتكوين. وفي هذا المضمار اعترف عضو بإحدى المجالس العلمية بشمال المغرب ضمن مقابلة شخصية معه بوجود إكراهات على مستوى تطبيق ميثاق العلماء في الشق البيداغوجي، وذلك بقوله "...مثلا توجد مواضيع ذات صلة بمادتي العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي من قبيل أصول الاعتقاد الأشعري والفقه المالكي مثل "عمل وقواعد أهل المدينة" و"سد الذرائع"، وهي فوق المستوى المعرفي لمعظم المستهدفين بل وحتى لبعض المؤطرين، مما يدعو إلى إعادة تقسيم الأئمة إلى فئات لتحقيق الأهداف من عملية التأهيل"

كما حفل البرنامج التعليمي الموجه للأئمة والفقهاء بالعديد من التوجيهات التي تصب في اتجاه المزيد من إخضاعهم لوصاية المؤسسات الإدارية الرسمية للعلماء باعتبارها المؤتمنة من قبل السلطة على مراقبة مدى انضباط الخطاب الديني للمسجد لاختياراتها الدينية والسياسية. فورد في برنامج اللقاء الثالث من ميثاق العلماء لسنة 2010 على أن الإمام يجب أن "يخضع بالإضافة إلى توجيهات شيوخه العلمية والأخلاقية إلى تعليمات مؤسسات الدولة المشرفة على الأمن الروحي للبلاد، كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ممثلة في المندوبيات الجهوية والإقليمية للشؤون الإسلامية والنظارات، كما عليه أن "يتقيد بتوجيهات هذه الجهات، وينفذ تعليماتها، وعلى رأس توجيهاتها وتعليماتها، ما تضمنه كتاب" دليل الإمام والخطيب والواعظ" الذي وقعته الوزارة بتنسيق المجلس العلمي الأعلى لمساعدة الإمام والخاطب والواعظ على القيام بواجبهم وتجنبهم السير في مزالق خطيرة مردية أو الدخول في متاهات مظلمة ملتوية".كما عليه أن "يمتثل لتوجيهات المجلس العلمي الأعلى ممثلا في المجالس العلمية المحلية المنتشرة في جميع أقاليم المملكة المغربية السعيدة، وعلى الإمام

الهوامش

16. انظر حصيلة ميثاق العلماء لسنة 2012 في الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية www.habous.net
17. وثيقة تأهيل أئمة المساجد في إطار ميثاق العلماء، ص2.
18. تقرير الحالة الدينية 2010-2009، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ص 97.
19. تصريح لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق حول ميثاق العلماء، انظر جريدة الأحداث المغربية عدد 3675 مارس 2009.
20. إحصائيات قدمها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق ضمن عرضه لحصيلة برنامج تأهيل الأئمة أمام الملك محمد السادس يوم الجمعة 07 يناير 2011 بمجمد محمد الخامس بأكادير.

كذلك أن يتواصل باستمرار مع المؤسسة العلمية ويعمل بتوجيهاتها، ويتقيد بما تزوده به من إرشادات نافعة ونصائح مفيدة". [21]

ومن ثم كانت من المقاصد السياسية والتنظيمية لميثاق العلماء تنشيط الوظيفة الدينية والإدارية الرقابية للمجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية المحلية على أئمة المساجد وخطبائها بما يسهل عملية تنميط (Standarisation) لخطابهم الوعظي والفقهي وسلوكهم الشعائري ليمتثل حرفيا للقراءة الرسمية للدولة لأسس التدين المغربي المالكي الكلاسيكي المشهورة بنزعتها السياسية المحافظة المتمسكة بالتبرير السياسي المطلق للحكم، وفق تأويل تاريخي متعسف للآية القرآنية "والفتنةُ أشَد من القتل" ومن خلال الاعتقاد السياسي الجازم المؤمن بالقاعدة الشهيرة في الآداب السلطانية القائلة "من اشتدت وطأته وجبت طاعته".

وبهذا التصور ألزمت إحدى الورقات التعليمية الموجهة للأئمة المغاربة بضرورة قيامهم بمهامهم الدينية وإفتاء الناس في حدود مهامهم التنفيذية لتوجيهات وتعليمات مؤسسة العلماء الإدارية من خلال:

* حصرهم لدائرة تعليم الأحكام فيما هم متأكدون منه، أما القضايا الكبرى فلها أهلها وعلماؤها وهي من اختصاصات المجلس العلمي الأعلى، لأنها تحتاج لفقه خاص، ومعالجة خاصة وتدخل فيها عناصر عديدة.

* أن يقوموا بالتنسيق مع المجالس العلمية المحلية، على عقد جلسات الاستشارة الفقهية في المساجد بشكل منتظم يدعى إليها العلماء المشهود لهم بالعلم والتقوى في الحي أو المدينة.

* أن يحيلوا المستفتي على المجلس العلمي بمده بعنوان مقره، أو رقم الهاتف أو عنوان البريد الإلكتروني.

* أن يستقبلوا الأسئلة في حصة ويؤجلوا الجواب عنها إلى الحصة المقبلة- إذ اقتضى الأمر ذلك- لتلقي الأجوبة المناسبة من العلماء أو المجلس العلمي الأعلى.

* أن يتشاوروا مع المجلس العلمي في القضايا الشائكة والمختلف فيها. [22]

وبالموازاة لهذا النفس الضبطي التحكمي لميثاق العلماء الرامي إلى القطيعة مع ظاهرة الخطباء المستقلين ذوي الإشعاع الجماهيري والنزعة النقدية تجاه السلطة السياسية، تضمن البرنامج التكويني لفقهاء المملكة في بعض جوانبه ترشيدا مستنيراً للخطاب الديني للمساجد، بشكل حاول معالجة الأعطاب البنيوية والمنهجية لبعض مضامينه، فمن هذا المنطلق دعا ميثاق العلماء، الأئمة و الفقهاء إلى تعميق معرفتهم الشرعية واللغوية و" الإلمام ما أمكن بالعلوم الإنسانية والاجتماعية من الآداب والتاريخ وعلم النفس والاجتماع لما في الإطلاع والتعرف عليها من توسيع للأفق المعرفي للإمام". [23]

وضمن نفس السياق التوجيهي الإيجابي للخطباء باعتبارهم مشرفين على التوجيه الديني لكتلة واسعة من المواطنين المغاربة تقدر بالملايين من المنتظمين أسبوعيا في حضور صلاة الجمعة، دعت ورقة توجيهية حول منهاج خطبة الجمعة ضمن اللقاء العاشر ليوم السبت 19دجنبر2009 لبرنامج ميثاق العلماء، الخطيب المغربي إلى مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي لجمهور المسجد،إذ "المصلون اليوم متنوعون فيهم الأستاذ والطبيب والمهندس والاقتصادي والسياسي والطلبة وفيهم الأميون والبسطاء، فينبغي للخطيب أن يراعي كل هذه الأصناف وهو يعد خطبته ... فلا يدخل في المتاهات التي لا يحسنها وغير متخصص فيها...إذ الخطبة موضوعة للإرشاد والتوجيه والبيان العام، وليس مجالا لتحليل الموضوعات والقضايا المتخصصة اقتصادية وسياسية وطبية... مما له أهله ومقاماته الخاص، كما على الخطيب أن يتناول في خطبته ما يتفق الناس عليه ويجمعهم، وأن يترك ويتجنب القضايا الخلافية والحزبية والسياسية". [24]

وفي قراءة لمجمل المضامين التكوينية لمشروع ميثاق العلماء نخلص بكونها تتغيى بالدرجة الأولى تقوية حضور جهاز العلماء الرسمي في أداء دوره الرقابي على مضمون الخطاب الديني للمساجد بالمملكة، بصيغة يغلب عليها هاجس المحافظة على الخصوصية المغربية سياسيا وعقديا ومذهبيا، في غياب تام لرؤية أولية للاجتهاد الديني والفقهي الأنسب لتحصين الذات الوطنية في مواجهتها لمسلكيات التشدد الديني، التي تنمو وتعشش في ظل ركود خمول الخطاب الديني الرسمي.

كما كشفت مبادرة مؤسسة إمارة المؤمنين في تنزيل مشروع ميثاق العلماء كعنوان لحملة تعليمية وسياسية لفقهاء المملكة عن استمرار غياب التنسيق وتوحيد الجهود بين المؤسسات الدينية الرسمية، إذ كان من الأحرى أن يتم إشراك الرابطة المحمدية للعلماء ومؤسسة دار الحديث الحسنية في إنجاح "ميثاق العلماء" وتدعيمه بأطر دينية لها حظ كبير من التكوين الشرعي والمعرفي الحديث.

لكن من منطلق إدراك السلطة السياسية لنجاح التجربة المغربية في إعطاء الأهمية القصوى للتأطير الديني للمجتمع كمدخل أساسي لضمان الاستقرار السياسي والأمني للمملكة، والتي كانت من عناوينها الرئيسية تكوين الأئمة والمرشدات الجدد، والأئمة العاملين في المساجد في إطار ميثاق العلماء، وتشديد الرقابة المذهبية على الخطاب الديني للمساجد من قبل مختلف الأجهزة الأمنية و الدينية وفي مقدمتها مؤسسة العلماء، تكلفت الدولة المغربية بتكوين مئات من الأئمة من مختلف الدول الإفريقية وخاصة من المالي والسنغال.. خاصة مع وجود قواسم دينية وروحية مشتركة بين المغرب ودول الغرب الإفريقي، المتمثلة في العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف، والتي من شأن ترسيخها بالرعاية العلمية والتوجيه الرصين، أن يحمي هذه البلدان من التطرف الديني للجماعات التكفيرية النشيطة بشكل لافت في منطقة الساحل والصحراء المعروفة تاريخيا باعتدالها الديني.

ومن ثم يمكن القول بأن ميثاق العلماء على تواضع نتائجه الميدانية في التأهيل المعرفي لأئمة المساجد على الصعيد الوطني، نجح إعلاميا وسياسيا في التفعيل النسبي لدور مؤسسة علماء الدولة وبالأخص المجلس العلمي الأعلى ضمن المنظومة الدينية الرسمية، كما أعطى زخما معنويا ووسيلة عمل جديدة للدبلوماسية الدينية المغربية بزعامة المؤسسة الملكية في منطقة غرب إفريقيا لتسويق النموذج المغربي في تدبير الشأن الديني، خاصة مع تصاعد المخاطر الأمنية و الجيوسياسية التي تهددها وفي مقدمتها الإرهاب والتطرف الديني.

الهوامش

21. درس الإمام ومسؤولية التوجيه، ضمن اللقاء الثالث من برنامج تأهيل أئمة المساجد في إطار خطة ميثاق العلماء يوم السبت 6 فبراير 2010 ، منشورات المجلس العلمي الأعلى، ص 7.

22. درس تعليم أحكام الدين في حدود الوظيفة الموكولة للإمام ضمن اللقاء العاشر سنة 2009 برنامج تأهيل أئمة المساجد، منشورات المجلس العلمي الأعلى، ليوم السبت 19 دجنبر 2009 ، ص 6.

23. درس مكانة يوم الجمعة وفضله في الإسلام ضمن اللقاء الخامس لسنة 2010 ليوم السبت 06 مارس 2010، منشورات المجلس العلمي الأعلى، ص4.

24. انظر: درس منهاج خطبة يوم الجمعة ضمن اللقاء العاشر لبرنامج تأهيل أئمة المساجد ضمن خطة ميثاق العلماء ،مرجع سبق ذكره، ص3.



حوار العدد

في حوار مع
رسول طوسون

كاتب صحفي تركي ونائب سابق



حوار مع رسول طوسون

أجرى الحوار : المختار بنعبدلاوي

من أسباب انتقال حزب العدالة والتنمية من المتابعة والاضطهاد إلى الوصول إلى الحكم واعتراف جميع مؤسسات الدولة هو بالرغم من كونه متمسكا بتعاليم الدين إلا أنه لم يضع برنامجا دينيا يحتوى الإسلاميين فقط، وإنما احتضن كل الشعب التركي، وأعلن هوية جديدة للحزب والحكومة وللشعب، وهي الديمقراطية المحافظة، وبها عانق الاتجاهات الموجودة كلها دون تمييز بين القوميات والأديان والمذاهب

المحور الأول:

س: عانى حزبكم لفترة طويلة من قرارات الحل والمتابعة والاضطهاد قبل أن ينجح أخيرا في الوصول إلى الحكم، وفي كسب الاعتراف به من طرف جميع مؤسسات الدولة. ما هي الصيغة التي قلبت المعادلة، ومكنتكم من تغيير هذه الوضعية لصالحكم؟

◇ ج: هناك أسباب متعددة

السبب الاول : كانت الدولة على وشك الانهيار في الفترة التي فاز فيها حزب العدالة و التنمية في الانتخابات النيابية عام 2002. وبتعبير آخر اضطرت مؤسسات الدولة الى الاعتراف به حيث كان الاستقرار السياسي قد تغيّب. و الوضع الاقتصادي في أزمة شديدة والاستقطاب في قمته.

السبب الثاني : الاحـزاب الموجودة في البرلمان فقدت مصداقيتها وبالتالي قاعدتها الشعبية. ولم تستطع الفوز بمقعد واحد في البرلمان.

السبب الثالث : جدارة كوادر حزب العدالة والتنمية وأهليتها لإدارة البلاد والتفاف الشعب حولها. اذ انها أثبتت جدارتها وأهليتها في إنجازات حققتها في إدارة البلديات الكبرى مثل مدينة استانبول التي تعد أكبر من كثير من الدول.

السبب الرابع : الكاريزما التي يتمتع بها زعيم الحزب "رجب طيب أردوغان" في حينه. فالشعب كان يتطلع الى زعامته. وكان يتطلع الى حزب يؤسسه هو وزملاؤه. علما بأنه كان ينتمى الى حزب "نجم الدين أربكان" رحمه الله. وعندما حلت المحكمة الدستورية حزب الفضيلة وحكم بالحظر السياسي على "اربكان و"حزبه. بادر "اردوغان" إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية سنة 2001 وفاز بعد 14 شهر من تأسيسه في الانتخابات النيابية بفارق كبير. رغم منع "اردوغان" من خوضه للانتخابات من قبل اللجنة العليا للانتخابات بسبب انشاده لأبيات من الشعر في احدى التظاهرات.

السبب الخامس : مرونة كوادر الحزب سياسياً. اذ انها كانت تمثل جناح التجديد في حزب "أربكان". هذه الكوادر مع كونها متمسكة بتعاليم الدين إلا أنها لم تضع برنامجا دينيا يحتوى الاسلاميين فقط. وإنما احتضنت كل الشعب التركي. وأعلنت هوية جديدة للحزب والحكومة وللشعب. وهي الديمقراطية المحافظة. وبها عانقت الاتجاهات الموجودة كلها دون تمييز بين القوميات والأديان والمذاهب. وتحررت هذه الكوادر من القومية العنصرية والقومية الدينية والقومية الاقليمية.

س: هل كان للخارج، وخصوصا إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي دور في هذا الاعتراف؟

◇ ج: بالتأكيد. بمجرد فوز الحزب في الانتخابات عام 2002 بادر زعيم الحزب اردوغان الى زيارة عواصم الاتحاد الاوروبي. وكلما زار عاصمة اوروبية زالت مخاوف الدولة العميقة ومخاوف المعارضين له من الغربيين. لانهم كانوا يظنون ان "أردوغان" تلميذ "لأربكان" وأنه سيدير ظهره للغرب بعد استلامه للسلطة. ولكن "أردوغان" فاجأهم في تلك الزيارات وخفت شكوكهم. وبعد تسلم السلطة سعت حكومات حزب العدالة والتنمية لإنجازات تعجل عضوية تركيا الى الاتحاد الأوروبي وفي سنة 2004 تم قبول تركيا كمرشح اصلى للاتحاد.

س: ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين شخصيتي كل من " أردوغان " و"نجم الدين أربكان؟ هل المسألة هي مسألة أجيال فقط؟ هل ارتبط النجاح بشخصية أردوغان أم أن الظروف أصبحت مختلفة، وهو الذي سهل مهمته؟

◇ ج: من الناحية الفكرية لم يكن بينهما خلاف. إنما الخلاف في الشخصية والأسلوب و النمط. فقد كان "أربكان مربياً ومعلماً". بينما "أردوغان "كان واقعياً وتنفيذياً. كما أن أربكان كان من الطبقة الراقية وهو رجل علم واكاديمي ويلقى كلمات مؤثرة في القاعات والميادين ولكن لا ينزل الى الشارع. بينما كان "أردوغان" من الطبقة الفقيرة وهو خطيب مؤثر

ايضاً ولكنه يعايش الشارع. يزور البقال والحلاق والمتاجر. ويجلس في المقاهي مع الشعب. ويلتقى مع الاطفال في الأزقة. ويلعب معهم الكرة ويهديهم حلويات وألعاب. لذلك زرع "أردوغان" محبة في قلوب الآباء والاطفال والمهنيين.

وقد كان يزور فصائل المجتمع دون تمييز بين غنى وفقير ، ولا بين مدير وعامل. ولا بين مدنى وقروى ولا بين غجر أو متسول.

لذا فإن الشعب أحب "أردوغان" أكثر من "أربكان" مع أن "أربكان" رجل كثير الاحترام من "أردوغان" والشعب التركي.

س: ما هي المكونات الاجتماعية التي يلقى خزبكم صدى واسعا بينها؟ وما هي الآليات التي يعتمدها لإبقاء التواصل حيا مع ناخبيه؟

◇ ج : أول مكوّن هو التنظيم القوي الذى يعانق المواطنين في أنحاء البلاد بلا استثناء. علما بأنه الحزب الوحيد الذي له فروع في جميع الاقاليم. والذي لديه نائب من كل الدوائر الانتخابية التي تتكون من خمس وثمانين دائرة.

أضف الى ذلك العدد الضخم من الأعضاء المسجلين في تنظيم الحزب حيث يتجاوز عدد الأعضاء عشرة ملايين عضو.

ومن ناحية أخرى يتمتع الحزب بدعم إعلامي كبير. إذ استطاع "أردوغان" أن يجذب إلى جانبه قرابة نصف الاعلام المرئي والمسموع والمطبوع وكذلك الاعلام الرقمي. هذا الدعم لم يكن متوفرا لدى أربكان!

كذلك يتمتع الحزب بتأييد المجتمع المدني الذى كان ينقص الحزب في عهد أربكان.

والجدير بالذكر هو أن أردوغان أعطى اهتماما كبيرا للمرأة. التي تكوّن نصف المجتمع. واستفاد منها في تطوير الحزب بشكل ملموس.

ومقر الحزب الرئيسي لم يترك الفروع تتصرف دون متابعة. وإما وجّهها توجيها صحيحا وبشكل منظّم وبتنسيق أدق. حيث واصلت الفروع انشطتها في البلاد بلا انقطاع بإقامة اجتماعات وندوات ومظاهرات ومؤتمرات وزيارات إلى الناخبين وإلى كل كيان يؤثر الناخبين.

المحور الثاني:

س: حزب العدالة والتنمية كان نموذجا جاذبا لعدد من الأحزاب الإسلامية فيما بعد الربيع العربي. برأيكم: لماذا نجح حزب العدالة والتنمية في تركيا وفشل الإخوان في مصر، مع العلم أن الخصم واحد وهو "المؤسسة العسكرية" التي كانت تتحكم في القرار الاستراتيجي؟

◇ ج : أولا الحركة السياسية للشباب الملتزمين في تركيا لها تجربة عقود. وكذلك تراكم في الخبرة الواقعية. إذ بدأت الحركة السياسية للجماعات الاسلامية قبل خمسة وأربعين عاما. عندما أسّس أربكان أول حزب رسمي تحت اسم حزب النظام الملي (الوطني) عام 1970. وعندما أسس أردوغان حزب العدالة و التنمية عام 2001 كان لديه تجربة ثلاثين سنة. وتجربة أربعة أحزاب تم إغلاقها من قبل النظام الوصائي في تركيا. هذه التجربة لم يملكها الأخوان في مصر.

ثانيا: وبالرغم من وجود نظام وصائي في تركيا إلا أن الحياة السياسية التركية تتمتع بتعددية الاحزاب السياسية. وكانت الانتخابات تجرى بين الاحزاب المختلفة بما فيها الأحزاب الاسلامية الجذور . بينما الاحزاب ذات الجذور الاسلامية كانت محظورة في مصر..

كانت خطوات أردوغان حذرة جدا في مواجهة النظام الوصائي الذى يفرضه الجيش على البلاد. مع ذلك لم ينج حزب العدالة و التنمية من منع محاولات الانقلاب عليه. ولكنها فشلت في إسقاطه من السلطة.

و ينبغي أن نذكر هنا أن الحزب لم يسلم نفسه للنظام الوصائي. بل قاوم المبادرات المعادية وفعّل قوته التشريعية وعدّل الكثير من المواد الدستورية والقانونية التي كانت تمنح للمؤسسة العسكرية الوصاية على السياسة. واستطاع

إضافة إلى ذلك كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي رسمت سياستها الخارجية على سلامة أمن اسرائيل والدول العربية الغنية. التي تخاف من عدوى ووصول الثورة اليها. فسعت في إحباط الثورة في مصر بالانقلاب على الاخوان. وكان الفلول على استعداد كامل للانصياع لأوامر الخارج.

نعم هناك مسؤولية للثوار والإخوان. لكن المسؤولية الكبرى للقوى الخارجية التي خافت من نجاح الثورة.

س: هل يمكن اعتبار التطرف الذي تعرفت المنطقة أحد مخرجات الربيع العربي؟ هل هناك سوء فهم للدين؟ وأين هو دور المسجد إذن؟ وما العلاقة التي يجب أن تسود ، في نظركم، بين الدين والدولة؟

◇ ج : التطرف الذى يسود المنطقة هو نتاج النظم الحاكمة في البلاد الاسلامية. والسبب في ذلك محاولة سيطرة الحكام على رجال الدين والعلماء لاستمرار حكمهم. والجيل الجديد ماهر في الحصول على معلومات متعددة بسرعة البرق لحداثة التواصل الإلكتروني. وعندما يصل شاب إلى معلومات تعجبه يتأثر بها. وإذا وجد من يطبق المعلومات يتصل به ويلتقى معه ويظن انه يطبق الشريعة الاسلامية. وهو غافل عنها. يقتل ويذبح ظنا من أنه يجاهد. والجرائم التي يرتكبها هؤلاء تنعكس غالباً في تشويه الاسلام. والذي يستهدف تشويه سمعة الاسلام يستخدم تلك الصور ويسود الخوف والكراهية من الإسلام لدى من لا يعرفه. وبالأخص في العالم الغربي ومن يواليهم في العالم الاسلامي. ثم ينقلب الأمر على الساسة الإسلاميين في العالم الإسلامي .

بالنسبة لدور المسجد للأسف ليس له دور كما يليق به. والمساجد أصبحت فقط لإقامة الصلاة. ولا يستطيع العلماء في كثير من البلاد الاسلامية أن يتحدث عن الإسلام بشموليته. وإما يقتصر على العبادات والاخلاقيات ويفتقر الجيل الجديد إلى حلول اسلامية لمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية

فشل الاخوان في مصر يعود الى نقص في الثورة نفسها ، حيث تركت القضاء القديم تحكم في القضايا السياسية

حزب العدالة والتنمية أن يغلق ابواب الانقلابات. وتجريم محاولاتها. إذ تمكّن من محاكمة الانقلابيين الذين مارسوا الانقلاب سنة 1980 والذين حاولوا الانقلاب سنة 2003. وقد تم الحكم بالسجن عليهم وكان هذا التصرف رادعا لدى كل من يحلم بالانقلاب على الشرعية.

أما فشل الاخوان في مصر فإنه يعود الى نقص في الثورة نفسها. حيث تركت القضاء القديم تحكم في القضايا السياسية.

لقد تمت الثورة في مصر في السلطة التشريعية. حيث اجريت الانتخابات بصورة نزيهة. وكذلك تمت فى السلطة التنفيذية حيث تم اختيار الرئيس. ولكن نقصت الثورة فى السلطة القضائية. وكان ينبغى تأسيس محكمة ثورية تنظر القضايا السياسية لكي تحافظ على الثورة.

المحكمة العليا التى تكونت فى عهد دكتاتور بقيت وواصلت عملها. وعرقلت شيئاً فشيئاً الثورة المصرية. اذ انها عقّدت اجراءات السلطة التنفيذة. ومنعت السلطة التشريعية من ممارسة عملها حيث حلت مجلس الامة. وما الى ذلك من ممارسات عرقلت الثورة الى ان وجدت الدولة الشرعية الانقلاب العسكري في وجهها.

نعم كانت الثورة المصرية قد نجحت. لكن النظام القديم كان حياً يمارس عمله. وكان الإخوان محرومون من الكوادر الكافية والدعم الإعلامي.

وحداثية. ولا يجدها في المساجد والمدارس. ثم بعد ذلك نرى المتطرفين يلتقطون الشباب بكلمات جذابة.

المساجد تحت سيطرة الموظفين الحكوميين الذين ينصاعون الى تعليمات حكوماتهم.

التطرف الذى يسود المنطقة هو نتاج النظم الحاكمة في البلاد الاسلامية، والسبب في ذلك محاولة سيطرة الحكام على رجال الدين والعلماء لاستمرار حكمهم

س: السؤال الذى يطرح نفسه هنا كما تقول: "ما العلاقة التي يجب أن تسود، في نظركم، بين الدين والدولة؟"

◇ ج: في نظري أن الدولة يجب عليها الالتزام بالإسلام الحقيقي والامتثال بأحكامه والدعم لعلماء الاسلام. لتوعية المجتمع وتثقيفه وتعليم الدين الصحيح. وبالتالي انا لا أؤمن بالعلمانية التي ينادى بها الغرب.

في نظري أن الدولة يجب عليها الالتزام بالإسلام الحقيقي والامتثال بأحكامه والدعم لعلماء الاسلام

س: إلى جانب التطرف، نعيش اليوم آفة أخرى، وهي حالة الكراهية المذهبية بين بعض السنة وبعض الشيعة. من المسؤول عن هذه الحالة؟ وكيف يمكن التعاطي معها؟

◇ ج: هناك خلاف جذري بين السنة والشيعة في فهم الاسلام. الخلاف الأكبر هو في موضوع السنة النبوية إذ أن الشيعة لا يكتفون بسنة الرسول بل يوسعونها و يقولون -كما هو نص في الدستور الإيراني- "سنة المعصومين". وهذا الخلاف يؤدى الى رفض الكتب الستة وما إلى ذلك من روايات الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم و يتشعب الخلاف.

التعاطي معها في نظري الابتعاد عن الخوض في مناقشة هذه الموضوعات. ونتمسك بعموميات القواعد الاسلامية و نعدهم إخوة في الدين. ونترك دراسة الموضوع الى العلماء في محافل العلم.

نحن لا نكفر أهل القبلة ولا نكرههم. ويجب ان نميز بين الرفض والكراهية.

أنا شخصيا أنتسب الى السنة ولكن لا أكره الشيعة من الناحية المذهبية. و لكن انتقدهم في مواقفهم المخالفة لفهمي سواء كانت سياسية او اجتماعية.

المحور الثالث:

س: يجري الحديث اليوم عن أربع محاور في المنطقة: تركي - قطري، وسعودي، مصري. إيراني - وعراقي - سوري. وإسرائيلي. هل تخلت تركيا عن رؤيتها الجامعة للسوق الإسلامية الكبرى؟ وكيف سقطت بدورها في سياسة المحاور؟

◇ ج: أعتقد أن المحور السعودي المصري تعرض للتغير بعد تسلم سلمان بن عبدالعزيز زمام الدولة السعودية تغيرا جزئيا لصالح المنطقة.

أما بالنسبة لتخلي تركيا عن رؤيتها لجامعة السوق الاسلامية فهو غير وارد وغير صحيح. تركيا تحاول توطيد

يستحيل أن تتخلى تركيا عن العالم الإسلامي ما دامت حكومات العدالة والتنمية في السلطة

العلاقات مع الدول الاسلامية وتوقيع اتفاقيات تجارية لتحقق هدفها في السوق الإسلامية. ولكن عند اندلاع الثورات العربية اختلفت تركيا مع بعض دول الجوار مثل سوريا والعراق ومصر بعد الانقلاب على الشرعية. هذه التطورات جرت رغماً عن تركيا. وعند عودة المياه الى مجاريها الطبيعية في تلك الدول ستعود العلاقات الطبيعية .

ويجب أن نذكر أن تركيا يستحيل أن تتخلى عن العالم الإسلامي ما دامت حكومات العدالة والتنمية في السلطة لسببين. السبب الاول هو أن الالتقاء مع الدول الاسلامية هو من أهداف حزب العدالة و التنمية. والسبب الثاني هو اقتصادي. إذ ارتفعت تصديرات تركيا من 36 مليار دولار الى 150 مليار دولار سنويا في عهد حكومات العدالة و التنمية. ومعظم الصادرات تمت للدول الاسلامية!

س: كيف هي حالة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية اليوم؟ وهل تجاوزت مرحلة الأزمة؟

◇ ج: العلاقات التركية – الاسرائيلية تتوقف على تصرفات اسرائيل تجاه الفلسطينيين.

كلما حسنت تصرفات اسرائيل تجاه الفلسطينيين حسنت علاقتها مع تركيا. وكلما ساءت. ساءت العلاقات.

تركيا تقف الى جوار الفلسطينيين قبل كل شئ.

س: هل يعود البرود في العلاقات التركية الإيرانية إلى المسألة السورية فقط، أم أن هناك اعتبارات جيوستراتيجية أخرى حاضرة؟

◇ ج: إيران هي الدولة المنافسة لتركيا منذ العهد العثماني. التنافس كان على النفوذ السياسي تحت غطاء مذهبي.

واليوم تركيا الجديدة لا تلتفت الى الخلاف المذهبي رغم الحاح ايران على ذلك.

العلاقات التجارية مع ايران تعد في القمة وان كان هناك خلافات بسيطة تعود الى تصرفات البعض من المتطرفين.

بيد أن الخلاف السياسي يستمر بشكل علني في كل من القضايا السورية والعراقية واليمنية.

مع ذلك رجال الدولة في كلا الطرفين يملكون أنفسهم ويواصلون علاقاتهم بغض النظر عن الخلافات. وذلك يتأتى من كون الدولتين هما دولتان كبيرتان تتمتعان بتجارب تعود الى تراكم مئات السنين.

المحور الرابع:

س: كيف يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يجمع (لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة) بين الانتماء إلى حلف الأطلسي والمشروع الإسلامي الجامع؟

◇ ج: يجب أن نعرف أن تركيا دولة شرقية كما أنها دولة أوروبية. تركيا كانت لها أراض في ثلاث قارات في العهد العثماني. بعد الحرب العالمية الأولى فقدت أراضيها في القارة الإفريقية واستمرت في اسيا واوروبا. لذا تواجد تركيا في الحلف الأوروبي طبيعي كما أن تواجده في الحلف الشرقي طبيعي.

بخصوص الحلف الاطلسي نعم بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد للحلف هدفاً يحاربه مثل الشيوعية. ولكن هناك مشاكل عسكرية تهدد البلدان. ويقوم الحلف بمهام ذات قيمة وإن كانت

متأخرة. على سبيل المثال حرب الابادة في البوسنه. فقد توقفت بتدخل الحلف. صحيح أن قرارات الحلف ليست صائبة في كل تصرفاته. لكن وجود تركيا فيه يعد لصالح العالم الاسلامي والمسلمين. فاذا القينا الضوء على ما يقوم الحلف من مهام في افغانستان نرى أن القوات التركية هناك كانت ملجأ للمسلمين في حل كثير من قضاياهم.

أي أن وجود تركيا في الحلف لا يتنافى مع المشروع الاسلامي. بل يفيد المشروع الاسلامي كونها قنطرة بين العالم الاسلامي والغربي.

نفس الشيء يمكن أن يقال من الموقف في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي.

س: هل لا زال أحلم الأوربي يراود تركيا أم أنها ضربت صفحا عنه نهائيا؟

◇ ج: الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدف الدولة التركية للاستفادة من مكاسب الاتحاد. ولا يعني هذا أن تركيا ستتخلى عن قيمها و تقاليدها وثقافتها وحضارتها. فكم من مرة أعلن المسؤولون في حزب العدالة والتنمية والحكومة التركية اننا سننضم الى الاتحاد بثقافتنا وحضارتنا. هذا موقف العدالة والتنمية. لكن الجانب الأوروبي لا يرضى بذلك ويماطل في القبول و يبدي التلكؤ. والجانب التركي لا يبالى بموقفهم. فإذا قبلوا قد ندخل وقد لا ندخل. لأن الاتحاد يعاني من أزمات اقتصادية وسياسية. إن تركيا الآن أحسن حالا من الاتحاد الاوروبي في كثير من الأمور.

س: ما هي البدائل أمام تركيا في حال إبقاء أبواب أوربا موصدة؟

◇ ج: لسنا نبحث عن بديل لأن المنظمات الدولية ليست قادرة على حل المشاكل. الدولة القوية تتصرف كما تشاء ولا تبالي بالمنظمات الدولية. روسيا تتدخل في أوكرانيا وتضم القرم ولا تستطيع منظمة الامم المتحدة اتخاذ أي إجراء أو قرار له. أمريكا تتدخل في أفغانستان والعراق وليس للمنظمات الدولية تأثير على ذلك. إسرائيل تحتل فلسطين وتقصف وتقتل ولا تنظيم دولي يتحرك.

تركيا الآن تحاول أن تستجمع قواها في كل من المجال الاقتصادي و العسكري و الصناعي و الثقافي والعلمي ليكون لها نصيب في اقامة العدل في العالم.

س: ما هي رسالتكم إلى الأحزاب الإسلامية، ذات التوجه الديمقراطي، في الوطن العربي؟

◇ ج: حزب العدالة والتنمية يمارس الحكم منذ ثلاثة عشر عاماً وإجازاته تجري أمام أعين العالم. والاحزاب تلقي الضوء على الإجازات كلها فتستفيد مما يناسبها وتترك مالا يناسبها. لأن حزب العدالة والتنمية يمارس السياسة رغم تعقيدات وعراقيل تمنعه من تحقيق أهدافه كما يشاء.

حزب العدالة يصر على صياغة دستور جديد ذو مبادئ عادلة كي يستطيع تحقيق الاهداف السامية.

لذلك قد لا تناسب كل إجراءاته أحزاب إسلامية أخرى في العالم الإسلامي.

في رأيي أن الأحزاب يمكنها الاستفادة من هيكلية تنظيم الحزب وكيفية تفعيل القدرات القمينة وأسلوب الدعاية السياسية وآلياتها وإجراء أنشطة مختلفة والحفاظ على نتائج صناديق الاقتراع وما إلى ذلك من عمليات سياسية تقنية.

> في رأيي أن الأحزاب الإسلامية يمكنها الاستفادة من هيكلية تنظيم حزب العدالة والتنمية وكيفية تفعيل القدرات القمينة وأسلوب الدعاية السياسية وآلياتها

فكرة إعلان يهودية الدولة و أثرها على مستقبل العملية السلمية



الباحث : عامر عبد الرؤوف عبد السعايدة

مقدمة

لقد اكتسب الحديث عن فكرة (إعلان يهودية دولة اسرائيل)، أهمية جراء تكرار حديث قادة ومسؤولي اسرائيل عن يهودية الدولة، وحق اليهود بأن تكون دولتهم دولة يهودية وخصوصا في الآونة الأخيرة من خلال تصريحاتهم، فهي الان تعتبر من أخطر القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط لأنها تهدد العملية السلمية برمتها وتهدد مصير القضية الفلسطينية بخاصة، اذ ما وضع هذا الطرح محل التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح (يهودية الدولة)، ليس بالجديد بل قدم وسوق في الأدبيات السياسية بشكل جديد، فمنذ أن ظهرت الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر وهي تدعو إلى إنشاء دولة يهودية لجميع يهود العالم، ثم أكد الزعيم الصهيوني (ثيودور هرتزل)[1] في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية عام 1897م، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى منحت الحكومة البريطانية تصريحا لليهود سمي (بوعد بلفور، عام 1917م)، يقضي بحقهم في أن يكون لهم وطن قومي على أرض فلسطين، وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين أقرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل)، عام 1937م، والذي ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، أما القرار الدولي 181 الصادر في 29/11/1947م، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي قرر تقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية فقد كان القرار الرسمي للتقسيم فعليا واعتبر هذا القرار ملزما للجميع ولا يجوز رفضة أو نقضه؛ إلا أن العرب آنذاك حاولوا إحباط تنفيذ القرار ولكن نظرا لقوة بطش القوة الاستعمارية أدى ذلك الى تنفيذ القرار على أرض الواقع رغم الرفض العربي له.

ومع بداية إرهاصات التسوية السلمية لقضايا الحل النهائي عام 2007م، بدت إسرائيلي التهرب من استحقاقاتها عبر تسويقها لمسألة خطيرة وهي ضرورة الاعتراف الفلسطيني والعربي بيهودية دولة اسرائيل، ومشاركتها الرؤساء الأمريكيين جورج بوش الابن والرئيس باراك اوباما بضرورة تنفيذ ذلك المطلب. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن وفلسطين اتفقوا على التقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن مفاده تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس إلا أن الفيتو الأمريكي كان له بالمرصاد.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من مناقشة خطورة فكرة إعلان يهودية الدولة في جميع المحافل الإقليمية والدولية، مما له أثر خطير على العملية السلمية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، لأن قيام دولة يهودية يحمل في طياته توجها إسرائيليا عنصرياً لطرد الفلسطينيين من وطنهم، وذلك للحفاظ على نقاء الدولة اليهودية على حسب زعمهم ويتساوى في ذلك فلسطينيو 1967م، و 1948م[2].

أهداف الدراسة

1. تتبع تطور مصطلح (يهودية الدولة).

2. التعرف على المواقف الدولية وفي مقدمتها (موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا)، من فكرة إعلان يهودية الدولة.

3. التعرف على الموقف الفلسطيني من فكرة إعلان يهودية الدولة.

4. التعرف على الموقف الأردني من فكرة إعلان يهودية الدولة.

5. توضيح الآثار السلبية على العملية السلمية في حال إعلان يهودية دولة اسرائيل.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح و تأثيره على القضية الفلسطينية، أسامة محمد ابونحل، (فلسطين :

هوامش

1. ثيودور هرتزل: هو الأب الروحي للحركة الصهيونية، صاحب فكرة يهودية الدولة. وساهم في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا 1897م.
2. أ. فلسطينيو 1948م، هم الذين هجروا على اثر اعلان قيام دولة اسرائيل، وقيام الحرب الإسرائيلية العربية.
   ب. فلسطينيو 1967م، هم الذين نازحو من الضفة الغربية الى باقي الدول العربية، لا سيما الأردن التي كانت في حالة (وحدة الضفتين التي تمت عام 1950).

مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، 2011).

الدراسة الثانية:

يهودية الدولة : الأهداف والآثار، عبدالله أبوعيد، (عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65، 2013).

الدراسة الثالثة:

إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح، خالد شنيكات، و محمود الجندي (بيروت: مجلة المستقبل العربي، 428، 2014).

تساؤلات الدراسة

1. ما هي فكرة إعلان يهودية الدولة.

2. ما هي الأهداف الإسرائيلية من إعلان يهودية الدولة.

3. ما هو أثر إعلان يهودية الدولة على مستقبل العملية السلمية.

4. ما هي الآثار المتوقعة من فكرة إعلان يهودية الدولة على العرب داخل إسرائيل.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من افتراض مؤداه:

أنه في حال إعلان إسرائيل دولة يهودية، سيؤثر ذلك سلباً على العملية السلمية برمتها، كما سيمتد تأثير ذلك على العرب داخل إسرائيل، ولاسيما بحقوق المواطنة وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، مما يخلق حالة صراع قد تضر بمسيرة التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج يهتم بتوصيف الحالة الدراسية ويسعى لتحليل أبعادها المختلفة، بتحليل العديد من الجوانب المتعلقة بها، بهدف الوصول إلى قراءة عامة حوله.

كما اعتمدت على المنهج التاريخي: وهو منهج يركز على سرد الأحداث الماضية وتوظيفها لفهم الحاضر، وذلك بتتبع بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة، وتطورها التاريخي.

اولاً : جذور فكرة يهودية الدولة

منذ أن ظهرت الحركة الصهيونية وهي تدعو إلى إنشاء دولة يهودية لجميع اليهود في العالم معللة ذلك بكونه ضرورة حياتية، وبزعم أن هناك علاوة (لا سامية)، منتشرة ضد اليهود في جميع أنحاء العالم وأن اليهود مضطهدون وأن هذا الاضطهاد أبدي لا يمكن إنهاؤه إلا بإنشاء دولة خاصة باليهود يمكنهم أن يمارسوا فيها حياتهم وحريتهم واستقلالهم[3].

والثابت تاريخيا أن انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة بازل في سويسرا عام 1897م، الذي ضم كل التجمعات الصهيونية في العالم، وكان بمثابة الإعلان الأول لإنشاء الدولة اليهودية فمن خلاله وضعت اللبنات الأولى والمقومات الأساسية الضرورية لقيام تلك الدولة على ارض الواقع[4].

ومهما يكن من أمر فإن اهتمام "هرتزل" بالتوجه نحو بريطانيا لتنفيذ المخططات الصهيونية لم يكن سابقا عن التوجه نحو ألمانيا و الدولة العثمانية؛ بل أتى في المرتبة الثالثة، وذلك عندما اضطرت الحكومة البريطانية عام 1902م، إلى تشكيل لجنة ملكية للتحقيق في الهجرة اليهودية إلى بريطانيا وكان هرتزل قد أدلى بشهادته أمام اللجنة فأعلن أن اليهود يحملون عقدة اللاسامية معهم أينما حلوا، ورأى أن الحل لهذه المشكلة هو إقامة وطن قومي لليهود وخارج أوروبا[5].



و في عام 1905م، كان حزب المحافظين البريطاني قد دعا إلى عقد مؤتمر بهدف إلى إيجاد آلية معينة تحافظ على تفوق ومكاسب الدولة الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن، وقدم فكرة المشروع لحزب الأحرار الحاكم آنذاك، حيث كان يرأس الحكومة "هنري كامبل بنرمان"، وبموجب ذلك انعقد المؤتمر الذي ضم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت واستمرت المناقشات بعد المؤتمر لمدة سنتين، وفي نهاية عام 1970م، خرج المشاركون بوثيقة سرية أسموها وثيقة "كامبل"، نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني، ولتحقيق ذلك الهدف دعا المؤتمر إلى إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي وغريب ومعاد يفصل الجزء الإفريقي من المنطقة العربية عن القسم الآسيوي منه للحيلولة دون تحقيق وحدة الشعوب العربية[6]. وفي عام 1917م، تم إعلان وعد بلفور الذي كان تصريحا لإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

وخلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين أقرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة الملكية (تقرير لجنة بيل)، عام 1937م، والذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية والأخرى يهودية، أي أن هذا التقرير وضع مسألة الدولة اليهودية لأول مرة في بؤرة الاهتمام الدولي وذلك بعد أن كان صك الانتداب على فلسطين ينص على ضرورة تنفيذ ما صدر في تصريح بلفور في إقامة وطن قومي لليهود.

أما القرار الدولي 181 لعام 1947م، والذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد كان القرار الرسمي لتطبيق تقسيم فلسطين فعليا إلى دولتين عربية ويهودية واعتبر هذا القرار ملزم للجميع ولا يجوز رفضة أو نقضه[7] وخلال مؤتمر مدريد عام 1991م، تكرر مصطلح يهودية الدولة مجددا مع تشكل مشروع السلام في الشرق الأوسط حيث تقدم الإسرائيليون به خلال مفاوضات التسوية السلمية التي كانت جارية بينهم وبين الفلسطينيين لأجل ابتزازهم. واليوم تجد إسرائيل الفرصة سانحة أكثر من أي وقت مضى لجعل كيانها يهوديا خالصا ولم لا وهي تنظر إلى الوطن العربي يشتعل بالفتنة والحروب والدمار في ظل ما يسمى (بالربيع العربي)، وما تأثرت به القضية الفلسطينية من إهمال نتيجة انشغال دول الربيع العربي بأحوالها وشؤونها الداخلية، واليوم يبدو أن الواقع السياسي العربي والإقليمي مريح لإسرائيل لإعادة طرح هذه الفكرة بزخم أقوى.

ثانياً : اهداف فكرة إعلان يهودية الدولة

تجدر الإشارة هنا إلى أن عددا من المؤرخين الجدد الإسرائيليين ذكروا بأن يهودية الدولة تتناقض تناقضا صارخا مع الديمقراطية، وبأنه يصعب الجمع بينهما، وفي هذا الصدد يذكر بأنها دولة صهيونية بدلا من أن تكون يهودية، أما المؤرخ الفرنسي اليهودي "جوزيف راينباخ"، فيذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول (إن يهود اليوم لا ينتمون إلى عرق واحد، وإن عددا قليل منهم تربطه علاقة تاريخية).

إن فكرة يهودية الدولة قامت على أهداف عديدة يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. اعتبار إسرائيل دولة لليهود فقط، وبهذا يصبح غير اليهود من موطني فلسطين الأصليين وأصحاب الحق الحصري في وطنهم غرباء أو زائرين أو مهاجرين (مقيمين)، في الدولة التي يجب أن تكون وطنا حصري لليهود فقط، الأمر الذي سيؤدي إلى تهجيرهم منها حتما[8].

2. إغلاق الباب نهائيا أمام حق العودة و إسقاطه من أساسه، وليس لاعتبارات ضيق المكان أو تغيير توازن السكان أو البحث عن حل بديل كالتعويض أو التوطين والوطن البديل ولكن ببساطة لأن إسرائيل باتت تمتلك الحق في إرساء يهودية دولتها وعدم استضافة غير اليهود.

هوامش

3. عبدالله ابوعيد ، يهودية الدولة : الأهداف والآثار، (عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65، 2013)، ص 67.
4. أسامة ابونحل، يهودية دولة اسرائيل : جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، 2011)، ص 298.
5. عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 10، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 31.
6. أسامة ابونحل، يهودية دولة إسرائيل ...، مرجع سابق، ص 300.
7. أسامة ابونحل، المرجع نفسه، ص 296.
8. عبدالله ابوعيد ، يهودية الدولة : الأهداف والآثار...، مرجع سابق، ص 71.

3. وضع المفاوض الفلسطيني في مأزق ومقايضته بشرط يهودية الدولة، لإسكاته و إحراجه أمام الشعب الفلسطيني وأمام الرأي العام العالمي[9].

4. عرقلة المفاوضات ودحرها ريثما يتم الإجهاز على الأراضي الفلسطينية وزرعها بالمستوطنات.

5. كسب عطف وأصوات اليهود المتزمتين واليمين المتطرف.

ثالثاً : يهودية الدولة في الإستراتيجية الأمريكية

كان مؤتمر بلتيمور الصهيوني الذي انعقد في مدينة نيويورك الأمريكية في أيار 1942م، هو التاريخ الرسمي لكي تتبنى الإدارات الأمريكية المتعاقبة ليس خدمة إنشاء دولة إسرائيل فحسب بل إقامة دولة يهودية بكل ما يعني هذا المصطلح من توصيف ديني. فخلال هذا المؤتمر أعلن المجتمعون فيه ضرورة إقامة الدولة اليهودية بحيث تكون جزءا من العالم الديمقراطي الجديد. أي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وإطلاق الهجرة اليهودية وإنشاء جيش يهودي. وكانت تلك المرة الأولى التي تظهر بها نواياهم الحقيقية بصورة علنية وفي مؤتمر رسمي. فأصبحت تلك المقررات بذلك برنامج الحركة اليهودية الجديد. **مع الإشارة إلى أن الحزبين الأمريكيين الديمقراطي والجمهوري اخذوا بالتنافس خلال انتخابات الكونجرس ورئاسة الدولة عام 1944م، لاسترضاء اليهود الأمريكيين كسبا لأصواتهم[10].**

فقد أكد الرئيس "فرانلكين روزفلت" في تشرين الأول 1944م، في رسالة وجهها إلى مؤتمر عقدة الصهاينة الأمريكيين التزام حزبه بتحقيق الأهداف الصهيونية وهو ما تناغم مع ما خططت له الحركة الصهيونية بحيث يتجاهل وجود قومية وهوية فلسطينية في سياسته نحو فلسطين. أما الرئيس "هاري ترومان" (1945م – 1953م)، فقد عمل كل ما بوسعه لخدمة المشروع الصهيوني على اعتبار أن الدولة اليهودية القادمة ستكون مناوئة للمد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط وحارسا للمصالح الأمريكية، كما شجعت سياسته الهجرة إلى فلسطين لتحقيق الغاية المرجوة بإقامة الدولة اليهودية[11].

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي "بوش الابن" لمنطقة الشرق الأوسط عام 2008م، وخلال وجودة في إسرائيل صرح بعبارة الدولة اليهودية، أثناء لقائه المسؤولين الإسرائيليين[12].

وأشار "جورج ميتشل" في تصريح له في شرم الشيخ والذي قال فيه ان الهدف النهائي للمفاوضات هو الوصول لحل الدولتين : دولة للشعب الفلسطيني وأخرى للشعب اليهودي . وفي هذا تأكيد على مشروع يهودية الدولة.

أما الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ألمح عام 2010م، بالإقرار بزعم الحق اليهودي في فلسطين حين اعتبر فلسطين التاريخية هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي الأمر الذي يتضمن إسقاط كل الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين[13].

وكون أمريكا عضو دائم في مجلس الأمن الدولي فان سيف الفيتو المسلط على رقبة أي قرار يقترب أو يحاول المس بإسرائيل . وبهذه الخلفية التاريخية لم يكن مفاجئا أن تقف واشنطن ضد مشروع القرار العربي الفلسطيني الذي بادرت به الأردن من خلال مندوبته في الأمم المتحدة، والذي يحدد فترة عامين لإنهاء الاحتلال، إلا أن القرار قوبل بالفيتو الأمريكي.

رابعا : الموقف الألماني تجاه يهودية الدولة

تعدّ مستشارة ألمانيا "إنجيلا ميركل" الأكثر تأييداً لإسرائيل بين كل مستشاري ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية و قد اعترفت بـ"الدولة اليهودية" قبل أن تعترف بها رسمياً حكومة و كنيسة دولة إسرائيل في المقابل هي لن توافق على مشروع قرار يدعو أعضاء الإتحاد الأوروبي إلى الاعتراف رسميا بـ دولة فلسطين و في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل عامين عارضت ألمانيا مشروع قرار الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في المنظمة الأممية. و موقف "ميركل" هذا من العوامل الهامة

التي شجعت حكومة دولة إسرائيل برئاسة "بنيامين نتنياهو" على تبني مشروع قرار عنصري لا يمت للديمقراطية بصلة ينتظر مصادقة الكنيست عليه ليعلن دولة إسرائيل " الدولة القومية للشعب اليهودي".



خامسا : قادة إسرائيل واليمين المتطرف وفكرة إعلان يهودية الدولة[14]

لم تتوقف تصريحات القادة الإسرائيليين إلى الدعوة بيهودية دولة إسرائيل بمناسبة أو بدون مناسبة. وقد وردت العديد من التصريحات على لسان كل من شمعون بيريز رئيس إسرائيل. وإيهود اولمرت رئيس الوزراء السابق عن حزب كديما. وتسفي ليفني وزيرة الخارجية. وبنيامين نتنياهو رئيس الوزراء عن حزب الليكود. وافغيدور ليبرمن وزير الخارجية. وكان نتنياهو صرح عند افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي عام 2009م. بان (حق وجود دولة يهودية وحق الدفاع عن النفس هما اثنان من أركان وجود شعبنا وهناك ترابط عضوي بين هذين الحقين).

وبناء على ما قاله نتنياهو بالإمكان التوقف عند نقطة هامة جدا تفيد بأن كل ما يعني الإسرائيليين من اعتراف الفلسطينيين ثم بقية العرب بيهودية دولتهم. ينصب في الأساس على أن يمسح الفلسطينيون ويزيلون من أذهانهم رسميا بأن هؤلاء اليهود الذين وفدوا إلى فلسطين من كل مكان هم أصحاب الأرض الحقيقيين وبأن الفلسطينيون لم يكونوا سوى مغتصبين لممتلكات اليهود منذ مئات السنين.

في 11 تشرين الأول 2010م. تساءل نتنياهو أمام الكنيست بنوع من التذاكي اذا ما كانت القيادة الفلسطينية مستعدة لتقول لشعبها أنها على استعداد للاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي مثلما نحن على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة قومية للشعب الفلسطيني وقد درج على تكرار مقولته هذه مرات عديدة وفي مناسبات مختلفة.

إن ما يسعى إليه نتنياهو ويرمي إليه من مطالب بإشهار يهودية الدولة هو إضفاء الطابع القومي عليها. لتصبح دولة قومية للشعب اليهودي. حيثما وجدوا سواء داخل إسرائيل أو خارجها . والاعتراف بما يترتب على ذلك من حق. أو كما ذكر أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة خلال حديثة عن الرفض الفلسطيني بالاعتراف بيهودية الدولة و تعليله له بان يهودية الدولة تعني كما وردت على لسانه **"حق شعب إسرائيل على ارض إسرائيل"**[15] وصولاً إلى القول أن الفلسطينيين يرفضون بيهودية دولة إسرائيل لكونهم يرفضون هذا الحق بالذات .

هوامش

9. خالد شنيكات، و محمود الجندي، إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح، مجلة المستقبل العربي (بيروت، العدد 428، 2014)، ص 83.

10. فلسطين تاريخها وقضيتها، (فلسطين، منشورات جامعة القدس المفتوحة، د.ت)، ص ص 115 – 116.

11. أسامة ابونحل، يهودية دولة إسرائيل ...، مرجع سابق، ص 310.

12. الجزيرة نت، زيارة الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط 20 كانون الثاني 2008م، www.aljazera.net

13. خالد شنيكات، و محمود الجندي، إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح...، مرجع سابق، ص83.

14. أسامة ابونحل، يهودية دولة إسرائيل ...، مرجع سابق، ص 317.

15. ارض إسرائيل: إن مفهوم ارض إسرائيل الذي تبنته الحركة الصهيونية، هو مفهوم توراتي كان ولا يزال مدار جدل بين مختلف التيارات الصهيونية، لجهة حدود الدولة الإسرائيلية ما حال دون اتفاقها على تعيين حدود نهائية للمشروع الصهيوني، وأبقى الحدود رهن صراع ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: الاكتفاء بحدود الخريطة الفلسطينية، تبلور عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ويقف إلى جانبه التيار العمالي.

الاتجاه الثاني: يرى أن حدود ارض إسرائيل هي حدود الاثني عشر سبطاً (سبط تعني قبيلة والمقصود أبناء يعقوب إسرائيل الاثنى عشر وفق الأسطورة التوراتية)، أي انه يضيف إلى فلسطين مناطق من سوريا ولبنان وشرق الأردن (للنهر ضفتان هذه لنا وتلك لنا). انه شعار رفعة رئيس التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية الأب الروحي لحزب الليكود الذي يقوده بنيامين نتنياهو.

الاتجاه الثالث: ينطلق في منظورة من الحدود التوراتية لينقسم إلى فريقين : فريق يرى أن الحدود التوراتية تمتد من نهر مصر النيل (وادي العريش في سيناء)، وحتى الفرات، وأخر يرى أنها تمتد من نهر مصر وحتى الفرات.

وفريق يقف إلى جانب الاتجاهين الثاني والثالث التيارات اليمينية والدينية. انظر: خالد شنيكات، و محمود الجندي، إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح...، مرجع سابق، ص 88.

سادسا : فكرة إعلان يهودية الدولة وأثرها على مستقبل العملية السلمية

تعد مسألة يهودية دولة إسرائيل التي طرحها قادة إسرائيل في الآونة الأخيرة من خلال تصريحاتهم من أخطر القضايا المطروحة في منطقة الشرق الأوسط لأنها تهدد مصير عملية السلام والقضية الفلسطينية برمتها. بخاصة إذا وضع هذا الطرح محل التنفيذ الفعلي على أرض وأصبح أمرا واقعيا. وتكمن خطورة تصريحات القادة الإسرائيليين في ما يتعلق بيهودية الدولة في أنها ستؤدي إلى إلحاق الأذى بالقضية الفلسطينية وكل ملفاتها وإفراغها عن مضمونها وستجعل من الفلسطينيين ومن دولتهم المنتظرة مجرد رقم ثانوي لا قيمة له في الشرق الأوسط[16].

و إذا نجحت حكومة اليمين الإسرائيلي في فرض قانون يهودية الدولة فان بالمقابل انتهاء عملية السلام بالشرق الأوسط برمتها بسبب إغلاق مسار السلام العادل والحقيقي والتي ستؤدي إلى انزلاق المنطقة كلها في صراع جديد على أساس ديني قد يستمر سنوات طويلة تتغير فيها خارطة المنطقة الجيوسياسية. و إذا ما نجحت إسرائيل في فرض هذا القانون فان ثوابت الفلسطينيين كلها سوف تنطوي تحت عنصرية هذا القانون و يعود الفلسطينيون للمربع الأول من المقاومة المسلحة والعمليات العسكرية بكافة أنواعها بإسرائيل وخارجها. وهنا نستطيع القول إن أي حديث عن السلام سيكون مجرد حديث غير واقعي لان أسس السلام كلها قتلها قانون دولة اليهود القومية ولا يوجد أي آفاق أو مسارات آمنه حتى للحديث عن السلام وكل هذا قد يترك أي فرصة للمجتمع الدولي للحديث عن فكرة السلام لأنها تكون انتهت وقبرت تحت أقدام العنصرية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة. وفق إستراتيجية خبيثة دأبت إسرائيل على رفع سقف المطالب وخلق المشكلات أمام عملية السلام ثم تقليص تلك المطالب. وحل المشكلات تنازلا لابد أن يقابله المفاوض العربي والفلسطيني بتنازل اكبر.

سابعا : القضية الفلسطينية ويهودية الدولة

أصبح موضوع المطالبة بيهودية الدولة حديث الساسة الصهاينة وهو شرطهم الأساسي لاستمرار المفاوضات. **ونجد أن من الضروري التذكير بآثاره الخطيرة والمدمرة التي يمكن ان تترتب على القضية الفلسطينية بأبعادها السياسية والقانونية والعقائدية والقومية والمتمثلة فيما يلي:**

1. شطب ونسف حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم و إزاحة الأساس القانوني لهذا الحق من أجندة الأمم المتحدة ومنح دولة إسرائيل الفرصة للتنصل في القرارات الدولية الداعمة للحق الفلسطيني. فالاعتراف بيهودية الدولة يسبقه التنازل عن حق العودة.

2. تصفية القضية الفلسطينية وخصوصا موضوع حق العودة على حساب دول الجوار وخصوصا الأردن الذي أصبح بالنسبة لإسرائيل وطن بديل للفلسطينيين وتطبق التوطين.

3. دعوة يهود العالم للهجرة لإسرائيل وذلك لإعادة التوازن السكاني والاستمرار بالمشاريع الصهيونية.

وفي تصريح للرئيس الفلسطيني "محمود عباس" 25تشرين الثاني 2014م. إن يهودية الدولة في إسرائيل يضع عددا من العراقيل في طريق مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وصرح "محمود عباس" في حوار إذاعي مع إحدى الإذاعات الفلسطينية بأن الحديث عن يهودية الدولة أمر مرفوض. ويلقى معارضة عنيفة داخل الحكومة والكنيست الإسرائيلي . ولدى الشعب الإسرائيلي لأن الكثير ينح وأضاف : أقول إن كثيرين من الشعب الإسرائيلي يريدون السلام. وأكد مجلس الوزراء الفلسطيني أن إقرار الحكومة الإسرائيلية يهودية الدولة هو إعلان صريح عن تبني الحكومة الإسرائيلية نظام الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني . وأدانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إقرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي لمشروع قانون (القومية اليهودية). وعبرت عن رفضها الشديد لهذا القانون الذي تصف فيه إسرائيل



نفسها على أساس ديني. وأكدت اللجنة التنفيذية أن هذا القانون يهدف إلى القضاء على حل الدولتين عن طريق فرض مشروع (إسرائيل الكبرى). ويهودية الدولة على ارض فلسطين التاريخية[17].

ثامنا : إعلان فكرة يهودية الدولة وأثرها على العرب داخل إسرائيل

إن سعي إسرائيل إلى تطبيق قانون يهودية الدولة يعني أن العرب في فلسطين المحتلة الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية لن تكون لهم حقوق في الدولة اليهودية مهما كان عددهم. و هذا يأتي في القانون الإسرائيلي بحال الاعتراف الفلسطيني ومن ثم الاعتراف العربي. وإسرائيل تستخدم هذا الشرط حماية لوجودها من التزايد الديمغرافي (السكاني). الفلسطيني وتضعه ثانيا عائقا رئيسيا بحال لا تريد الوصول بالمفاوضات إلى نتيجة. كونه شرطا تعجيزياً. و يهودية الدولة تعني أيضا خضوع الجميع للقوانين اليهودية. ولا يمكن للعرب (المسلمين والمسيحيين). في الداخل إلا أ. يطبقوا هذه القوانين العنصرية. وما تخشاه إسرائيل أن يتحول العرب إلى قوة قادرة على التصدي. إضافة إلى تزايد إعدادهم الأمر الذي يقطع الطريق على هذا الاحتلال أمام أية مطالب جدية بيهودية الدولة.

وبالعودة إلى قانون المواطنة نرى أنه يعطي حقوق المواطنة كاملة لليهود في حين لا يعترف للعربي بأدناها. وهناك خلاف لدى المشرعين والسياسيين الإسرائيليين حول ... **هل يحق للعرب الذين تفيد جوازاتهم بأنهم عرب إسرائيل أن يتساووا مع اليهود ؟؟. الجواب : طبعا لا.** فهم لا يتسلموا وظائف حساسة مثل الأمن والجيش أو وظائف إدارية عليا للدولة الإسرائيلية أو يوجد لديهم في الهوية خانة باسم القومية. اذ يكتب فيها لليهودي يهودي . وللدرزي درزي. وللعربي عربي سواء كان مسلما او مسيحيا . وهذا ما يثبت انه ليس هناك من ديمقراطية ولا مساواة في الكيان الإسرائيلي. و أيضا قانون المواطنة لا ينطبق تماما على الفلسطيني مثل أي يهودي يستطيع الزواج من أي امرأة في العالم ويحضرها إلى فلسطين المحتلة ويسكن فيها. ولكن العربي إذا تزوج بامرأة من الضفة الغربية مثلا لا يستطيع وفق التعديلات الأخيرة على القوانين أن يجلبها على بلدته والسبب قي ذلك كي لا يزيد عدد الفلسطينيين في الداخل الإسرائيلي[18].

تعددت كذلك مشروعات القوانين المقدمة للكنيست الإسرائيلي بحظر الاحتفال بيوم النكبة الذي يحتفل به فلسطينيو إسرائيل سنويا وضرورة تأكيد الولاء والانتماء لإسرائيل. وحظر المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية لتلك الأحزاب العربية التي لا تعترف بإسرائيل كدولة يهودية[19].

الهوامش

16. خالد شنيكات، و محمود الجندي، إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح...، مرجع سابق، ص74.
17. موقع روسيا اليوم، تصريح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، 25 تشرين الثاني 2014م، Arabic . rt.com/news
18. خالد شنيكات، و محمود الجندي، إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح...، مرجع سابق، ص ص 77 – 78.
19. عبدالعليم محمد، يهودية دولة إسرائيل...لماذا الآن، صحيفة الاهرام المصرية، العدد 44770، حزيران 2009م، متاحة على الموقع الالكتروني للصحيفة.www.alahram.net

تاسعا : الموقف الأردني من فكرة إعلان يهودية الدولة

في حال إقرار إسرائيل لفكرة يهودية الدولة تكون قد وجهت ضربة قاتلة إلى مفهوم السلام والتعاون الذي تضمنته معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (وادي عربة)، المبرمة عام 1994م، كما تكون قد أظهرت نواياها الحقيقية تجاه الحل النهائي للقضية الفلسطينية التي هي القضية المركزية للأردن وأيضا على تماس من الأمن الوطني الأردني بشكل كبير.

وعندما وافقت الحكومة الأردنية التي كان يرأسها طاهر المصري على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام المنعقد في تشرين الثاني 1991م، اتخذ مجلس الوزراء قرار بالموافقة على المشاركة في المؤتمر، ولكن بناء على أسس عديدة أولها مصالح الأردن العليا ودفاعه عن أمن ومستقبل أبنائه وتأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى المحتلة عام 1967م، بما فيها القدس الشريف تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم (242) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وبتبني إسرائيل مبدأ يهودية الدولة تكون مصالح الأردن العليا قد تضررت وتأثرت إمكانات دفاعه عن أمنه ومستقبل أبنائه، إضافة إلى أنه سيتم شطب وإسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويصبح الأردن الوطن البديل وتحقيق المصلحة الإسرائيلية في التوطين.

هذا دفع الأردن للتحرك دبلوماسياً لوقف أي إجراء يصب في مصلحة قانون يهودية الدولة في جميع اللقاءات العربية و الدولية و في الجمعية العامة للأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي، فموقف الأردن واضح تجاه فكرة يهودية الدولة لما له من أثر جسيم و خطير على الأردن وأمنه من جهة و من التقسيم الجيوسياسي للمنطقة من جهة أخرى.

عاشرا : الآثار المترتبة على الاعتراف بيهودية الدولة

لاشك في أنّ امتناع المسؤولين الأردنيين و الفلسطينيين عن الاعتراف بيهودية الدولة يخفف من الأضرار الناشئة عن تثبيت هذه التسمية ، إلا أن اعتراف المجتمع الدولي أو عدد



كبير من الدول بهذه التسمية قد يلحق أشد الضرر بالقضية الفلسطينية و عملية السلام و يسهم في عملية إنهائها.

ولعل أهم الآثار المترتبة على ذلك هي[20]:

1. إنزال ضرر كبير بحق الشعب الفلسطيني فتقرير مصيره و هو حق ثابت و مؤكد من الغالبية العظمى من دول العالم ، وقد أقرته الأمم المتحدة في عشرات القرارات بحيث أصبح عُرفاً دوليا ملزماً لأعضاء الجماعة الدولية كافة، كما أن محكمة العدل الدولية وفي رأيها الاستشاري المتعلق بالجدار الفاصل وصفته بأنه من القواعد الدولية الآمرة.

2. تسهيل مهمة الكيان الصهيوني في سن القوانين العنصرية خاصة و أنها أكثرت في السنوات الأخيرة من مثل هذه القوانين التمييزية ضد أبناء الشعب الفلسطيني كما أصدرت إسرائيل أمرا عسكرياً خاصاً بالضفة الغربية وهو الأمر رقم (1650) الذي دخل حيز التنفيذ في 2010/4/31م ، وهو يلغي الأمر السابق المتعلق بما يسمونه "منع التسلل" ورقمه 329 الصادر في عام 1969م، و فيه نصوص واضحة بإلغاء ما ورد في الأمر السابق من تعريف مكان إقامة المواطنين في الأراضي المحتلة 1967م، مما يفهم منه بأنه يمكن للحاكم العسكري اعتبار كافة الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية و كذلك الزوجات الأجنبيات المقيمات مع أزواجهن و المغتربين من أصل فلسطيني و كذلك سكان قطاع غزة الموجودين في الضفة اعتبارهم متسللين و بالتالي إصدار الأمر بطردهم.

3. الإضـرار بمكانة الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل و وضعهم، مع إمكانية تفسير المتطرفين اليهود و الإسرائيليين لمقولة "يهودية الدولة " بأنه ترخيص بطرد هؤلاء المواطنين في المستقبل إذا نشأت ظروف دولية مواتية لذلك.

4. الإضرار بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى بيوتهم و قراهم و في التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، إذا مادامت الدولة اليهودية فإنها تكون وطناً لليهود فقط و لا يحق لأي لاجئ فلسطيني العودة إليها و الأشد و الأخطر من ذلك هو إمكانية اعتبار الفلسطينيين و العرب ممثلين لتلك الدولة ومستعمرين قروناً عدة و بالتالي يجب تعويض اليهود عن ذلك الاحتلال .

5. سقوط عملية السلام برمتها و سقوط معاهد وادي عربة و تصفية قضية اللاجئين على حساب الأردن و جعل الأردن وطناً بديل للشعب الفلسطيني .

في ظل ما سبق يؤكد الباحث على أنه يجب رفض الاعتراف بيهودية الدولة سواء صدر ذلك الاعتراف من المسؤولين فلسطينيين أو عرب أو من أي جهة أجنبية كالأمم المتحدة لما يسببه ذلك من أضرار كبيرة في العملية السلمية و القضية الفلسطينية و بحقوق الشعب الفلسطيني كما أنه لابد من التأكيد على موقف القانون الدولي الذي لا يجيز قيام الدول على أساس عنصري أو ديني.

الخاتمة :

إن تصريحات الإسرائيليين و الأحزاب الإسرائيلية مؤخراً التي أدلى بها و مازال قادة إسرائيل يداولونها حول يهودية الدولة و إنما هو قديم وُجدَ أساساً في تصريحات المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة و مقرراتها حتى إعلان ولادة دولة إسرائيل من العدم، ثم حاول الإنكليز إحياء هذا المصطلح أكثر من مرة ابتداء من تصريح **بلفور** الشهير عام 1917م مروراً بتقرير **لجنة بيل** عام 1937م و انتهاء بقرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1948م .

و خلصت الدراسة إلى خطورة تحويل هذا المصطلح إلى واقع حقيقي لما يمثله من تداعيات كبيرة جداً على العملية السلمية و القضية الفلسطينية و على رأسها حق عودة اللاجئين و حق التعويض أيضا، و كذلك له خطورة في حال توسُّع دولة إسرائيل على حدود الأقطار العربية الأخرى.

فقانون يهودية الدولة سيجعل من الفلسطينيين مجرد إرهابيين اغتصبوا الأراضي الفلسطينية التي تعود لليهود و بالتالي يصبح اليهود هم سكان فلسطين الأصليين و العرب هم الدخلاء الذين كان هدفهم اغتصاب حقهم.

كما أن **عملية السلام** سوف تسقط و **معاهدة وادي عربة** أيضاً وبالتالي فإن **القضية الفلسطينية** و **حق العودة** سيتم تصفيتها على حساب الأردن و جعل الأردن **وطن بديل** وهذا يهدد الأمن الوطني الأردني و يصبح لإسرائيل مطامع مستقبلية بالأردن في حال تجدد فكرة التوسع (إسرائيل الكبرى).

هوامش

20. عبدالله ابو عيد ، يهودية الدولة : الأهداف والآثار...، مرجع سابق، ص 72 – 73.

لائحة المراجع

- عبدالله أبوعيد ، **يهودية الدولة : الأهداف والآثار** (عمان : مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 65، 2013).
- أسامة أبونحل، **يهودية دولة إسرائيل : جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 23، 2011).
- عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 10، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).
- خالد شنيكات، و محمود الجندي، **إعلان يهودية الدولة وتداعيات المصطلح**، مجلة المستقبل العربي (بيروت، العدد 428، 2014).
- **فلسطين تاريخها وقضيتها**، (فلسطين، منشورات جامعة القدس المفتوحة، د.ت).
- الجزيرة نت، **زيارة الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط** 20كانون الثاني 2008م، **www.aljazera.net**
- موقع روسيا اليوم، **تصريح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية**، 25 تشرين الثاني 2014م، **Arabic . rt.com/news**

كتاب الإسلاميون في المغرب
للباحث عكاشة بن المصطفى



زكرياء اكضيض

جماعة العدل و الإحسان تعمل جاهدة للسيطرة على النظام السياسي من الخارج بدون عنف من خلال إعداد أعضائها روحيا لمرحلة الزحف

حزب العدالة و التنمية يحاول التكيف مع جهاز المخزن محاولا السيطرة عليه من داخل دواليبه

صدر للباحث عكاشة بن المصطفى كتاب بعنوان الإسلاميون في المغرب عن دار توبقال للنشر بدعم من وزارة الثقافة. حيث يقع الكتاب في 209 صفحة تتضمن بحثا سوسيولوجيا يتناول الظاهرة الإسلامية بالمغرب.

و سبق للباحث عكاشة نشر بحثه هذا في كتاب بالفرنسية سنة 2006. بحيث يعد هذا الكتاب الأخير جزءا منقحا من أطروحة للدكتوراه في علم الاجتماع التي حصل عليها في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية بباريس . إذ ينطلق عكاشة في كتابه من فرضية مفادها أن الظاهرة الإسلامية ليست مجرد ردة فعل ظرفية. بل لديها امتدادات و جذور تاريخية منذ ظهور الإسلام.

غير أن المتغير في الحركات الإسلامية حسب الباحث عكاشة هو نمط حركيتها و تنظيمها الذي يشابه الأحزاب السياسية الحديثة. وفي السياق ذاته. يتساءل الباحث عكاشة عن وضع المأساة الذي تعرفه الظاهرة الإسلامية و علاقتها بالنظام السياسي و نمط تنشئتها: كيف يمكن تفسير فعل مأسسة التنظيمات الذي توجهت إليه الحركات الإسلامية؟ وهل تعكس مأسستها إخفاقها؟ وهل يجوز النظر إليها باعتبارها ردة فعل عن أزمة الحداثة أم باعتبارها عودة للبعد الروحي والديني؟ وكيف هي علاقة الحركة الإسلامية بالمخزن؟ وما هي إستراتيجية النظام السياسي المغربي في التعامل مع الإسلاميين؟ و ماهي أساليب التنشئة ووسائل التعبئة المعتمدة من طرف الإسلاميين المغاربة و مدى تأثيرها في الساحة السياسية و الاجتماعية بالمغرب؟

ولقد اعتمد الباحث بن المصطفى المنهج السوسيو-سياسي في مقاربته للظاهرة الإسلامية بالمغرب. مستدعيا في الآن ذاته البعد التاريخي بغية تتبع نشوء الظاهرة. ورصد أهم المحطات التاريخية المسرعة لظهورها. ومكن هذا الاختيار المنهجي الباحث بن المصطفى من انتقاد الاختيارات المنهجية القائمة على الطرح الذي يتبناه العديد من علماء الاجتماع من خلال ربطهم المنهجي بين الظاهرة الإسلامية وأبعادها السياسية والاقتصادية. حيث سقط هؤلاء في أحكام مسبقة وتعسف على الواقع. مشيرا إلى أن الحركة الإسلامية ليست وليدة ظرفية محددة. بل هي تمثل سيرورة تاريخية طبيعية. عرفت منعرجا في فترة السبعينات والثمانينات من خلال حيث تحول إستراتيجيتها من الاحتجاج إلى البحث عن الاندماج و التوسع.

وبين الباحث عكاشة أن إستراتيجية إقصاء الإسلاميين من طرف الأنظمة السياسية و جزء من الأحزاب اليسارية ساهم في تأخر تطورهم. و أعاق وعيهم الملاحظ بضرورة التحول و التطور. و يورد في السياق ذاته. حالتي جماعة



العدل و الإحسان و حزب العدالة و التنمية كنماذج ميدانية للدراسة. مكنته من اختبار فرضياته عبر رصد سلوكاتهم وآرائهم وتمثلاتهم وخطاباتهم بخصوص الإشكالية التي تطرق إليها.

وخلص عكاشة إلى أن الحركة الإسلامية حركة مدنية. معتبرا أن جل أعضائها منحدرين من المدن. وقاعدتها تنبني بالأساس على عنصر الشباب. مميزا بين نوعين من الحركات الإسلامية : صنف يميل إلى العنف. داعيا إلى القطيعة التامة مع النظام السياسي. كحالة تيار السلفية الجهادية الذي شجعه المخزن في ظرفية سياسية كانت تتطلب ضرورة التعامل مع بعض الأنظمة السياسية في المشرق .

وأهم ما يميز تيار السلفية الجهادية - حسب الباحث بن المصطفى عكاشة - هو توجهه نحو نقد و تبديع مجموعة من السلوكات في المجتمع. حيث لم يسلم الإسلاميون من سهام نقدهم. إذ تم نعتهم بالمبتدعين و بمزقي الصف الإسلامي. أما الصنف الثاني. فهو الذي ركز عليه الباحث في كتابه. و يمثل بعض الجمعيات التربوية كجماعة الدعوة و التبليغ. وحركات أخرى تمزج بين التربوي و السياسي. كحزب العدالة و التنمية الذي يحاول حسب عكاشة التكيف مع جهاز المخزن و محاولة السيطرة عليه من داخل دواليبه.و أيضا جماعة العدل و الإحسان التي أفرد لها الباحث حيزا مهما من كتابه.

وتعتبر جماعة العدل والإحسان تيارا إسلاميا متمردا. ينتقد بشدة النظام السياسي. و يدعو إلى مقاطعته. و يعمل جاهدا للسيطرة عليه من الخارج بدون عنف من خلال إعداد أعضائه روحيا لمرحلة الزحف. و استند الباحث عكاشة في تناوله لهذه الجماعة – العدل و الإحسان – للكتابات المرجعية لمرشد الجماعة عبد السلام ياسين من أجل فهم تصوره التربوي والتنظيمي والحركي. ومقارنته بالحركات الاجتماعية التي عرفها العالم .

وفي معرض حديثه عن الحركات الإسلامية. يتوقف عكاشة بالقارئ عند أهم المحطات التاريخية التي مرت منها الظاهرة الإسلامية. **معرفا في نفس السياق بأعلامها و أبرز تياراتها**. مبرزا في الآن ذاته أن نمط اللاعنف هو القاعدة المشتركة التي تميز الحركات الإسلامية في المغرب. وفي السياق ذاته يوضح بن المصطفى إستراتيجية المخزن المتمثلة في آليتي الإدماج و التهميش: فمن جهة تعمل هذه الإستراتيجية على تشجيع الجمعيات الصوفية و إدماجها للحركات غير الاحتجاجية. ومن جهة أخرى لمراقبته الصارمة للحركات الأكثر راديكالية. و سحبها لهيمنتها على المساجد من خلال مشروع إعادة هيكلة الحقل الديني الذي انطلق بعد أحداث **16 ماي 2003** .

و في آخر الكتاب يشير الباحث عكاشة بن المصطفى إلى الدور العلمي الكبير الذي لعبه المفكرون الإسلاميون الجدد من أمثال فاطمة المرنيسي و الجابري و بوهندي و غيرهم في تجديد الفكر الإسلامي. وخلخلة يقينياته. مما شكل خطوة مهمة نحو تجاوز الصور المثالية المترسخة في الفكر الإسلامي.

صرخة



سناء غيلان

من ذا الذي يتخطفني
-طوعا-
من محراب مواجدي
و جنوني...
يشع في هدأتي
انسيابي
يتشكل نهما باردة،
بداخلي
يؤذيني...
يقحل آخر نبع
في صحراء عيني
مغارتان من حكايات جدتي
انشقتا على جفني،
و تمرق إكليل الملائكة الصغيرة فوق رأسي
هل أمارس هوايتي في الصراخ،
من جديد
أجيبي أيتها الجدران
الأنصع من براءتي
أجيبي أيتها الخرساء
و لا تخجلي
فكم أسكرني نبيذ صمتك
حتى أذهب عني
الحزن
و أذهب عني
الوعي
و أذهب الأمل
في الصحو
وفي الأمل
...
أجيبي كم مرة
حللت ضيفة عليك
و تحملت ثقلي
كنت
كما الليلة
أرقب مقدمه
بهيا
يمتطي صهوة الأثير
يصعد نحوي
يصعد نحو الشفتين
يصعد من ذاك الجهاز الصغير
يااا هلت..
التعقب الألوان و الألحان...
كيف ألقاه
و قد زينت بالخنج
بالغوايت
درب الحديث..
و أطلقت العود الكمبودي
يسابق أفكاري.. و أشعاري..
ثم
توشحت بوسام الأنثى
شهرزاد..
...
سوف أحكي حكايت
من حكايات الستين ليلت...و ليلت
"بلغني أيها الملك العنيد
ذو القلب الحديد
أن امرأة
من زمن عبد الحليم
قزفتها رياح شتويت
نحو مذبحت القائد
فارس الفرسان
و حاكم الزمان
أرسل نحوها شواظا
من عينيه
ثم ضحك في سره
و رحل.

قال لها ذات مرة :
إني قادم
لا على صهوة الأثير
بل فعلا فعل...
لاهثت.. تراها
خلف مستحضرات الجمال
و دهشت العطور
تراها تتشكل نموذجا مفقودا
لأنثى شهيت
لامرأة
غير مسبوقت
لا الورد الأحمر يكفي
و لا صنوف الشمعدان
فغنت
و جنت
و صار لها ما تمنت...
ليتت ما صار...

من حقيبت السفر
صرخت صغار الشياطين
"قد تماثل للرحيل"
و من ثوبها الأسود
سال عرق كحل فيروزي
"أهواك بلا أمل
و عيونك تبسم لي
و ورودك تغريني
بشهيات القبل"
...
الديك المبحوح
نسي موعد الصياح
لذلك أدركني النباح
نباح الشارع المحموم...

حادث شارلي إيبدو
واقع الإقصاء ومبدأ الحق في التعبير مقاربة متعددة الروايا

أيقظت حادثة شارل إيبدو الفرنسية العديد من الأسئلة المضمرة التي لم تقتصر على الوضع الفرنسي الداخلي، بل حاولت أن تمتد نحو السياسة الخارجية الفرنسية و علاقتها الجيوسياسية، خصوصا مع بلدان ما يسمى بـ"الربيع العربي". فقد حاولت الطائرة المستديرة المنظمة من طرف مركز مدى حول"حادثة شارلي إيبدو: واقع الإقصاء ومبدأ الحق في التعبير من خلال مقاربة متعددة الروايا" التفكير في هذا الحادث بعيدا عن أحكام القيمة المروجة من طرف الخطاب الإعلامي، وذلك من خلال تفكيك أسس التي تقوم عليها العلمانية الفرنسية، وإعادة النظر في علاقة المسلمين بتراثهم داخل الحقل الديني الفرنسي، إضافة فهم حادثة شارل إيبدو من خلال السيرة الذاتية للأخوين كواشي.

هذه المقاربة المتعددة الزوايا ترمي لفهم حقيقة ما وقع في فرنسا بعيد عن الوسائط التي يروجها الخطاب الرسمي في بعديه السياسي و الإعلامي. فهل يمكن القول بأن هذه الحادثة الإرهابية هي حادثة فرنسية محضة أم أنها تتجاوز الحيز الفرنسي الجغرافي ؟ وهل هي مشكلة فرنسية أم أنها ترتبط بالتجاذبات السياسية و الدينية و العرقية التي تعرفها بلدان ما يسمى بـ"الربيع العربي ؟ و إلى حد يمكن اعتبار سخرية "مجلة شارلي إيبدو" من المقدس الديني هي السبب المباشر في ردة فعل الإرهابيين ؟ و ما علاقة السخرية بالمقدس؟ وهل للسخرية الصحفية الفرنسية حدود أم أنها ينبغي أن تمتد إلى حدود مجال المقدس ؟ وهل يمكن للسخرية الصحفية الفرنسية أن تمتد لتسخر كذلك من المحرقة السامية لليهود ؟ و ماهي المقدسات غير العلنية في المجتمع الفرنسي ؟ وهل هنالك توزيع عادل للقداسة على كل الفرنسيين ؟ و هل يتحمل الفرنسيون المسلمون مسؤولية ما وقع؟ فهل أعاد الحقل الديني الفرنسي التفكير في علاقته بالتراث ؟ و إلى أي حد يمكن القول بأن جذور التطرف هي جذور تراثية ؟

الشكلانية و الإمبريالية



اعتبر الباحث رضوان رشدي أن التنديد بالعنف و رفضه هو خيار مبدئي. فالعنف ينحدر بالإنسان إلى مراتب الدوابية التي تجعله أسير غرائزه الحيوانية المدمرة التي تنذر عند استفحالها بخراب العمران حسب عبد الرحمان بن خلدون. فتجليات العنف اليوم بادية، حيث اتخذت أبعادا متطرفة. نذكر هنا على سبيل المثال لا للحصر الهجوم المسلح على مدرسة تعليمية في باكستان، ما أودى بحياة العديد من التلاميذ الأبرياء.

و لفهم سلوك العنف المتطرف، لابد حسب الباحث رضوان رشدي من مقاربة تاريخية تمكن من فهم الجذور الإيديولوجية لهذا الفكر المتطرف الذي هو فكر شكلاني، يتماهى مع حرفية و سطحية الخوارج. ولا يراهن هذا الفكر المتطرف على التغيير، بل يغرق في أحكام الوصف التي تحط من قيمة تدين الآخر، بناء على نصية صارمة تحكم نمط تفكير المتطرف، بحيث أن النصوص إذا أخذت بحرفيتها و ظاهريتها فقط، ضاق نطاقها و قل عطاؤها، و إذا أخذت بعللها و مقاصدها كانت معينا لا ينضب بتحقيقها لمقصود الشارع جلبا للمصالح و درءا للمفاسد.

فإذا كانت النظرة النصية المنغلقة على ذاتها عاملا من عوامل تغذية العنف، فإن الفكر الغربي الإمبريالي في طابعه المادي الصرف، ساهم بحملاته الاستعمارية في تأجيج إيقاع العنف داخليا وخارجيا، و ذلك من خلال سياسته الاستعمارية التي أبادت العديد من الشعوب المستعمرة، و جرتها إلى حروب عالمية، كان المستفيد الوحيد منها هي القوى الإمبريالية الرامية إلى مراكمة الثروات، و لو كلفها ذلك أرواح الشعوب المستعمرة. الأمر الذي جعل المنطقة العربية منطقة على صفيح ساخن.

تنذر في كل لحظة و حين بانفجار العنف المسلح.

ليخلص الباحث رضوان رشدي إلى أن إنسانية الإنسان مرتبطة بمبادئه و قيمه، بحيث ينبغي للفكر أن يكون سببا في إسعاد الإنسان، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن التعبير الإبداعي، يجب أن يقوم من داخل الإبداع ذاته، بعيدا عن كل ممارسة خارجة عن إطار الحقل الإبداعي. في إشارة واضحة إلى أن الإبداع ينبغي أن يواجه بالإبداع نفسه.

التجيير الإعلامي للإرهاب



بين الباحث مختار بنعبدلاوي أن تسليط الأضواء بشكل مفرط على حادثة شارل إيبدو الإرهابية أخفى حقيقة الخيوط المتحكمة في الواقعة الإرهابية، داعيا إلى ضرورة التفكير في السيرة الذاتية للأخوين كواشي. فلابد من العودة إلى ماضيهما، فهما ولدا في أحد الأحياء الهامشية في فرنسا، حيث توفيت أمهما، و توفي بعد ذلك أبوهما بسرطان الكبد، فبعد وفاة والديهما أصبحا بدون مأوى، لينتقلا إلى مدينة باريس عند عمهما الذي لم يتحملهما، حيث ألقاهما في الشارع ليصبحوا بدون مأوى. فقادتهما سلوكاتهما غير مشروعة إلى السجن الذي تعرفا بداخله على سماسرة الدين الذين عملوا على ترسيخ الفكر المتطرف لديهما، فالتحقا بعد خروجهما من السجن نحو معسكرات تدريبية في اليمن، حيث تم



تجنيدهما للجهاد في سوريا و العراق.

بناء على هذه السيرة الذاتية، يتضح حسب الأستاذ مختار أن فرنسا فشلت على المستوى الداخلي في حل مشكل التهميش الذي تعرفه الأحياء الهامشية، حيث تصل نسب البطالة في صفوف شباب هذه الأحياء إلى أربعين في المائة، بينما خارجيا تتحمل السياسة الخارجية الفرنسية بشكل غير مباشر مسؤولية الحادثة الإرهابية" نظرا للدعم الذي قدمته لمجموعة من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية؛ فقد تواطأت فرنسا مع كبار جنرالات في الجزائر من أجل إيقاف المسلسل الديمقراطي داخلها، و توفير حماية لكبار قادة العسكر الجزائريين من المتبعات القضائية الخارجية .

و من اللازم الاعتراف بأن الظاهرة الإسلاموية في شكلها الإخواني، حظيت بأول دعم مالي من طرف بريطانيا من أجل تمكين حركة الإخوان المسلمين من سد الفراغ الذي سببه انسحاب فرنسا من الشرق الأوسط . هذا إلى جانب تسليح الغرب للإسلاميين و تجنيدهم في أفغانستان ضد الإتحاد السوفياتي، ما تسبب في إنهاء القطبية الثنائية في العالم، و تعبيد الطريق لهزيمة العرب في حرب 1967م، بعد ذلك تبنى الغرب مفهوم "الفوضى الخلاقة" من خلال إثارة النزعات الطائفية و القبلية التي فككت بنية المجتمعات العربية، و بررت مشروعية تواجد الأنظمة الاستبدادية كأنظمة قادرة على صناعة وهم الاستقرار .

لينتهي الباحث مختار بنعبدلاوي إلى أن حادثة شارل إيبدو الفرنسية هدية تستفيد منها الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية التي ستقايض أوروبا بالمعلومات الاستخباراتية حول أصول الجهاديين و تحركاتهم داخل فرنسا و خارجها . هذا الوضع، يدعو حسب الأستاذ مختار إلى ضرورة توخي الموضوعية في قراءة هذا الحادثة ، مع توخي الحذر في عدم التسليم بالتجيير الإعلامي الذي تعرضت له حادثة شارل إيبدو في أوروبا.

العقل الاختزالي الفرنسي



أكد الباحث محمد الغيلاني إلى أن حادثة شارلي إيبدو هي مشكلة فرنسية محضة، بحكم أن الفاعلين فرنسيون و الضحايا هم كذلك، مشيرا إلى أن الصلة التي تربطنا بالموضوع هي صلة الإسلام، و قد تناولت مداخلة الغيلاني تفاعل الحادثة الإرهابية مع أزمة العلمانية الفرنسية، ومشكل تدبير الحقل الديني الفرنسي، ومشكل حرية التعبير في فرنسا، انطلاقا من هذه الزوايا، أورد الأستاذ الغيلاني مضمون الخطاب الإعلامي الفرنسي التزييفي الذي اعتبر الحادثة من الحوادث الأكثر دموية منذ القرن التاسع عشرة، معتبرا أن هنالك أقلام فرنسية أخذت مسافة من الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث اعتبر



مثلا الصحفي الفرنسي "دافينفانسو" في تصريح جريء أن صحفي "شارلي إيبدو" ليسوا شهداء للحرية، الأمر الذي يبرز أن فرنسا ليس لها موقف واحد مما وقع، بل هنالك مواقف تغرد خارج الخطاب الإعلامي الرسمي.

لقد صرح الرئيس الفرنسي أن فرنسا ضربت في قلبها، بمعنى أنها ضربت في علمانياتها التي تصنف مقارنة بباقي العلمانيات في أوروبا بكونها من أشدها عداء للدين، بخلاف العلمانية البريطانية التي قامت على تصور يعمل على تبديد الاختلاف الكامن بين الدين و المجتمع و الدولة، هذا ما يفسر تنامي الإسلاموفوبيا بعد حادثة"شارلي إيبدو" في المجتمع الفرنسي، فالعقل الفرنسي هو عقل اختزالي باسم حرية التعبير لأنه يختزل الإنسان العربي في تصور نمطي واحد، هذه الصورة النمطية تنعكس سلبا على وضع الجالية المسلمة في فرنسا.

وفي سياق مداخلته، وضح الغيلاني ما أشار إليه الفيلسوف الفرنسي إدغار موران من كون العلمانية الفرنسية هي علمانية تنبني على عدم احترام المقدس الديني، حيث أبرز أن سخرية "شارلي إيبدو" هي سخرية بليدة، تثير العواطف لا العقل.

فقد أشار الأستاذ الغيلاني إلى أن الرسومات الكاريكاتيرية لا تسيء لنبي الإسلام فقط، بل هي تسيء لكرامة الإنسان بدرجة أولى، و النتيجة التي سنصل إليها حسب إدغار موران هو انتشار الخوف المتبادل بين الإسلام و المسيحية و المسيحية .

يظهر في الختام أن جل المداخلات اتخذت موقفا رافضا للعنف كخيار من أجل التغيير، حيث بينت جل المداخلات و أسئلة الحضور أن حادثة شارل إيبدو تتفاعل بشكل مباشر مع السياسة الخارجية الفرنسية و علاقاتها الجيوسياسية، و أزمة التي تعيشها العلمانية الفرنسية، إلى جانب علاقة مسلمي فرنسا بتراثهم، فتطرقت أسئلة الحضور إلى علاقة الحرية بالمقدس، و مفهوم السخرية و تمييزه عن النقد العلمي، حيث اعتبر الناشط الحقوقي اللبناني قتيبة قاسم العرب أن هنالك تناقض في الوعي الفرنسي على مستوى السلوك الفني لرسامي الكاريكاتير، مبرزا أن انتقاد محرقة السامية لليهود يؤدي بصاحبه للسجن، بخلاف السخرية من المقدس الإسلامي التي تعتبر من صميم حرية التعبير، ليشير بعد ذلك الأستاذ الغيلاني إلى أن المقدس متجسد بشكل خفي في المجتمع الفرنسي من خلال تصوراتهم للحرية و الإلحاد، حيث دعا إلى عدالة على مستوى المقدس الفرنسي، بمعنى توزيع عادل للقداسة على جميع المواطنين الفرنسيين.



إصدارات



الباحث التونسي "عمار بنحمودة" يساءل تفاعل المفكر المصري "محمد عمارة" مع الفكر الاعتزالي

عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث (الرباط) والمركز الثقافي العربي (بيروت – الدارالبيضاء)، صدر مؤخرا أحدث أعمال الباحث التونسي عمار بنحمودة تحت عنوان: " أثر المعتزلة في الفكر الإسلامي الحديث: محمد عمارة أنموذجاً".

العمل الذي يقع في 270 صفحة من الحجم الكبير، وصدرت طبعته الأولى في آخر سنة 2014، يتناول الفكر الاعتزالي باعتباره فكرا تراثيا قديما نشأ في إطار علم الكلام، وكان هاجسه الدفاع عن عقائد الملة تجاه من كانوا يهددون كيانه في الداخل والخارج.

كما يشتغل الباحث عمار بنحمودة، على تفاعل المفكر المصري محمد عمارة مع الفكر الاعتزالي، عبر طرح الأسئلة التالية: هل خضع الفكر الاعتزالي لـ[ما يُشبه] الانتقاء في أعمال محمد عمارة؟ وإن كان الأمر كذلك فأي معيار اتخذه عمارة في هذا الانتقاء؟ فماذا أخذ وماذا ترك؟ ولماذا نفر الرجل من الفرق الأخرى، فاختار منها فرقة واستهجن الباقي، والحال أن حقيقة الإسلام لا تفهم إلا في إطار تنوع المذاهب واختلاف المسلمين مللاً ونحلاً؟

الباحث عبد الوافي مدفون يلج فضاءات أضرحة مدينة الدار البيضاء

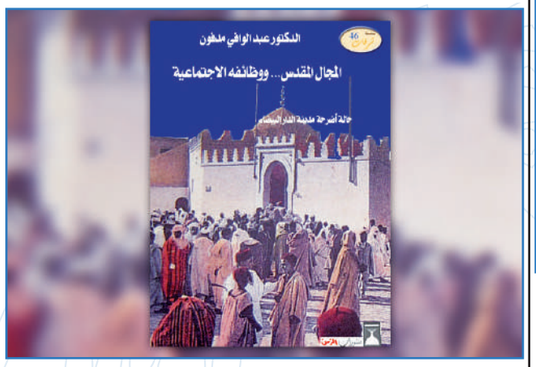

المجال المقدس ووظائفه الاجتماعية: حالة أضرحة مدينة الدار البيضاء" ، هو العنوان

الذي اختاره الباحث المغربي عبد الوافي مدفون لمؤلف جديد صادر عن منشورات الزمن: سلسلة شرفات، العدد 46.

يشير المؤلف في مقدمة كتابه إلى أن موضوع المجال المقدس يعد مجالا لولادة الظواهر الدينية والاجتماعية، حيث أصبح خلال السنوات العشر الأخيرة من أهم الموضوعات التي انكبت على دراستها الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في العلوم الاجتماعية والدينية بأنواعها المختلفة، ونال اهتمام المؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة.

إلا أن الظواهر الدينية التي تتم دراستها تجد تفسيرها في مبادئها الاجتماعية، حيث توضع الظاهرة الدينية ضمن مرجعها الاجتماعي فتعرف به، لا بسواه، في إطار تفاعلي عبر مختلف مراحل التحول التاريخي.

(.....) والملاحظ من نتائج البحث الميداني بمدينة الدار البيضاء أن الوظائف الرمزية والدينية للأولياء تتجاوز حدود الاحترام والتوقير، لتشمل طقوسا خاصة، فبات بالإمكان

التمييز بين أربع وظائف رئيسة تدفع الناس ذوي المقاصد المتعددة والأهداف المتفاوتة من حيث الحجم والأهمية إلى زيارة هذه الأماكن المقدسة.

سلسلة "سجالات شرقية غربية" تثير الأسئلة المعلقة بخصوص "أمية الرسول"

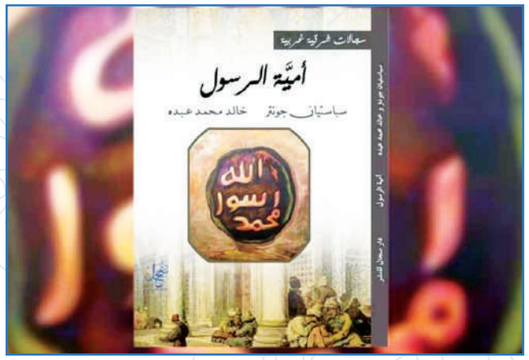

لا زال موضوع "أمية الرسول" يغري الباحثين بخوض غماره، وربما غمار السجال حوله، حيث لم تجد سلسلة "سجالات شرقية غربية" أفضل من الأسئلة المعلقة حول الأمية المرتبطة بالحقبة النبوية، من أجل افتتاح مشروعها البحثي، والقاضي بنشر أعمال جماعية، تندرج في سياق السجال العلمي النافع، عوض السجالات السائدة بشكل كبير في الساحة.

اختيار هذا الموضوع غير مرتبط فقط بتباين الآراء في ما يقال عن "جهل رسول الله بالقراءة والكتابة"؛ وإنما لمحاولات بعض التيارات الدينية طرح رؤيتها العقائدية المتعلقة بها الأمر حقيقة إيمانية قطعية، معتبرة أنها "تدخل ضمن ما هو معروف [معلوم] من الدين بالضرورة، دون أدنى اعتبار لما ورد في صفحات كتب المفسرين الأوائل من إمكانات دلالية واستدلالية تفتح الباب على مصراعيه أمام تفسير، بل تفاسير متعددة لمعنى "أمي" التي وُصِفَ بها النبي الكريم في بعض آيات الذكر الحكيم، كأحد المصادر الظنية القابلة للأخذ والرد". كما نقرأ في مقدمة العمل، والتي حرّرها أحمد عبد السلام، ويشغل مدير التاريخ الإسلامي وأصول الفقه بمركز دراسات والتربية الإسلامية، جامعة فيلهلم فيستفاليا بمدينة مونستر الألمانية.

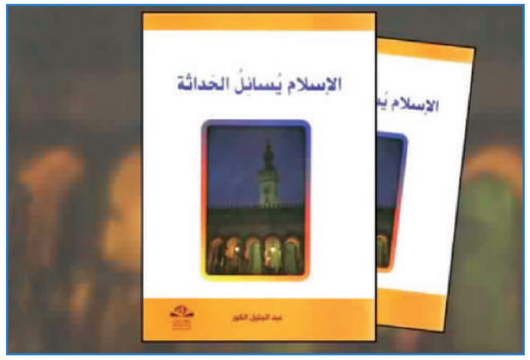

أحدث إصدارات الباحث المغربي "عبد الجليل الكور" بعنوان "الإسلام يسائل الحداثة"

"الإسلام يُسائل الحداثة"، هو أحدث إصدارات الباحث المغربي عبد الجليل الكور، والصادر عن دار "عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع" الأردنية، (ط 1، 2013)

والكتاب تجميع للعديد من الدراسات والمقالات التي تصُبُّ في تغذية فكرية للائحة من الجدليات المرتبط بمصطلحي "الإسلام" و"الحداثة"، ولنا أن نتصور ونُحصي عدد الإصدارات والأبحاث والمقالات التي خُصّصت لهذين المفهومين، (توزعت مراجع العمل، باللغات الثلاث، العربية والفرنسية والإنجليزية على عشر صفحات).

في نقد العقل السلفي: السلفية الوهابية في المغرب نموذجا



الباحث المغربي في الحركات السلفية "منتصر حمادة" يصدر كتاب "في نقد العقل السلفي: السلفية الوهابية في المغرب نموذجا"

يأتي هذا الكتاب في سياق التفاعلات التي تشهدها الساحة السياسية العربية، وفي ارتباط بالأبعاد الثقافية وتحولاتها الجارية وكذا الدور الذي يقوم به الفاعل الديني بإزاء دينامية المجتمعات العربية.

الكتاب صادر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود بالتعاون مع المركز الثقافي العربي، سنة 2014.

منشورات مدى


أحمد نصيف
قلق الحداثة في خطاب الشعراء النقاد
النموذج الأول: أحمد المجاطي
مدى


نبيل فازيو
مفهوم السياسة عند حنا آرنت
"من العنف إلى الديمقراطية"
2


المنتدى المغاربي
نخب مغاربية:
الخلفيات، المسارات والتأثير
-أعمال المنتدى المغاربي الثاني-
إعداد:
د. المختار بنعبدلاوي
مدى 3


يوسف بن العيانية
رهانات الثقافة
في
الفضاء المتوسطي
4